مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

عين على الأقصى

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22 - 2011/8/21

تصدره مؤسسة القدس الدولية في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى - التقرير الخامس

www.alquds-online.org

إعداد

عبدالله ابحيص

زيـــــاد الحسن

مريـــم عيـتاني

مراجعة وتحرير

هشـــام يعقـــوب

التصميم والإخراج الفني

طارق مصطفى

إدارة الإعـــلام والمعلومات

مؤسسة القـــدس الدّوليـــة

2011

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى
في الفترة بين 2010/8/22 - 2011/8/21

تصدره مؤسسة القدس الدّولية في الذكرى السنوية
لإحراق المسجد الأقصى - التقرير الخامس

إدارة الإعـــلام والمعلومات
مؤسسة القـــدس الدّوليـــة

القدس...

نحميها معًا... نستعيدها معًا

الملخص التنفيذي

عين على الأقصى

بسم الله الرحمن الرحيم

عين على الأقصى

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى

في الفترة ما بين 2010/8/22 - 2011/8/21

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريراً دورياً يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الصهيوني تجاهه. ويعدّ هذا التقرير الخامس في هذه السلسلة، وهو يوثّق الاعتداءات في الفترة بين 2010/8/22 وحتى 2011/8/21، ويحاول تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربةٍ شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانونيّ.

ثانياً: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه، ويناقش مسارها وتطورها على مدى سنوات التوثيق، ويكشف عن تفاصيلها ومراميها استناداً إلى أحدث ما يتوفر من معلومات، حيث يسعى الاحتلال إلى تأسيس مدينةٍ يهوديةٍ تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها، ويخلق بنيةً تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثاً: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعليّ داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته، فيرصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية، والمتطرفين اليهود، والأجهزة الأمنية، ويستقرئ مسار ومآلات كلّ منها، ويلمس معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته، تقسيم المسجد بين اليهود والمسلمين في أقرب فرصةٍ ممكنة؛ كما يرصد المنع الدائم لترميم مرافق المسجد، وتجلياته خلال فترة التقرير، والتقييد المستمرّ لحركة موظّفي الأوقاف، الذين يُشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة، بغرض شلّ عمل الدائرة ومنعها من أداء مهامّها، تمهيداً لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لصالح «سلطة الآثار الإسرائيلية»، ويرصد التحكم في الدخول للمسجد، ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه، وتقييد حركة المصلين بحسب مناطق تواجدهم، وبحسب أعمارهم.

رابعاً: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى.

أولاً: تطوّر فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى:

1. الموقف السياسيّ:

الحدث السياسي الأبرز العام الماضي كان تقرير «مراقب عام الدولة» ميكا ليندنستراوس الذي قدمه للجنة الرقابة في برلمان الاحتلال «الكنيست» حول إمكانية فرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وإخضاعه بالتالي لقانون الآثار الإسرائيلي. وكانت لجنة الرقابة في «الكنيست» قد كلّفت مراقب عام الدولة بإعداد دراسة حول الأمر في عام 2008، وقد قدم مكتب المراقب العام دراسته بناء على هذا التكليف، ورأى فيها أن «الأعمال» التي نفذتها الأوقاف في اسطبلات سليمان تمت دون أي تنسيق مع السلطات المعنية بتطبيق القانون في جبل المعبد، ودون الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة، وإن استخدام المعدات الميكانيكية خلال بعض مراحل العمل دمر وبكل أسف بعض الأدلة الآثارية» في إشارة إلى أعمال ترميم وافتتاح المصلى المرواني التي جرت نهاية القرن الماضي، وفتح البوابات العملاقة الذي تبعها، وفي تأكيد واضح لموقف المتطرفين اليهود الزاعم بأن أعمال الترميم التي تقوم بها الأوقاف تدمر «التراث والآثار اليهودية» الموجودة في المكان.

التقرير رأى أن هناك تقصيراً من طرف الجهات المسؤولة عن فرض القانون في «جبل المعبد»، وأن سلطة الآثار والبلدية والمدعي العام كان يجب أن يعملوا جنباً إلى جنب لإجبار الأوقاف على التنسيق مع «الجهات الإسرائيلية المختصة»، وعلى الحصول على التراخيص اللازمة لكل ما تقوم به من أعمال ترميم، وقد خرج رئيس اللجنة التي درست التقرير في الكنيست عنطيل شنلر ليصرح بعد الاجتماع بأن «الأمور أصبحت أفضل الآن، وكل أعمال الحفر التي تجريها الأوقاف اليوم تتم بالتنسيق مع [الجهات المعنية]».

وقد بدا واضحاً من خلال تداعيات التقرير والتصريحات حوله أن أوساط المتطرفين اليهود تحاول استثمار الحدث لتوقف أعمال ترميم قبة السلسلة التي كانت جارية في حينه، بزعم أنها «مدخل لحفريات سرية» تقوم بها الأوقاف تحت القبة «لتدمير آثار المذبح اليهودي» الذي كان قائماً مكانها حسب ما يزعمون.

ويُمكن أن يُعزى «الهدوء» السياسيّ تجاه المسجد الأقصى إلى ترتيب حكومة الاحتلال لأولويّاتها في القدس، فمن الواضح أنّ الاستيطان في المدينة وحسم الصراع الديمغرافيّ كان

يحتل أوّل سلّم أولويّات حكومة الاحتلال، وقد دخلت في سبيله في مواجهة محتدمة مع المجتمع الدوليّ. وبالتالي كانت ترغب في تهدئة الجبهات الأخرى لا سيّما تلك التي تعدّها شديدة الحساسيّة وعلى رأسها وضع المسجد الأقصى، ويمكن أن نلحظ انعكاس ذلك في امتناع برلماني حزب الليكود عن اقتحام المسجد الأقصى خلال الفترة الماضية على الرغم من حماسهم الشديد لـ «حقّ اليهود» في دخول المسجد الأقصى.

كما قد يعود ذلك جزئيّاً إلى حقيقة أنّ الاحتلال قد أنهى الجزء الأكبر من مشروعه الذي يستهدف تهويد وتقسيم المسجد الأقصى لناحية بناء «المدينة اليهوديّة التاريخيّة» أو تأمين البنى التحتيّة أو الاستعداد الأمنيّ أو حتى تحضير الأجواء السياسيّة في دولة الاحتلال لتقبّل الأمر، وهو الآن يتأنّى في قطف الثمار حتى لا يهدم الرصيد الذي راكمه في السنوات الماضية إن هو استعجل حسم هذه القضيّة.

الحدث البارز الآخر الذي شهدته هذه الفترة هو الكشف عن التنازلات الكبرى التي نجحت حكومة الاحتلال في انتزاعها من المفاوض الفلسطيني بخصوص المسجد الأقصى، حيث قدّم كبير المفاوضين استعداده لمناقشة موضوع المسجد الأقصى، ووضع «حلول خلاقة» للسيادة عليه، كحافز للصهاينة لحثهم على الجلوس على الطاولة ومناقشة قضية القدس ليس أكثر.

2. الموقف الدينيّ:

شهدت السنوات الإحدى عشرة الماضية تحولات كبرى في الموقف الديني من قضية دخول اليهود إلى «جبل المعبد»، حيث انتقل قسم كبير من المرجعيات الدينية الأساسية في الدولة الصهيونية من موقع تحريم دخول اليهود إلى «جبل المعبد» إلى موقع السماح بدخولهم، بل وحثهم على الدخول، متجاوزين بذلك شرط الطهارة الذي لا يتمتع به يهود اليوم بحسب التعريف اليهودي، ومتجاوزين كذلك ضرورة قدوم المسيح المخلّص كشرط مسبق لدخول اليهود للمكان.

التطور الأبرز على هذا الصعيد خلال العام الماضي كانت الفتوى التي أصدرها حاخام

صفد شموئيل إلياهو، أحد الحاخامين الأساسيين للسفارديم في الدولة بوجوب تقديم قرابين الفصح في «جبل المعبد»، أمام قبة الصخرة تحديداً، معتبراً بأن «كل من يتأخر عن هذه الشعيرة يخاطر بجلب العقوبة الإلهية المدمرة على نفسه». وتعد هذه الفتوى أول رأي لحاخام أساسي في الدولة يجيز لليهود تقديم قرابينهم في «جبل المعبد».

أخيراً، شهد يوم التاسع من آب/ أغسطس 2011، «ذكرى خراب المعبد» بحسب التقويم العبري، مظاهرة لمجموعة من المتدينين الحريديم تتبنى موقف تأييد «الصعود إلى جبل المعبد»، رغم أن مرجعيات الحريديم ما تزال في غالبيتها العظمى تُحرم دخول اليهود إلى المكان.

3. الموقف القانونيّ:

بعد احتلال المسجد عام 1967 بأيام معدودة أعادت سلطات الاحتلال المسؤولية عليه إلى الأوقاف الأردنية، وسنت قانوناً لـ «حماية الأماكن المقدّسة» منعت بموجبه اليهود بالدخول إلى المسجد. وأمام ضآلة النفوذ السياسي للمتطرفين المطالبين بالسيطرة اليهودية على المسجد التي لم تُمكنهم من الطعن في هذا القانون أو تغييره، حاولوا استصدار مجموعة من الأحكام القضائية التي تسمح بتواجد اليهود وتكرّسه إلى جانب الوجود الإسلامي، وقد بدؤوا مشوارهم هذا عام 1993 بطلب رأي «المحكمة العليا» حول الوضعية القانونية للمسجد، فجاء جواب المحكمة بأنه «جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل». واستناداً إلى هذا القرار بدأت الجمعيات المتطرفة بتقديم القضية تلو الأخرى لتحصيل مكاسب إضافية، وتعزز توجهها هذا مع تعاظم النفوذ السياسي لهذه الجمعيات بعد العام 2000، فانتزعت عام 2003 قراراً بالسماح لليهود بالدخول للمسجد، وفي عام 2005 قراراً يسمح لليهود بالصلاة في المسجد بين الساعة السابعة مساء والتاسعة صباحاً، أي في الأوقات التي يقل فيها تواجد المسلمين، فيما تحول تدريجياً إلى تقسيم زماني للمسجد، ومن ثم كرّست المحكمة تحول مهمة الشرطة من منع اليهود من الدخول للمسجد إلى حمايتهم عند دخوله بحكمٍ أصدرته عام 2009.

خلال العام الماضي، كلف 150 من المتطرفين اليهود مركز إسرائيل القانوني برفع قضية ضد الأوقاف الإسلامية لـ «وقف تدمير الآثار اليهودية التي تعود إلى عهد المعبد الأول»،

ومطالبة الادعاء العام بالادعاء على الأوقاف بتهمة «تدمير جبل المعبد» إلا أن «المحكمة العليا» ردت الدعوى في 2010/11/5 معتبرة أن قضايا الحق العام لا يمكن الحكم فيها بناءً على ادعاء أفراد.

الأبرز خلال العام الماضي كان الحملة السياسية والإعلامية المنظمة التي أطلقها المتطرفون اليهود مدعومين بنواب من «الكنيست» ضد الشرطة «الإسرائيلية» متهمينها «بالتمييز ضد اليهود» في إجراءات الدخول للمسجد، وكأن حقوق الطرفين في المسجد متساوية، ومتهمين الشرطة بالتمييز المتعمد ضد المتدينين اليهود الذين يلبسون اللباس الديني. وعلى أثر ذلك جرى استجواب قائد الشرطة آنذاك في بيتون أمام لجنة الداخلية والأمن في الكنيست في 2011/6/16، واقتحم مدعي عام الدولة يهودا وينشتاين في 2011/7/28 المسجد للتحقيق في الشكاوى الواردة إليه حول التمييز المتعمد ضد اليهود الذي تمارسه الشرطة. وقد تُوّجت هذه الحملة باجتماع عقد في مكتب رئيس الكنيست ريوفين ريفلين في 2011/8/7 بين مجموعة من السياسيين وأعضاء الكنيست والنشطاء من جهة، وقائد الشرطة الإسرائيلية من جهة أخرى، «أقرت» خلاله الشرطة بوجود «تمييز ضد اليهود»، ووعدت بمنح تسهيلات أكبر لدخول اليهود، وقد ترجم ذلك ميدانياً في 2011/8/9 باقتحام أكثر من 500 متطرف يهودي للمسجد بحماية الشرطة في «ذكرى خراب المعبد» وهي سابقة تحصل لأول مرة خلال شهر رمضان منذ احتلال المسجد.

ثانيًا: الحفريّات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه:

1. الحفريّات:

خلال الفترة التي يُغطّيها التقرير انتقلت الحفريّات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه إلى مرحلةٍ جديدةٍ، إذ بعد أن كان جهد الاحتلال ينصبّ على توسيع رقعة الحفريّات وزيادة عددها، أصبح جهده اليوم يتركّز حول ترميم المواقع الموجودة وإعدادها لاستقبال الزوّار، بالإضافة إلى تجهيز البنى التحتيّة والخدمات اللازمة فوق الأرض وتحت الأرض لتحويل «المدينة اليهوديّة التاريخيّة» التي يبنيها أسفل المسجد ومحيطه إلى المزار السياحيّ الرئيس في دولة الاحتلال.

إنّ هذا التحوّل في نطاق الاهتمام يعني أنّ المحتلّ قد شارف بالفعل على الانتهاء من بناء «المدينة اليهوديّة التاريخيّة» وخلال بضع سنوات ستكون معظم مواقع هذه المدينة، إن لم

يكن كلّها ، جاهزةً بشكلها النهائيّ وتستقبل في كلّ عام ما يربو على مليون زائرٍ وسائح، تروي لهم «التاريخ اليهوديّ» الذي يدعيه الاحتلال لمدينة القدس ومسجدها الأقصى، دون أن يضطر الزوّار والسيّاح للمرور في أيّ حيٍّ عربيّ أو الاحتكاك مع المقدسيّين حتى أثناء الدخول إلى المدينة أو مغادرتها.

وقد كانت معظم نشاطات الاحتلال خلال الفترة التي يُغطيها التقرير تهدف إلى الانتهاء من ربط أجزاء هذه المدينة في الجنوب والغرب ببعضها البعض من خلال شبكات الأنفاق. [وفي هذا الإطار أنهى الاحتلال عمله في نفقٍ يصل بين «مدينة داود» في سلوان جنوبًا وشبكة أنفاق الحائط الغربيّ في الشمال. ويُشكّل هذا النفق الذي يبدأ من الطريق الهيروديانيّ ومن ثم يضيق ليتّخذ شكل قناةٍ للمياه أطول وأكبر الأنفاق التي يفتتحها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى ومحيطه منذ بدء الحفريّات عام 1967. وسيمكّن هذا الطريق السياح والمتطرفين اليهود من الوصول إلى ساحة البراق وأبواب المسجد الأقصى دون المرور بالتجمّع السكانيّ الفلسطينيّ في الجنوب مما يُشكّل خطرًا على المسجد نفسه لكونه يُسهّل اقتحامه والاعتداء عليه في المستقبل.]

كما انصبّ تركيز الاحتلال أيضًا على تجهيز البنى التحتيّة وتسهيل وصول السيّاح إلى «المزارات السياحيّة» من خلال توسيع الطرق والمداخل، وتوفير المزيد من مواقف السيّارات ووسائل النقل. [وفي هذا الإطار أقرّ الاحتلال البدء بفتح بوابةٍ جديدةٍ في السور الجنوبيّ للبلدة للقديمة وهي المرّة الأولى التي يفتح الاحتلال فيها بابًا في أسوار البلدة منذ سيطرته عليها عام 1967 ، وسيكون هذا الباب جزءًا من نفقٍ للسيّارات يمتدّ من جنوب البلدة وحتى ساحة البراق .]

إلاّ أنّ أكبر مشاريع الحفريّات وأبرزها هو ذلك الهادف إلى إعادة بناء وترميم ساحة البراق والذي يمتدّ على كامل المساحة الواقعة بين حائط البراق وحارة الشرف «الحيّ اليهوديّ» والتي تربو على 7 دونمات. ويشتمل المشروع على توسيع الساحة أفقياً وعموديًّا، وتوسيع مداخلها وبناء متحف ومزارٍ سياحيّ ومركزٍ للشرطة وتجهيز مواقف للسيّارات وتوسيع مداخل الساحة. وهذا المشروع يُعدّ الأوّل من نوعه الذي يستهدف توسيع ساحة البراق منذ أن هدم الاحتلال حيّ المغاربة وأقام الساحة مكانه عند احتلال المدينة.

ورغم التراجع الذي شهدته الحفريّات على الصعيد العددي، إذ انخفض عدد الحفريّات الجديدة من 9 خلال الفترة من 2009/8/22 – 2010/8/21 إلى 4 مواقع جديدة خلال الفترة من 2010/8/22 – 2011/8/21، إلا أنّنا يُمكن أن نلحظ من طبيعة هذه الحفريّات أنّها مشاريع نوعيّة هي الأكبر والأكثر خطورةً على الإطلاق. وكان لافتًا مدى جرأة الاحتلال في الإعلان عن هذه المخططات والمشاريع دون الخوف من ردود الفعل العربيّة والإسلاميّة، وفي مناطق كان مجرّد عمل طواقم الاحتلال فيها يُثير توتّراتٍ كبيرة في الماضي.

كما شهدت الفترة التي يُغطّيها التقرير تكثيف الاحتلال لاستهدافه للسكان الفلسطينيين في مناطق الحفريّات، وخاصّةً في الجنوب في ضاحية سلوان حيث يُمثّل الوجود الفلسطينيّ ذو الكثافة العالية مشكلةً رئيسةً أمام مشروع الاحتلال الهادف لتحويل المنطقة إلى «مدينة داود». وتستخدم شرطة الاحتلال خلال مواجهتها للسكان المقدسيّين في هذه المنطقة أساليب قمعيّة وحشيّة، إذ شهدت أكثر من حادثة تكسير جنود الاحتلال لعظام المتظاهرين، واعتقال الأطفال وتعذيبهم خلال التحقيق.

ولم يقتصر الاستهداف والتضييق على الجانب الأمنيّ وإن كان هذا الجانب هو الأكثر حضورًا، إذ كثّف الاحتلال ملاحقاته القانونيّة للسكّان بهدف التضييق عليهم وطردهم، وبدأت بلديّة الاحتلال تُنفّذ مشاريع لترميم الطرق وواجهات المنازل لتتناسب مع الطبيعة «اليهوديّة» للمكان وذلك دون الحصول على موافقة أصحاب المنازل نفسها وحتى دون تقديم مخطط هيكليّ للحيّ كما تنصّ قوانين الاحتلال.

ويفرض التطوّر الذي شهدته الحفريّات خلال الفترة الماضية على الجهات العربيّة والإسلاميّة إعادة النظر في استراتيجيّة المواجهة التي تنتهجها، فـ «المدينة اليهوديّة» أصبحت اليوم أمرًا واقعًا وقائمًا بالفعل، ولا بدّ من التفكير بأسلوب مواجهة يهدف إلى نزع شرعيّتها وحثّ الناس على مقاطعتها. وتجدر هنا الإشارة إلى تجربة مركز معلومات وادي الحلوة الموجود في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى والذي يهدف لتقديم روايةٍ بديلةٍ للسيّاح تُقدّم التاريخ الحقيقيّ للمكان وتُظهر مدى الضرر الذي تُلحقه مشاريع الاحتلال بالسكّان وطبيعة المكان.

وبالانتقال إلى تفاصيل الحفريّات **فقد شهدت الفترة التي يُغطيها التقرير بدء العمل في**

4 مواقع جديدة للحفريّات، 2 منها جنوب المسجد و2 إلى الغرب منه، ليُصبح بذلك عدد مواقع الحفريّات حول المسجد 38 موقعًا، 23 منها نشطة، و15 مكتملة. أما من الناحية الجغرافية فتقع 17 حفرية منها جنوب المسجد، و19 حفرية غربه و 2 شماله.

1. حفريّات الجهة الجنوبيّة:

تهدف الحفريّات في جنوب المسجد الأقصى إلى إيجاد ما يُسمّى بـ «مدينة داود»، وهي مدينةٌ تمتدّ بحسب الادعاءات الصهيونيّة من مجمّع عين سلوان جنوباً وحتى أسوار المسجد الأقصى شمالاً، والجهة الرئيسة المسؤولة عن الحفريّات في جنوب المسجد هي جمعيّة «العاد» (نحو مدينة داود). وقد شهدت الفترة التي يُغطّيها التقرير بدء العمل في موقعين جديدين للحفريّات جنوب المسجد الأقصى، فيما استمرّ العمل في 10 مواقع أخرى، وافتتح الاحتلال موقعاً جديدًا أمام الزوّار ليُصبح بذلك عدد مواقع الحفريّات جنوب المسجد 17 موقعًا، 12 منها نشطة و5 مكتملة.

2. حفريّات الجهة الغربيّة:

تُعدّ الجهة الغربيّة للمسجد الأقصى العصب الرئيس للمدينة اليهوديّة التي يبنيها الاحتلال تحت المسجد، ففيها تقع معظم المزارات، ومنها يمرّ الطريق الذي يصل بين جنوب هذه المدينة في سلوان وشمالها عند درب الآلام، وفيها أيضاً تقع معظم مداخل هذه المدينة، وتُعدّ جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» المسؤول الرئيس عن الحفريّات في هذه الجهة. وخلال الفترة التي يُغطّيها التقرير بدأ العمل في موقعين جديدين غرب المسجد، ليُصبح بذلك مجموع مواقع الحفريّات 19 موقعاً، 9 منها نشطة و10 مكتملة.

3. حفريّات الجهة الشماليّة:

تمتدّ حفريّات الجهة الشماليّة عرضيًّا على طول أسوار المسجد تقريبًا، فهي تبدأ من باب حطّة إلى الشرق وصولاً إلى الزاوية الشماليّة الغربيّة للمسجد. وتهدف حفريّات الاحتلال في هذه المنطقة لوصل المدينة اليهودّية بدرب الآلام، وذلك لتوحيد الجولات السياحيّة بين المزارات المسيحيّة والمدينة اليهوديّة، لتظهر كجزءٍ لا يتجزّأ من مدينة القدس، لتكريس فكرة التراث المسيحيّ– اليهوديّ المشترك للمدينة. وخلال الفترة

التي يُغطّيها التقرير لم تشهد هذه الجهة بدء أي حفريّات جديدة فيما استمرّ العمل في الموقعين القائمين أصلاً.

2. البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد:

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى إضفاء الطابع اليهوديّ على محيط الأقصى، وتعزيز الوجود اليهوديّ في المسجد من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمنيّ في المسجد.

وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير شهد بناء المعالم اليهوديّة ومصادرة الأراضي تراجعًا في سرعتهما وحجمهما عن العام الماضيّ، ويُعزى ذلك في جزءٍ منه إلى تمكّن الاحتلال خلال السنة قبل الماضية من افتتاح أكبر المعالم اليهوديّة في البلدة القديمة وهو كنيس «الخراب» وبالتالي اطمئنانه وعدم شعوره بحاجّة ملحّة للسير بسرعة في هذا المجال خاصّة مع حجم الاحتجاجات التي يُثيرها هذا الأمر: ويُعزى في جزئه الآخر إلى أنّ معظم المشاريع الكبرى القادمة ما زالت في مرحلة إقرار المخطّطات والتجهيز وتأمين التمويل. لكن هذا الهدوء النسبيّ لا يعني تراجع الاحتلال عن مخططاته وإنّما هي لحظة التقاط للأنفاس تفرضها الإجراءات الإداريّة والظروف السياسيّة وليس من المستبعد أن يشهد العام القادم تطوّرات كبيرة في هذا المجال، خاصّة فيما يتعلّق بإعادة بناء الكنس أو بناء كنسٍ جديدة في البلدة القديمة ومحيطها.

أبرز التطوّرات الي شهدها هذا المجال خلال الفترة التي يُغطّيها التقرير كان تحويل الاحتلال منطقة حوش الشهابي المجاورة لباب الحديد (أحد أبواب المسجد الأقصى في الجهة الغربيّة) إلى ساحةٍ شبه رسميّة لصلاة اليهود، ووضع لافتةٍ تعريفية تحمل الاسم العربيّ الصحيح للموقع لكنها تُعرّفه بالعبرية والإنجليزيّة على أنّه «المبكى الصغير»، وذلك في شهر كانون الثاني/يناير 2011. ولا يكمن التهديد الذي تُمثله هذه الخطوة في اللافتة أو حتى في صلاة المجموعة اليهوديّة في المكان، بل بالنتائج المترتبة على الوجود اليهوديّ الدائم في الموقع، فهم بالفعل بدأوا يُطالبون

بتوسعة المكان وترميمه وتأمين الوصول إليه، ما يُهدّد وجود السكان المقدسيّين في المنطقة، ويفرض قيودًا على حركة المصلّين عبر باب الحديد.

ثاني أبرز التطوّرات كان مناقشة برلمان الاحتلال «الكنيست» يوم الأربعاء 2011/8/3 مشروعًا لبناء خط للتلفريك يصل بين منطقة المحطّة في غرب القدس وباب المغاربة جنوب البلدة القديمة للقدس، مارّاً فوق جزءٍ من حيّ الثوري ووادي جهنّم وجبل صهيون. وقد ادعى الاحتلال أنّ هذا المشروع يهدف لتسهيل وصول السيّاح إلى البلدة القديمة دون الحاجة للدخول في الاختناق المروري المحيط بالبلدة. ويهدف المشروع إلى نقل أكثر من 4,000 شخص يوميًّا بين غرب القدس والبلدة القديمة. وإن كان هذا المشروع ما زال في مراحله الأولى ويواجه مصاعب ماليّة لتأمين تمويله، إلاّ أن تنفيذه يُمثّل خطرًا على المسجد الأقصى من عدّة جوانب، أوّلها أنّه يُسهّل وصول المستوطنين اليهود إلى المسجد مباشرةً من غرب القدس دون المرور بأيّ حيّ فلسطينيّ، وثانيها أنّه يُسهم في عزل الوجه العربيّ والإسلاميّ للبلدة القديمة، وتحويل المسجد الأقصى إلى مركزٍ سياحيّ بدلاً من كونه مسجدًا خاصًّا بالمسلمين.

كما أقرّ الاحتلال في شهر كانون الثاني / يناير 2011 موازنةً تربو على نصف مليون دولارٍ أميركيّ لبناء متحفٍ للآثار اليهوديّة في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى، داخل الحديقة الوطنيّة التي تُديرها جمعيّة «العاد» الاستيطانيّة والمسؤولة أيضًا عن بناء وتطوير «مدينة داود» جنوب المسجد الأقصى.

وفي إطار تعزيز سيطرة جمعيّة «العاد» على ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى وتوسيع صلاحيّاتها، أقرّ برلمان الاحتلال «الكنيست» في 27 تمّوز/يوليو 2011 في قراءةٍ أوّلية قانونًا يسمح بتحويل إدارة الحدائق الوطنيّة إلى جهاتٍ خاصّة غير ربحيّة بدلاً من السيطرة الحكوميّة. ويعني إقرار هذا القانون إطلاق يد الجمعيّات الاستيطانيّة لملاحقة السكان المقدسيين وتهجيرهم، بحجّة إقامة مشاريع تطوير في هذه الحدائق. لكن البعد الأهمّ يكمن في تنصّل حكومة الاحتلال من الإجراءات التي ستلجأ لها هذه الجمعيّات لتهجير السكّان والسيطرة على ممتلكاتهم وأراضيهم، بحجّة أنّها جهات خاصّة لا سلطة للحكومة عليها وهي ملتزمة تجاهها

بعقود قانونيّة، تهرّبًا من أيّ ضغوط دوليّة أو شعبيّة قد تجرّها هذه الإجراءات. يأتي ذلك لتسهيل تنفيذ مشروع الاحتلال الهادف لإقامة حدائق توراتيّة على مساحة واسعة من أراضي ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى لتُشكّل مع مواقع الحفريّات هناك «مدينة داود» التي يزعم الاحتلال أنّها كانت أساس الوجود اليهوديّ في مدينة القدس.

ثالثاً: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخّل المباشر في إدارته:

مثّل تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى خلال الفترة التي يُغطّيها التقرير أولويّة لدى الاحتلال، وانصبّ جلّ جهده على تجهيز الأرضيّة اللازمة لتأمين هذا الوجود وحمايته، ومنحه صفةً شرعيّة توازي تلك التي للوجود الإسلاميّ في المسجد. وعلى الرغم من انخفاض عدد الاقتحامات والتصريحات المعادية، إلاّ أنّ الاقتحامات باتت أكبر حجمًا وتنظيمًا ونوعيّة.

وقد تكرّس المسجد الأقصى بالفعل كمركزٍ لإحياء المناسبات الدينيّة والقوميّة بالنسبة لكثير من المتديّنين اليهود، فلم يمرّ يوم أو مناسبة في دولة الاحتلال دون أن تترافق مع اقتحام أو احتفالٍ في المسجد الأقصى، لكن حجم الاقتحام أوالاحتفال كان يخضع لتقدير شرطة الاحتلال للوضع الأمنيّ المصاحب للمناسبة لذا فقد كانت بعض المناسبات تمرّ باقتحاماتٍ صغيرة فيما شهد بعضها حضورًا غير مسبوقٍ في تاريخ المسجد منذ الاحتلال.

لكن التطوّر الأهمّ خلال الفترة الماضية تمثّل في طريقة تعامل شرطة الاحتلال مع الاقتحامات، فقد باتت تتعامل بتساهل واضح مع المتطرّفين اليهود وتسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينيّة، بل وبعض أفرادها يُشاركون في هذه الشعائر، في حين أنّها تتعامل بعنفٍ مبالغٍ فيه مع المصلّين، فلم يعد فقط الاقتراب من المتطرفين ممنوعًا، بل حتى رفع الصوت بالتكبير والتهليل في محيط تواجدهم أصبح يواجه بعنفٍ بالغ، وباتت الشرطة تعتقل كل من يرفع صوته بالتكبير بتهمة تعكير صفو الأمن والتحريض على العنف، وغالبًا ما تكون نتيجة ذلك دفع غرامةٍ ماليّة والإبعاد عن المسجد الأقصى لمدّة شهر أو أكثر.

ويرجّح التقرير أنّ لجوء شرطة الاحتلال لهذا الأسلوب يهدف لزرع الرعب في نفوس المصلّين وإيجاد حاجزٍ من الخوف يمنعهم من الاقتراب من المتطرفين اليهود، حتى حين لا يكون عدد الشرطة المصاحبة لهم كبيرًا. فبعد أن كان المتطرفون هم من يدخلون خائفين إلى المسجد ويُسارعون بالمغادرة أصبح المطلوب الآن أن يتحوّل الخوف إلى الطرف المقابل بحيث لا تحتاج شرطة الاحتلال لبذل مجهود كبير وتسخير أعدادٍ كبيرة من الشرطة لحماية المستوطنين في حال فرض تقسيم المسجد الأقصى.

كما كثّفت الشرطة من استهدافها للمرابطين في المسجد الأقصى، تحديدًا من خلال مشروع مصاطب العلم، فباتت تُوثّق هويّة المشاركين جميعًا وتحاصر أمكان تواجدهم وتُعرقل وصولهم ومغادرتهم للمسجد، وفي كثير من الأحيان تطردهم جميعًا لضمان إخلاء المسجد أمام المتطرفين. وكان لافتًا فرض شرطة الاحتلال قيودًا مشدّدة على دخول المسجد الأقصى خلال الجمعة الثانية من رمضان 2011 ما خفّض عدد المصلّين من 150 ألفاً إلى 70 ألف مصلّ فقط. وهذه هي المرّة الأولى التي يفرض فيها الاحتلال إجراءات بهذا التشدّد خلال شهر رمضان إذ عادةً ما يتحاشى الدخول في مواجهات مع الأعداد الكبيرة من المصلين التي تفد إلى المسجد في هذا الشهر.

إضافةً لذلك، فقد شهد المسجد للمرّة الأولى منذ احتلاله صلاةً جماعيّة علنيّة لليهود تحت حماية الشرطة، وذلك بناءً على اتفاق مسبق بين قيادة شرطة الاحتلال والمسؤولين السياسيّين والناشطين من المتطرفين. وقد صوّرت هذه الصلاة وبُثّت عبر وسائل إعلام مختلفة بعضها رسميّ، ورغم ذلك فقد مرّت بهدوءٍ بالغ سيفتح في ظنّنا شهيّة الاحتلال لتكرارها بتواترٍ أكبر في المستقبل وصولاً إلى فرضها كأمرٍ واقع.

كما شهد المسجد الأقصى في شهر آب/أغسطس 2011 أكبر اقتحام جماعيّ للمستوطنين منذ احتلاله عام 1967، إذ اقتحمت مجموعةٌ من 500 شخصٍ المسجد في ذكرى «خراب المعبد»، فيما وصل عدد المتطرفين الذين اقتحموا المسجد في الأسابيع الثلاثة التي سبقت الذكرى إلى ألف مستوطن.

وكان من اللافت خلال الفترة الماضية انضمام مجموعات من النساء اليهوديّات إلى مقتحمي المسجد الأقصى أيضًا في سابقةٍ هي الأولى من نوعها، وقد تكرّر هذا الأمر 4 مرّات خلال الفترة التي يُغطّيها التقرير.

1. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:

سجلت الفترة التي رصدها التقرير 4 اقتحاماتٍ لشخصيات رسميّة كانت على الشكل الآتي:

1. ميخائيل بن آري عضو برلمان الاحتلال عن الكتلة الوطنيّة يقتحم المسجد الأقصى في 2011/6/7 على رأس مجموعة من عشرات المستوطنين بهدف الترويج لفكرة بناء «المعبد» ولتشجيع اليهود على اقتحام المسجد الأقصى دون خوفٍ من الأمن أو الحاخامات.

2. سارة بالين حاكمة ألاسكا السابقة والمرشحة السابقة لمنصب نائب رئيس الجمهوريّة في الولايات المتحدة، تقتحم المسجد الأقصى برفقة عضو برلمان الاحتلال داني دانون وحاخام الحائط الغربيّ وتُعرب عن أسفها الشديد لعدم تمكّن اليهود من الصلاة بحريّة في المسجد الأقصى.

3. يوئال حسّون عضو برلمان الاحتلال عن حزب كاديما ورئيس لجنة الرقابة على الدولة في البرلمان يقتحم المسجد الأقصى في 2011/7/6، للاطلاع على «الأضرار التي ألحقتها أعمال الوقف بالآثار اليهوديّة» والتي تحدّث عنها تقرير مراقب الدولة في تقرير أعدّه عن وضع المسجد الأقصى في شهر كانون الأوّل/ ديسمبر 2010 وذلك بهدف بحث نزع السريّة عن التقرير وجعله متاحًا للجمهور.

4. مدعي عام دولة الاحتلال يقتحم المسجد الأقصى في 2011/7/28 بهدف التحقيق في الشكاوى التي رفعها متديّنون يهود لمكتبه حول «التمييز» ضدّ اليهود في المسجد الأقصى وفرض قيود عليهم بشكلٍ غير متساوٍ مع المسلمين والسيّاح.

2. اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

بلغ عدد الاقتحامات التي نفذها المتطرفون اليهود والجمعيات الاستيطانية المتطرفة أكثر من 21 اقتحاماً، امتدّ معظمها على مدار ساعات أوعلى مدار اليوم بأكمله. ولا بد أن نشير هنا إلى أن اقتحامات المجموعات الصغيرة للمسجد مستمرة ودائمة بشكلٍ يومي على مدار النهار، ولا يمكن لهذا التقرير رصدها أو تسجيلها، وما نرصده هنا هي الاقتحامات التي أحدثت صخباً وضجة استدعت تغطيتها إعلامياً، وكان أبرزها:

1. أكثر من 160 متديّنًا يهوديّا يقتحمون المسجد الأقصى في 2010/12/2 خلال عيد «الهانوكا» اليهوديّ، ويؤدّون طقوسًا دينيّة داخل المسجد بشكلٍ علنيّ، وبالتزامن مع الاقتحام منعت شرطة الاحتلال المصلّين من دخول المسجد وأغلقت بواباته أمام المصلين عدا بابين فقط سمحت بدخول كبار السنّ عبرهما.

2. شرطة الاحتلال تعتقل مستوطناً في 2010/12/20 بعد أن حاول اقتحام المسجد الأقصى وهو يحمل كميّة من المتفجرات كان يسعى لوضعها في المسجد القبليّ.

3. في 13، 16، 2011/3/17: تقتحم مجموعات محدودة من المستوطنين المسجد الأقصى برفقة عدد كبير من شرطة الاحتلال، وتتوجه باتجاه مصاطب العلم التي يتجمع فيها المرابطون في المسجد الأقصى لاستفزازهم، وعناصر الشرطة تمنع المصلين من الاقتراب من المقتحمين وتعتقل عددًا من المصلين بتهمة التكبير بصوتٍ عالٍ.

4. في 20 و2011/4/21: يقتحم أكثر من 100 مستوطن المسجد الأقصى بمناسبة عيد الفصح اليهوديّ ويؤدّون طقوس صلاةٍ يهوديّة فيه بحماية الشرطة.

5. أكثر من 200 مستوطن يقتحمون المسجد الأقصى في 2011/6/2 بمناسبة يوم القدس ويؤدّون للمرّة الأولى منذ احتلال المسجد عام 1967 صلاةً جماعيّة علنيّة، وذلك تحت حماية مشددة من شرطة الاحتلال وبمشاركة بعض عناصر الشرطة في الصلاة.

6. في 2011/6/12: مجموعة من النساء اليهوديّات يقتحمن المسجد الأقصى، ويتجولن في ساحاته برفقة أحد الحاخامات، وسيتكرّر اقتحام النساء اليهوديّات للمسجد 3 مرّات بعد ذلك خلال الفترة التي يُغطيها التقرير.

7. أكثر من 1000 مستوطنٍ يهوديّ يقتحمون المسجد الأقصى على دفعات خلال الأسابيع الثلاثة التي تسبق ذكرى «خراب المعبد» في 2011/8/9 وذلك بناءً على اتفاقٍ مع شرطة الاحتلال وبتسهيل منها. وهي المرّة الأولى التي يُسمح فيها لعدد بهذه الضخامة باقتحام المسجد، وإن على دفعات.

3. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

أنهت الأجهزة الأمنية خلال السنوات السابقة تجهيز البنية التحتيّة اللازمة لها للسيطرة على المسجد الأقصى، كما أتمّت معظم التدريبات والمناورات اللازمة ليتكيّف جنودها مع واقع فرض تقسيم المسجد الأقصى المبارك. وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير تابعت أجهزة الأمن ممارسة دورها الذي كرّسته في سنوات سابقة، والمتمثل في بناء قاعدة معلوماتٍ حول المصلّين وتحركّاتهم وتسهيل اقتحام المستوطنين اليهود والحد من عدد المصلّين، وقمع أيّ محاولةٍ لمواجهات المتطرفين أو جنود الاحتلال. وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير نفّذت الأجهزة الأمنيّة 9 اقتحاماتٍ للمسجد الأقصى كان أبرزها:

1. فرق من شرطة ومخابرات الاحتلال تقتحم المسجد الأقصى على مـــدار يومين في 2 و2011/3/3 وتجول في ساحاته وتدخل المسجد القبليّ وقبّة الصخرة بهدف التقاط الصور وجمع المعلومات.

2. في 17 و2011/3/21 تقتحم شرطة الاحتلال ساحات المسجد الأقصى وتصوّر كافّة المرابطين في المسجد والمشاركين في مصاطب العلم، وترسم خارطةً لأماكن تجمعهم وتوزعهم على ساحات المسجد ومبانيه.

3. في 2011/4/20 أحد جنود الاحتلال يُلقي قنبلةً حارقةً على المنطقة الحرجيّة شرق المسجد الأقصى، والمصلّون يتمكنون من منع اندلاع حريق من جرّاء ذلك، وشرطة الاحتلال تقتحم المسجد إثر الحادث لإخفاء آثاره.

4. مجموعة كبيرة من المجندات يقتحمن المسجد الأقصى في 2011/4/28 بهدف إجراء مناورة في حال حدوث اشتباك مع المصليّات الفلسطينيّات داخل المسجد الأقصى في حالات المواجهة.

5. في 2011/8/6 تقتحم شرطة الاحتلال المسجد الأقصى وتُخلي المسجد القبلي وسائر المباني والساحات من المعتكفين، تمهيدًا لاقتحام المتطرفين اليهود للمسجد بمناسبة ذكرى «خراب المعبد».

رابعاً: ردود الفعل على التطورات الجارية في المسجد الأقصى:

على الرغم من استمرار الاحتلال في تصعيد انتهاكاته للمسجد الأقصى، فإن العام الماضي لم يحمل جديداً على مستوى التفاعل، خاصة العربي والإسلامي، إذ استمرّ أهالي الداخل الفلسطيني (فلسطينيو 1948) في كونهم عصب الدعم الرئيس للمسجد بسبب سهولة وصولهم إليه مقارنة بفلسطينيي الضفة والقطاع، في ظل استمرار غياب برنامج عمليّ لنصرة المسجد، وقضية القدس بشكلها الأعمّ، عن الأجندة العملية للفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، التي تكتفي بالتحذير من خطورة ما يجري في القدس والأقصى.

على المستوى الفلسطيني الداخلي:

لعلّ الهبّة الشعبية التي حصلت في العام السابق (آذار/ مارس 2010) كانت الجمرة المشتعلة الأخيرة في ما تبقّى من «رماد» التفاعل مع ما يتهدد المسجد الأقصى، والتي تكاد تقتصر اليوم على المقدسيين وفلسطينيي 1948؛ وهم الذين يحاول الاحتلال إبعادهم عبر التضييقات المتزايدة التي يفرضها عليهم لمنعهم من الوصول إلى المسجد والصلاة فيه.

وعلى مستوى القادة السياسيين والفصائل الفلسطينية، فما تزال هذه الفصائل والقيادات عاجزة عن أي رد فعلي على أرض الواقع تجاه الممارسات الإسرائيلية والانتهاكات في المسجد الأقصى، مكتفية بالتحذير من خطورة ما يجري، وبالتذكير بالمسؤولية العربية والإسلامية. ولقد ساهم في هذا العجز الفلسطيني، مشهد الانقسام الذي لا يزال يطغى على الساحة الفلسطينية، على الرغم من إعلان المصالحة، التي رحّب بها المقدسيون وأملوا أن تعود على قضيتهم ومسجدهم بإيجابيات، لكن لم يتغير شيء على أرض الواقع.

ولقد فاقم من هذا التهميش والإهمال الذي يمارسه السياسيون تجاه قضية المسجد الأقصى، ما كشفته قناة الجزيرة ضمن الوثائق الفلسطينية، عن اقتراح المفاوضين الفلسطينيين للجنة «مشتركة» لإدارة المسجد، وهو احتمالٌ لم يعد مستبعداً في ظل هشاشة موقف المفاوض الفلسطيني وعدم وضعه المسجد على قائمة أولوياته، إضافة إلى ضعف ردود الفعل العربية والإسلامية تجاه ما يتهدد المسجد اليوم من انتهاكات.

وبهذا فإن الدعم الحقيقي الذي يحيط بالأقصى، في هذا الإطار وربما الوحيد أيضاً في الأطر الأعمّ من عربية وإسلامية، هو الدعم الذي يقدّمه أهالي 1948، من حيث الحافلات التي يسيّرونها للصلاة في المسجد الأقصى، ومصاطب العلم والحلقات، وفعاليات عقد القران في المسجد، والمهرجانات، وكله من باب التذكير بأهمية المسجد وضرورة المرابطة فيه.

على المستوى العربي والإسلامي:

اقتصرت ردود الفعل العربية والإسلامية على الإدانات الخجولة، مع غياب التحركات الشعبية، ربما بسبب غمرة الانشغال بالثورات العربية وما فرضته من ارتباك على المستويات الداخلية في الدول التي امتدت إليها، وعلى المستوى الإقليمي العام. ولقد أدّت هذه الثورات أيضاً إلى تلاشي أمل –ولو ضئيل- كان معقوداً على جدية تجاه سياسة عربية وإسلامية جامعة لدعم القدس، خاصة لجهة تنفيذ قرارات قمة سرت العربية التي عقدت في آذار/ مارس 2010، حيث كانت القمة قد أقرّت زيادة الدعم المادي لصندوقي القدس والأقصى إلى 500 مليون دولار لمواجهة سياسة التهويد (وهو مبلغ تقدمت به السلطة الفلسطينية إلى قمة بيروت 2002 ولم يقرّ إلا في 2010)؛ وإنشاء مفوّضية عامة تعنى بشؤون القدس، كما أوصت بعقد مؤتمر دولي في الدوحة لدعم القدس والتعريف بقضاياها، كان من المقرر أن تستضيفه الدوحة في شباط/ فبراير 2011 بحضور على مستوى دولي رفيع، لكن موعد انعقاده تأجل إلى موعد غير محدد. كما أنّ المبلغ أعلاه لم يصل منه إلا القليل، بحسب الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة العربية، السفير محمد صبيح، فيما أنّه بكامله (أي 500 مليون دولار) لا يقارن بالمبالغ التي تصرفها دولة الاحتلال في مشاريع التهويد، حيث صرفت خلال السنوات القليلة الماضية ما لا يقل عن 15 مليار دولار في هذا المجال.

التحرّك الأبرز أتى في الأونيسكو، عندما حاولت سلطات الاحتلال هدم جسر باب المغاربة؛ حيث قادت المملكة الأردنية الهاشمية جهوداً ديبلوماسية عربية وإسلامية، أثمرت قراراً يمنع سلطات الاحتلال من هدم الجسر بوصف الأردن هي الجهة المشرفة على المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية في القدس، مما أدى إلى أزمة دبلوماسية بين الأردن ودولة الاحتلال؛ في انتظار ما ستنتهي إليه الأحداث على الأرض بخصوص الهدم.

ويبدو أن «حراك الأونيسكو» كان عنواناً بارزاً هذا العام، فقد أعلنت بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة في شباط/ فبراير 2011 بدأها تحركاً «عاجلاً ومكثفاً» لحماية الممتلكات الثقافية في فلسطين خاصة في القدس وذلك «من خلال مشاركتها في المشاورات العامة التي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان» في الأمم المتحدة، حيث ذكّرت بأعمال التنقيب والحفريات تحت المسجد الأقصى، وانتهاك حرية العبادة الدينية، وطالبوا بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية اليونسكو بهدف توفير الحماية للممتلكات الثقافية والدينية في فلسطين، وبمتابعة ما جرى بشأن عريضة كان تقدم بها 60 شخصية مقدسية في شباط/ فبراير 2010.

وفي «حراك» مشابه، بعث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلي رسالة إلى المديرة العامة لمنظمة الأونيسكو، دعاها فيها إلى اتّخاذ الخطوات الكفيلة بوضع قرارات اليونسكو الخاصة بالقدس موضع التنفيذ والعمل لمنع الاعتداءات الإسرائيلية، مديناً اعتداء الاحتلال على قصور الخلافة الأموية جنوبي المسجد الأقصى، ومعتبراً إياه –مع الحفريات- انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعبثاً بالأماكن التاريخية. كما طالب مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب المنظمة الدولية (اليونسكو) بتعيين بعثة دائمة في القدس لتوثيق الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات.

وإذا كان قرار منع سلطات الاحتلال من هدم باب جسر المغاربة نوعًا من الإنجاز إذ يكبح التمادي الإسرائيلي في الاعتداءات وتجاوز الصلاحيات، فإن هذا الإنجاز يجب ألا يجرفنا بعيداً في أروقة هذه المنظمة والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتي لا تزال العديد من قراراتها في شؤون الحقّ الفلسطيني بانتظار التنفيذ لعشرات السنين.

أما على مستوى الجهات الأهلية والمؤسسات العاملة للقدس، فلم يشهد العام الماضي سوى مزيد من المؤتمرات، التي كان أبرزها المؤتمر الذي عقد في القاهرة لنصرة القدس (2011/6/30) بحضور شخصيات عربية وإسلامية ودولية بينها رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد، ورئيس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيورة، وعدد من المسؤولين والدبلوماسيين المصريين ووجهاء الجالية الفلسطينية، على الرغم من أنّه لم ينتج عنه سوى «الإجماع على ضرورة تقديم دعم حقيقي وسخي لمدينة القدس.

وبالنظر إلى كثرة عدد هذه المؤتمرات نسبياً، مقارنةً بعدم بروز أية أنشطة أخرى متعلقة بالأقصى، فإنه غنيّ عن القول أن هذه المؤتمرات بشكلها الحالي الذي يقتصر على بيان ختامي ولائحة من «التذكيرات»، هي ليست إلا باباً ضعيفاً من أشكال الدعم للأقصى، وأن الأولى بتنظيمها أن يكون مصفاة تنسيق ومتابعة لجهود أكثر جدية واستمرارية على الأرض، سواء في مجال الدعم المادي أو العيني أو التعبوي والتوعية بقضية المسجد الأقصى.

كما يمكن في هذا الإطار أيضاً التطرّق إلى اللجان التي تشكّل لدعم القدس والأقصى، وهي تكاد تتشابه مع المؤتمرات من حيث كثرة عددها نسبياً وقلة النتائج التي تثمرها على أرض الواقع. أما في فعاليات الدعم الأخرى، فلا توجد إلا بعض الفعاليات القليلة على مدى العام، نوردها من باب ضرورة إبراز الجانب الآخر من الدعم، مهما كان خجولاً. ونذكر هنا، ما نظمته حركة 6 أبريل المصرية من احتجاجات عفوية في اليوم التالي على اقتحام يهود لباحة المسجد الأقصى في حزيران/ يونيو 2011؛ وتحويل سلطنة عمان لمبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي من حصتها لصندوقي القدس والأقصى.

وعلى **مستوى الإعلام والإعلام الإلكتروني**، فيمكن القول أن العام السابق كان عام الإعلام الالكتروني بحقّ، خاصة في الساحة العربية، حيث ساعدت تقنيات التواصل الاجتماعي الكثير من الانتفاضات العربية على التبلور في أرض الواقع والاستمرارية، وكانت عاملاً حاسماً في نجاح الثورة المصرية مثلاً؛ وفي إيصال الأخبار العاجلة بطريقة أسهل وأسرع. لكنّ استخدام هذا الإعلام لا يزال قاصراً في مجال دعم المسجد الأقصى، أو على الأقل التوعية بقضيته وما يستجدّ من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته عليه.

وتنشط دولة الاحتلال، سلطةً وأفراداً، في هذا المجال، حيث نبّهت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث العام الماضي أنّ العديد من تقنيات الاتصالات الحديثة، خاصة على «الأيفون»، تستغلّ من قبل المنظمات والحركات اليهودية في الترويج لتهويد المسجد الأقصى، ومنها مثلاً «صندوق إرث المبكى» الإلكتروني (اسم التطبيق على الأيفون: ikotel) حيث يمكن للمشاهد رؤية ما يجري في حائط البراق ببث حي ومباشر، والقيام بجولة افتراضية لشبكة أنفاق الحائط الغربي. كما يقول القائمون على هذه المبادرات، أن هذه «الخدمة» سوف تتوسع لتشمل مستقبلاً مناطق أخرى في القدس كالبلدة القديمة. وتنتشر العديد من مثل هذه التطبيقات على الانترنت، وإن كانت أقل انتشاراً ومحدودة بالمواقع العبرية أو اليهودية، حيث تخشى المواقع العالمية من غضب المسلمين واحتجاجاتهم إذا ما نشرت حقائق مزيفة؛ وهو ما جرى مثلاً عندما غيرت اليونسكو صفة القدس على موقعها الالكتروني إلى عاصمة لدولة الاحتلال، حيث صدرت العديد من الإدانات والاستنكارات التي أجبرت المنظمة على التراجع عن خطوتها.

أما بالعودة إلى وسائل الإعلام الأكثر تقليدية، المرئية والمسموعة والمطبوعة، فما يزال المسجد الأقصى يحظى بمساحة ضئيلة في هذه الوسائل، وتكاد تنعدم متابعة أخباره والمستجدات فيه، باستثناء عدد قليل من وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية ومواقع فلسطينيي 1948، أو في حالات الانتهاكات الصارخة التي لم يكن لمثلها سابقة. والأمر نفسه ينطبق على البرامج والكتب والإصدارات والفعاليات الثقافية المختلفة في العالمين العربي والإسلامي.

ختاماً يبقى القول أنه على الرغم من كون العام الماضي لم يحمل جديداً إيجابياً في التفاعل مع المسجد الأقصى، خاصة في بعده العربي والإسلامي الذي طالما كان سند المسجد ومعادلة ردعه الأولى؛ لكّن هذا العام حمل معه في ربيعه ربيعاً للعرب، في ثورات أنتجت –وما تزال تنتج- تغييراً على المستويات الرسمية والإقليمية، كما على المستويات الشعبية. ولعلّ تسارع الاحتلال في خطواته التهويدية واستغلاله لانشغال العرب بهذه الثورات، لم يكن إلا حدساً منه بأنّ ما بعد هذه الثورات سوف يكون «ثورة» في إعادة الأقصى والقضية الفلسطينية إلى مكانتها الأساسية في قلوب العرب والمسلمين، وفي عودة تفاعلهم ضدّ ما يتهدده من انتهاكات واعتداءات.

خامسًا: التوصيات:

إن هذا التقرير هو الخامس من سلسة رصدت الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكلٍ منهجي منذ أكثر من 5 سنوات وتحديداً منذ 2005/1/1، وهو يبني على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال هذه الفترة، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع، التي لطالما كانت الحامي الأول للمسجد من مخططات التهويد، إلى جانب صمود المقدسيين ورباط أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948.

وإن هذا التقرير إذ يشخص هذا الواقع، يضع توصياته لتشكل خارطة طريقٍ لإعادة بناء معادلة ردعٍ من هذا النوع، على مختلف الصُعُد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانعٍ القرار الصهيوني عندما يفكّر في الاعتداء على المسجد أو اتخاذ خطوات لتغيير الوضع القائم فيه. إن تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد كما كان يؤخرها ويمنعها من التحقق على مدى 44 عاماً خلت، وقد يؤدي إلى تفويت فرصة فرض التقسيم إلى غير رجعة، في ظل التخلخل الحتمي والمطّرد في ميزان القوة والديمغرافيا في فلسطين.

أ. المقاومة الفلسطينية:

حتى نهاية انتفاضة الأقصى كانت قوى المقاومة الفلسطينيّة هي الأقدر على تكريس معادلة الردع التي تمنع الاحتلال من الاعتداء على المسجد الأقصى، كما مثّلت المقاومة حتى ذلك الحين الرافعة الرئيسة للعمل الشعبيّ العربيّ والإسلاميّ تجاه المسجد. ومنذ أن بدأت المقاومة تغيب عن ساحة الفعل لم يعد هناك أي رادعٍ يمنع الاحتلال من التمادي في اعتداءاته على المسجد الأقصى. واليوم وبعد مرور أكثر من 6 سنواتٍ على غيابها، فإنّ قوى المقاومة مدعوّةٌ للتكيّف مع الواقع الجديد وإعادة إنتاج نفسها بطرقٍ مختلفة تسمح لها بالتحرّك لنصرة المسجد الأقصى على الرغم من واقع الانقسام والتنسيق الأمنيّ وتكثيف الاحتلال لملاحقته لها، وهي صاحبة الواجب الأخلاقي الأوّل في حماية المسجد الأقصى وجمع الجهود حوله.

ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

تقف السلطة الفلسطينيّة اليوم أمام استحقاق إعلان الدولة الفلسطينيّة في الأمم المتحدة

في أيلول/سبتمبر المقبل، وهي تُعوّل كثيرًا على هذا الإعلان رغم استمرار عجزها عن تغيير الواقع على الأرض بغضّ النظر عن الصفة القانونيّة التي تحملها. ونحن إذ نرى أنّ أيّ اعترافٍ بالدولة والحقوق الفلسطينيّة في القدس والمسجد الأقصى هو خطوةٌ في الاتجاه الصحيح، ندعو السلطة إلى عدم تقديم أي تنازلٍ فيما خصّ السيادة والحقّ الفلسطينيّ الحصريّ في المسجد الأقصى كاملاً في سبيل الحصول على هذا الاعتراف. كما نحث السلطة الفلسطينيّة على بحث السبل العمليّة الكفيلة بترجمة هذا الاعتراف إلى فعلٍ على الأرض بالتنسيق مع الحكومة الأردنيّة، ونُحّذر من استغلال الاحتلال لتغيّر الوضع القانونيّ للسلطة كمدخلٍ لسحب الاعتراف بالإدارة الأردنيّة للمسجد الأقصى، واعتبار المسألة خلافًا بين دولة الاحتلال والدولة الفلسطينيّة الوليدة وحسمه على هذا الأساس مع كلّ ما يحمله ذلك من تبعات قانونيّة وسياسيّة.

كما ندعو في الوقت عينه قيادة السلطة الفلسطينية إلى عدم تقييد التحرّك الجماهيري المتزامن مع الاعتداءات على الأقصى، وإلى عدم منع هذه التحركات وقمعها، وإلى إخراج التعامل مع المسجد الأقصى من دائرة الانقسام والنكاية السياسية، وأهم من ذلك كله إلى وقف الدور المحوري الذي تلعبه في قمع المقاومة الفلسطينية والإجهاز عليها في ظل الاعتداءات المستمرة والمتمادية على المسجد، وفي ظلّ إعلان الاحتلال الواضح أنّ القدس بالنسبة له هي مسألةٌ خارج التفاوض، وسعيه لفرض تقسيم المسجد الأقصى من جانب واحدٍ في أقرب لحظة سياسيّة مناسبة.

ج. توصيات للحكومة الأردنية:

إن الحكومة الأردنية هي المعني الأول بحرب نزع الحصرية الإسلامية التي يشنّها المحتل، فهي التي تمثل هذه الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في المدينة، ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس. وإن الحكومة الأردنية إذ تستشعر هذا الخطر مدعوة إلى خوض غمار المواجهة السياسية مع المحتلّ، وإبداء رفضٍ حازم عالي السقف لأي تقييدٍ لعمل الأوقاف، أو تدخّلٍ في عملها، والتأكيد على الرفض القاطع والنهائي لأي محاولةٍ لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد، وأية محاولةٍ لنزع حصرية إشراف الأوقاف الأردنية عليه، وهذا جهدٌ يتطلّب توظيف كل الأدوات الدبلوماسية والمؤسساتية الممكنة. وهي مدعوة إلى الاستفادة من مختلف الجهود

الرسمية والشعبية لمساندتها في هذه المواجهة، وإلى أن تخفف من الروح التنافسية الشديدة السائدة تجاه هذه الجهات، بشكلٍ يحول دون الاستفادة من طاقاتها وجهودها في تعزيز وإسناد موقف الحكومة الأردنية ودائرة الأوقاف الأردنية في هذه المرحلة العصيبة، وفي حماية دورها والحفاظ عليه، ولدى هذه المؤسسات الكثير مما تستطيع تقديمه، فهي الجهات التي تستطيع ترجمة المخزون العاطفي الهائل لدى جماهير الأمة العربية والإسلامية إلى دعمٍ حقيقي للأقصى وحُماته وأهله.

كما أنّ الحكومة الأردنيّة مدعوّة للمبادرة لتنسيق الجهود مع السلطة الفلسطينيّة والتوصّل إلى اتفاقٍ معها حول الوضع المستقبليّ القانونيّ والميدانيّ للمسجد الأقصى في حال إعلان الدولة الفلسطينيّة، وكيفيّة منع الاحتلال من استغلال هذا الأمر لصالحه، ومحاولة إخراج الأردنّ من دائرة الصراع على المسجد بحجّة تغيّر الوضع القانونيّ للمناطق المحتلّة.

د- توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

إننا ندعو الحكومات العربية والإسلامية إلى استغلال الزخم الشعبيّ العربيّ، وترجمته في رفع سقف مواقفها تجاه المسجد الأقصى، وتشكيل جبهةٍ موحّدة للضغط على الاحتلال عبر المؤسّسات الدوليّة، والعلاقات والمصالح المشتركة مع أبرز اللاعبين الدوليّين. كما ندعو هذه الحكومات إلى دعم الموقف الفلسطينيّ المتمسّك بالحقوق العربيّة والإسلاميّة في المسجد الأقصى والامتناع عن تغطية أيّ تنازلٍ عن المسجد من قبل أيّ طرفٍ كان. ونطالبها بوقف التعامل مع قضية المسجد الأقصى وكأنها مسألة داخلية فلسطينيةٌ أو أردنية، أو كأنها مسألةٌ تختص بلجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلاميّ، وللعمل ضمن استراتيجية واضحة ومحدّدة لحماية المسجد من مصير التقسيم بالحد الأدنى إن لم تكن قادرة على تحريره. كما ندعوها إلى دعم وإسناد الدور الذي يجب أن تضطلع به الحكومة الأردنية بصفتها الوصية على الأماكن المقدسة، وندعو في هذا السياق إلى ضرورة وجودٍ دورٍ خاصٍّ للحكومة التركيّة في الحفاظ على المسجد الأقصى بحكم علاقتها التاريخيّة به لكونها آخر وصيّ على المقدّسات الإسلاميّة قبل احتلال فلسطين، ولامتلاكها الكثير من السجلّات والوثائق والمعلومات ووسائل الضغط التي تُمكّنها من لعب دورٍ فاعل في وقف اعتداءات الاحتلال عليه.

هـ- توصياتٍ للجماهير الفلسطينية:

خلال الفترة الأخيرة سعى الاحتلال بشكلٍ مكثّف إلى التضييق على تفاعل أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948 مع المسجد الأقصى والتهديدات المحدقة به، وذلك من خلال محاولة تقييد حركتهم ومنع وصولهم إلى المسجد، وتهديدهم بالملاحقة القانونيّة خصوصًا أولئك الذين يُداومون على الرباط في المسجد الأقصى. ونحن ندعو أهلنا في الأراضي المحتلّة عام 1948 إلى مواجهة إجراءات الاحتلال هذه، وعدم القبول بالسقف الذي يُحاول وضعه لتحركاتهم أو الخضوع لابتزازه القانونيّ، وإلى إدامة جهدهم لنصرة المسجد والتواجد فيه، وإلى تكثيفه، وإلى تكريس وتعزيز ما بدؤوه بجعل الأقصى مركزاً لحياتهم ونشاطاتهم، وإلى نقل كل ما يمكن من أحداثٍ وفعاليات ومناسبات اجتماعية إلى ساحات هذا المسجد.

أمّا أهلنا في القدس فإنّنا إذ نعلم حجم الضغوطات التي يتعرّضون لها، وانكشافهم أمام المحتلّ في ظلّ الغياب الفلسطينيّ والعربيّ والإسلاميّ عن القدس، إلاّ أنّنا ندعوهم لمواصلة تفاعلهم مع الأقصى، وتحركهم الشعبي لردّ أي اعتداء عنه، فهم في موقع المسؤوليّة التاريخيّة وهم خط الدفاع الأساس عن المسجد الأقصى في ظلّ تعاظم غياب الأطراف الأخرى عن المدينة.

أمّا أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإننا نناشدهم أن لا يشغلهم شاغلٌ عن متابعة وضع المسجد الأقصى الذي من أجله انطلقت انتفاضتهم الثانية، ولأن يرفضوا أي تقييدٍ لتحركهم الشعبي في الضفة الغربية لنصرة المسجد الأقصى في وجه الاعتداءات المتواصلة عليه، وأن يُبادروا إلى تحرّكاتٍ شعبيّة عفويّة لنصرته، غير مرتبطةٍ بالضرورة بمواقف الأطراف السياسيّة الفلسطينيّة التي أصابها الانقسام بحالةٍ من الجمود، غيّبتها عن التفاعل مع المسجد الأقصى.

و. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

في عهد الربيع العربيّ باتت الجماهير العربيّة والإسلاميّة تملك زمام المبادرة، وأصبحت هي المحرّك الرئيس للتغيير، وصاحبة أكبر قوّة ضاغطةٍ على الحكومات والأنظمة السياسيّة القائمة. ورغم حجم الانشغال الداخليّ الذي تفرضه الثورات العربيّة، إلا أنّنا ندعو الجماهير العربيّة والقائمين على هذه الثورات إلى تخصيص حيّز للمسجد الأقصى في تحركاتهم ورؤيتهم السياسيّة الآخذة بالتشكّل.

كما ندعوهم لجعل الموقف من القدس والأقصى أحد المعايير التي تحكم اختيارهم للشخصيّات والبرامج والأحزاب السياسيّة في أي انتخاباتٍ قادمة، حتى يدفعوا كلّ القوى السياسيّة إلى جعل القدس والأقصى أحد أولويّات عملهم، وأحد ركائز سياساتهم الخارجيّة المقبلة.

ز. توصيات للهيئات والمنظمات الدولية:

تتفق الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي على موقفٍ واضحٍ من المسجد والأحقية التاريخية العربية الإسلامية فيه، وتشكل كل منهما مكاتب أو هيئاتٍ يفترض أن تتولى مسؤولية دعم القدس والمقدسات، وبخاصة منظمة التعاون الإسلامي التي قامت على أثر إحراق المسجد الأقصى عام 1969، وتنبثق عنها لجنة القدس التي يفترض أن تقود تحركاً رسمياً منهجياً لحماية القدس. بناءً على ذلك فإننا ندعو إلى عملٍ مشتركٍ وفعال بين المنظمتين، وإلى ممارسة لجنة القدس لدورها المفترض مستثمرةً القرارات الدولية التي تؤكد الأحقية التاريخية في القدس وفي الأقصى في مختلف المؤسسات الدولية.

كما أننا ندعو المنظمتين إلى استثمار الحراك الشعبيّ العربيّ الحاليّ لرفع سقف مواقفهما تجاه المسجد الأقصى وعدم الاكتفاء بمواقف المنظمات والهيئات الدوليّة الأخرى كسقف للتحرّك. وبعد التذكير بأهم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى ومضامينها، وبعد تشخيص حقيقة انتقائية مجلس الأمن في تطبيق القرارات، وعجز الأمم المتحدة عن تطبيق قراراتها المذكورة، ندعو إلى تحقيق الحد الأدنى على الأقل، وندعو الأونيسكو والمؤسسات المعنية إلى إبقاء المسجد الأقصى والقدس على رأس مواقع التراث العالمي المهدّد، وإلى توثيق ما يتم تدميره من تراث إنساني على يد سلطات الاحتلال والعمل الفعلي على مواجهتها بالسبل الممكنة. كما ندعوهم إلى تسليط الضوء في الهيئات الدوليّة على تقييد الاحتلال لحريّة حركة المصلّين بشكلٍ مخالف لاتفاقيّات ومواثيق حقوق الإنسان.

ح- توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

ما يزال جهد المؤسسات الأهلية العربية والإسلامية قاصراً عن تقديم الدعم المادي والمعنوي المناسب للقدس وللمرابطين في المسجد الأقصى المبارك. وإننا ندعو المؤسسات الأهلية والمدنية، والهيئات المقدسية، إلى اعتبار جهد حماية المسجد الأقصى والمقدّسات الأولوية

الأولى ضمن عملها، إلى اعتبار الأعوام القادمة أعوام استنفار في دعم ونصرة مشروعات حماية المسجد الأقصى بالمال وبالمواكبة الإعلامية والتعبوية اللازمة، وتقديم كل ما يلزم لإنجاح هذه المشروعات التي تعمل على تأمين أسباب تواجد المصلين في المسجد الأقصى على مدار الساعة، أو تلك التي تعمل على تنفيذ ما يمكن من أعمال الصيانة والتصليح والترميم. كما أنها مدعوّة إلى إطلاق جهد علاقاتٍ عامة مكثّف، لحثّ المنظمات والهيئات والدول على التحرّك بهذا الشأن، لرفع مستوى الضغط على الاحتلال والتأثير على مصالحه.

ط. توصيات للمرجعيات الدينية:

إن تصحيح المفاهيم الخاطئة المحيطة بالمسجد الأقصى، والتأكيد على حدوده ومساحته المعتبرة شرعاً والتي تشكل 144,000 متراً مربعاً بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار، هو واجب الساعة الأول، في ظل جهل عامة المسلمين بهذه الحقيقة، وهو ما يراهن عليه المحتلون الصهاينة في معركتهم لاقتطاع جزءٍ من ساحات المسجد. كما أننا ندعو إلى تفعيل سلاح الفتوى، في دعوة أهل فلسطين للرباط في المسجد، وفي دعوة جمهور المسلمين لواجب نصرته بكل جهدٍ ممكن.

ي- توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

تواجه القدس والمسجد الأقصى اليوم تحدياً يتمثّل في حضورهما على الساحة العربيّة والإسلاميّة في ظلّ الانشغال الإعلاميّ الكبير بالثورات العربيّة وبالأوضاع الداخليّة للدول العربيّة. وتُعدّ وسائل الإعلام صاحبة الدور الأساس في هذا الإطار إذ تقع على عاتقها مسؤوليّة تخصيص مساحةٍ للمسجد الأقصى في تغطياتها الإعلاميّة والتفاعل مع التطوّرات الميدانيّة الحاصلة فيه أوّلاً بأوّل، لمنع الاحتلال من استغلال الانشغال العربيّ لتمرير مخطّطات التهويد والتقسيم التي يُبيّتها للمسجد الأقصى.

كما أنّنا ندعو الشباب والقائمين على الإعلام الإلكترونيّ لتخصيص مساحةٍ في تغطياتهم لأوضاع المسجد الأقصى وتطوّرات الأحداث فيه، والتفاعل معها بما يليق بمكانة المسجد الأقصى، إذ لا يزال هذا الموضوع غائبًا إلى حدٍّ بعيد في الإعلام الإلكترونيّ العربيّ في مقابل حضورٍ نوعيّ وكثيفٍ له على الجانب الآخر.

ملخصات رقمية:

الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه:

المنطقة	نوع الحفريّات	عددها
الجهة الجنوبية	حفريّات نشطة	5
	حفريّات مكتملة	12
مجموع حفريات الجهة الجنوبية		17
الجهة الغربية	حفريّات نشطة	10
	حفريّات مكتملة	9
مجموع حفريات الجهة الغربية		19
الجهة الشمالية	حفريات نشطة	2
المجموع	حفريّات نشطة	15
	حفريّات مكتملة	23
إجمالي الحفريات		38

تطور أعداد الحفريات بين 2010/8/22-2011/8/21

المنطقة	عددها الحالي في 2011/8/21	عددها السابق في 2010/8/21	نسبة التغير
الجهة الجنوبية	17	15	% 13
الجهة الغربية	19	17	% 11
الجهة الشمالية	2	2	% 0
المجموع	38	34	% 12

الوجود اليهوديّ في ساحات المسجد الأقصى ومحيطه:

نوع الاعتداء	تكراره
عمليّات بناء	6
افتتاح أبنية مقامة سابقاً	8
المجموع	14

اقتحامات المسجد الأقصى:

البند	اعتداءات الفترة الحالية (2011/8/21-2010/8/22)	اعتداءات الفترة السابقة (2010/8/21-2009/8/22)	نسبة التغير
شخصيات رسمية	4	6	%33 -
متطرفون	21	34	%38 -
أجهزة أمنية	9	15	%40-
المجموع	34	55	%38 -

المحتويات

الفصل الأوّل:

تطوّر فكرة الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى

أولاً: الموقف السياسيّ..... 36

ثانياً: الموقف الدينيّ..... 40

ثالثاً: الموقف القانونيّ..... 41

الفصل الثاني:

الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

أولاً: الحفريّات..... 46

ثانياً: البناء ومصادرة الأراضي..... 89

الفصل الثالث:

تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

أولاً: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده..... 108

ثانياً: التدخل المباشر في إدارة المسجد..... 118

الفصل الرابع:

التفاعل مع المسجد الأقصى

أولاً: الجهات الفلسطينية..... 122

ثانياً: الجهات العربية..... 129

ثالثاً: منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية..... 130

رابعًا: الجهات الدولية..... 132

الفصل الاول:
تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

عين على الأقصى

الفصل الأول:
تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

أولاً: تطور الموقف السياسي:

● **خلفيّة:** لم تغب فكرة إقامة الهيكل عن العقل السياسي الصهيوني منذ نشأته الأولى وعلى مدى مختلف مراحل إقامة الدولة الصهيونية[1] وتوسعها، وحتى يومنا هذا، لكن موقع هذه الفكرة وقوتها وعدد المتبنّين لها ونفوذهم تفاوت بين لحظة وأخرى، فهي كانت حلماً راود المؤسسين الأوائل للصهيونية، لكن صعود فكرة الصهيونية العملية البراغماتية، وسيطرة اليسار الصهيوني الذي يميل أكثر نحو التفسير القومي لليهودية، أخرجت فكرة بناء المعبد من موقعها المركزي فترة طويلة من الزمن، استمرت منذ نشأة الدولة الصهيونية وحتى نهايات القرن العشرين، حيث بدأت هذه الفكرة تعود إلى الواجهة وتستقطب المزيد من المؤيدين، وكان أريئيل شارون الشخصية الأكثر تأثيراً في دفع هذه الفكرة إلى الواجهة فاختار أن ينهي مستقبل التسوية السلمية من خلال اقتحامه للأقصى مدججاً بالجنود والسلاح، ليؤكد فكرة كون «جبل المعبد» جزءاً لا يتجزأ من «أرض إسرائيل».

وبالرغم من أن شارون لم يصرح بعد توليه لرئاسة الحكومة بموقف رسمي للدولة حول الأمر، إلا أنه وفر الظروف الملائمة لتحقيق الوجود اليهودي في المسجد وفق عملية منهجية تدريجية، وبتوافق تامّ مع الجمعيات والمؤسسات اليهودية المتطرفة. وقد شكل تولي بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة عام 2009، ضمن ائتلاف يميني موسع يتبنى كل أعضاؤه فكرة تحقيق الوجود اليهودي الدائم في المسجد الأقصى، الدفعة الكبرى الثانية، وبات تحقيق الوجود اليهودي في «جبل المعبد» هدفاً غير معلن للدولة يتجلى في مختلف سياساتها وتحركاتها، واستعادت هذه الفكرة عافيتها من كونها فكرة لدى أقلية محدودة التأثير إلى كونها فكرة تتبناها وتعمل على تحقيقها القوى الحاكمة في الدولة الصهيونية.

تطور الأحداث:

أواسط العام 2008 كُلِّفت لجنةُ الرقابة في برلمان الاحتلال «الكنيست» مراقبَ عام الدولة بفحص إمكانية إخضاع المسجد الأقصى للسيادة الإسرائيلية، وإخضاعه بالتالي لقانون الآثار الإسرائيلي [2]، وقد قدم مكتب المراقب العام ميكا ليندنستراوس تقريره إلى اللجنة في شهر 2010/6، لكنها لم تناقشه إلا في 2010/8/4، وقررت بناءً على المناقشة أن تُبقي معظم أجزاء التقرير سرية، وأن تنشر أجزاء محدودة جداً منه يجري اختيارها في اجتماع لاحق للجنة، مع ترك تحديد تاريخ النشر لمكتب مراقب عام الدولة. وقد أثار حجب التقرير سخطاً لدى الجهات اليهودية العاملة على تحقيق الوجود اليهودي في الأقصى، مما دفع رئيس لجنة الرقابة في الكنيست، بعد اجتماعها لتحديد الأجزاء المسموح بنشرها من التقرير، إلى الإفصاح عن جزء من مضمون التقرير بالقول إن «الحفريات التي أجرتها الأوقاف تهدف إلى فتح مسجد جديد في منطقة إسطبلات سليمان، والأوقاف أزالت كميات هائلة من الردم مدمرةً التراث اليهودي المخبوء فيها»[3]، في إشارة إلى ترميم المصلى المرواني الذي أنجزته الأوقاف في سنة 1996 وفتح البوابات العملاقة المؤدية إليه سنة 1998. وعقّب على ذلك بقوله بأن «الأمور أصبحت أفضل الآن، وكل أعمال الحفر التي تجريها الأوقاف تتم بالتنسيق مع الشرطة وسلطة الآثار الإسرائيلية ومكتب المدعي العام والشرطة الإسرائيلية»[4]، أما عند سؤاله عن سبب قرار لجنته بعدم نشر التقرير أجاب: «هذا الموضوع حساس جداً، وهناك دول أخرى معنية به كالأردن والمغرب، علينا أن نضمن عدم خسارة سيطرتنا على جبل المعبد، لا نريد أن نقوم بمواقف وتصريحات كبرى تؤدي فعلياً إلى خسارتنا على الأرض» [5].

وقد تأخر نشر الأجزاء المتاحة للنشر من التقرير 9 أشهر فلم تنشر إلا في 2011/5/17، واقتصرت على جمل مقتضبة عبرت عن نتائج التقرير: «إن الأعمال [التي نفذتها الأوقاف الإسلامية في إسطبلات سليمان] تمت دون أي تنسيق مع السلطات المعنية بتطبيق القانون في جبل المعبد، ودون الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة... وإن استخدام المعدات الميكانيكية خلال بعض مراحل العمل دمر وبكل أسف بعض الأدلة الآثارية» [6]، وواصل تقرير مراقب عام الدولة: «إن حماية الآثار في جبل المعبد ومنع تدميرها مسؤولية عامة تتحملها أعلى المستويات» [7]، وأخيراً: «من المهم التأكيد على أن أية حفريات في جبل المعبد لا بدّ أن تتم بما يتناغم مع روح المكان، وأن تحصل على التراخيص اللازمة، وأن تتم وفق المعايير الأركيولوجية، وهذا يشمل استخدام المعدات الثقيلة في موقع الحفر» [8].

وقد استثمرت الجمعيات اليهودية الجو الذي أحدثه هذا التقرير وحجب معظم أجزائه ونشر أجزاء محدودة منه في وقت متأخر للمطالبة بالمزيد من التضييق على أعمال الأوقاف، ولوضع سياسات جديدة لدى الدولة لتضييق الخناق على الأوقاف، وركزت هذه الجمعيات على عملين أساسيين للأوقاف خلال هذه الفترة: الأول كان إدخال المولدات الجديدة للمسجد، حيث زعم صندوق تراث المعبد مدعوماً بموشيه فيغلين رئيس تيار «القيادة اليهودية» في الليكود بأن هذه المولدات «ضخمة جداً وتكفي لتزويد عشرات آلاف المنازل بالكهرباء... ووجودها بحد ذاته يدمر تراث المكان»[9]، وزعم أن إدخال مولدات بـ «هذه الضخامة» ربما يكون تمهيداً لـ «مشروعات تدمير ضخمة للآثار اليهودية في جبل المعبد»[10]. العمل الثاني للأوقاف الذي استهدفته الجمعيات المتطرفة كان أعمال ترميم قبة السلسلة، حيث ادعت مجموعة من الجمعيات اليهودية المتطرفة ووسائل الإعلام المقربة منها بأن أعمال تجديد قبة السلسلة التي دامت 8 أشهر «بشكل سري» تهدف إلى تنفيذ حفريات أسفل منها لـ «تدمير آثار المذبح اليهودي» الذي كان قائماً مكانها بالضبط في عهد المعبد الثاني، بل زعمت «جمعية تراث حبل المعبد» بأنها اضطرت لاستئجار مصور عربي ودفع مبلغ كبير له ليعلمها بحقيقة ما يجري أسفل القبة [11]!

وأهم ما يمكن استنتاجه من صدور التقرير، وحجب أجزاء رئيسية منه والتصريحات التي رافقت كل ذلك:

- أن الدولة الصهيونية ما تزال تحافظ على استراتيجية عدم إعلان موقف واضح من المسجد والوجود اليهودي فيه، رغم أنها تسعى بوضوح إلى تحقيق وجود يهودي كامل ودائم فيه.

أنها إلى جانب ذلك تعمل من خلال مؤسساتها السياسية والقضائية والأمنية الفرعية إلى تحقيق هذا الهدف وبشكل تدريجي، وهذا ما يوحي به إجراء لجنة الرقابة في «الكنيست»، حيث طلبت تقرير مراقب عام الدولة ليكون أرضية لها لتمضي إلى الأمام أكثر في خنق عمل الأوقاف وصولاً إلى إقصائها أو مشاركتها في إدارة المكان.

- أن العقدة الحاكمة لموقفها من المسجد حتى اليوم هي الخوف من العواقب، وأن مختلف أوساطها السياسية والقضائية والأمنية ما تزال تتهيب هذه الخطوة وتشعر بأن الدولة الصهيونية غير قادرة على القيام بها، وعلى تحمل ثمنها، وهذا ما تقوله بوضوح تصريحات رئيس لجنة الرقابة، وهي بحد ذاتها تكرار لتصريحات وأحكام قضائية كثيرة سابقة بنفس المعنى صدرت من مختلف المستويات.

مطلع العام 2011 شهد الكشف عن تطور أساسي حصل في الموقف السياسي من المسجد الأقصى، حيث كشفت قناة الجزيرة مجموعة كبيرة من وثائق التفاوض بين الفلسطينيين والصهاينة، فقد ورد في محضر لقاء كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات مع المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جورج ميتشيل في 2009/10/21 بأنه مستعد للحديث عن كل شيء، بما فيها البلدة القديمة، وحتى المسجد الأقصى، وأضاف عريقات أن مناقشة هذه القضايا تتطلب «حلول خلاقة من أشخاص مثلي» [12]. وقد عاد عريقات وأكد على موقفه هذا مرة ثانية في اللقاء ذاته وبشكلٍ أكثر تفصيلاً حين سأله جوناثان شوارتز، أحد أعضاء فريق ميتشل حول موضوع القدس، فكان جواب عريقات بأن قضية القدس «محلولة» وفق معايير كلينتون (في إشارة إلى مقترحات كلينتون التي قدمت عقب انهيار المفاوضات عام 2000)، وأن قضية المسجد الأقصى من الممكن إيجاد حلول خلاقة لها مثل إنشاء «جسم مستقل أو لجنة لإدارته، أو من خلال تعهد إسرائيلي بعدم الحفر»[13]، وللتأكيد على مدى مرونة الموقف التفاوضي في هذا الشأن أردف عريقات قائلاً «الأمر الوحيد الذي لا أستطيع فعله هو أن أصبح صهيونياً»[14]، بمعنى أنه مستعد لأي شيء دون ذلك. ومما يزيد الاستغراب حول موقف عريقات هو أنه قدم هذه التنازلات في سياق إغراء الوسيط الأمريكي والمفاوضين الصهاينة على التعهد بالوقف المؤقت للاستيطان، والجلوس إلى طاولة التفاوض لمناقشة موضوع القدس، دون الحصول منهم على أي تنازل أو حتى موقف بالاستعداد لقبول مثل هذا السقف.

أخيراً، لقد شكلت السنوات القليلة الماضية فرصة سانحة استثنائية للتهويد، فالصمت العربي المطبق رسمياً وشعبياً، وغياب أي ردود فعل مؤثرة على الاعتداءات الكبرى والمتصاعدة، وغياب أي ردّ فعل مقاوم على هذه الاعتداءات، وتأثير الانقسام الفلسطيني وطول مدته، كلها كانت مؤشرات إيجابية للمحتل بمواصلة هذه الاعتداءات وتصعيدها، وساعدته على الخروج نسبياً من عقدة الخوف الدائمة التي تتملكه تجاه الاعتداء على المسجد الأقصى، وخلقت له مناخاً استثنائياً لم يحظَ به منذ بداية المشروع الصهيوني، وقد جاء الانشغال العربي والعالمي بالثورات العربية ليمدّد هذه الفرصة الذهبية، ولا يمكن إنهاء هذه الفرصة الذهبية إلا باستعادة معادلة الردع التي كانت قائمةً دوماً تجاه الأقصى، بأن يتلقى المحتل ردود أفعال مقاومة وشعبية وسياسية على اعتداءاته، فمعادلة الردع هذه هي التي لطالما منعته من تحقيق أهدافه تجاه المسجد الأقصى على مدى 44 عاماً من احتلاله.

ثانياً: تطور الموقف الديني:

● **خلفيّة:** مع دخول قوات الاحتلال المسجد الأقصى عام 1967 كان معظم الحاخامات الرسميين في الدولة يحرمون دخول اليهود إلى «جبل المعبد»، وكان هذا يشمل اليهود المتدينين بطيفيهم الصهيوني وغير الصهيوني، وكان الرأي القائل بدخول اليهود إلى العبد محصوراً بفئة صغيرة من النشطاء المتطرفين الذين لا تدعمهم أي مرجعية دينية معتبرة. وكان هناك سببان أساسيان لهذا المنع؛ الأول: اختلاف المرجعيات الدينية في تحديد موقع «قدس الأقداس» الذي لا يجوز لليهود العاديين الدخول إليها، والثاني: اعتبار يهود العالم اليوم غير طاهرين بالمفهوم التوراتي الذي يعتبر أن ملامسة الموتى أو المقابر هي مصدر عدم الطهارة.

بدءاً من عام 1967 بدأ هذا الموقف يتغير حيث رأت بعض المرجعيات الدينية في احتلال المسجد إشارة ربانية في السماح لليهود بالدخول إلى المكان، لكنها بقيت أقلية معزولة حتى نهايات القرن الماضي حيث بدأت مجموعة أكبر من المرجعيات الدينية بتبني هذا الرأي وصولاً إلى العام 2007 حيث أصبح جزء كبير من حاخامات الصهاينة مثل موشيه تندلر يتبنون الموقف الداعي إلى دخول اليهود إلى «جبل المعبد» والصلاة فيه.

تطور الأحداث:

يسيطر اليهود غير الصهاينة على الحاخامية الرسمية للدولة بفرعيها السفارديم والأشكناز، وهذا ما يجعلها حتى اليوم تؤيد حظر دخول اليهود إلى «جبل المعبد»، لكن الجديد خلال العام الماضي كان موقف حاخام صفد شموئيل إلياهو، أحد الحاخامات الأساسيين في الحاخامية الرسمية، حيث دعا اليهود إلى تقديم «قربان الفصح» [15] في «جبل المعبد»، وأفتى بأن اليهود الذين يتجنبون هذه الشعيرة يخاطرون باستنزال العقوبة الإلهية المدمرة[16] «كارث» كما يسميها المصطلح التوراتي، وقد اعتبر الياهو في فتواه هذه أن تجاوز العقبات التشريعية الأساسية التي تحول دون تقديم القرابين في «جبل المعبد» أمر ممكن، فالعقبة الأولى هي عدم وجود المذبح، الذي يدعي الصهاينة أنه كان يقوم في موقع قبة السلسلة إلى الشرق من قبة الصخرة، وهنا يرى إلياهو أن القرابين يمكن أن تذبح أمام قبة الصخرة مباشرة. أما العقبة الثانية وهي شرط الطهارة في مقدمي القرابين فهو يرى أن هناك فتاوى سابقة تبيح تجاوزه.

وقد أوضح حاخام صفد أنه يستند في موقفه هذا إلى حادثة تاريخية حيث طلب الحاخام زيفي هِرش كاليشر، أحد مؤسسي التيار الديني الصهيوني، من السلطان العثماني تحديد مساحة خاصة لليهود على «جبل المعبد» لتقديم القرابين، كما اقتبس كتابات للحاخام الأكبر السابق للدولة موردخاي إلياهو التي رأى فيها أن استمرار تقديم القرابين في المعبد في العصر الحديث أمر ممكن [17].

وتعتبر هذه أول فتوى من حاخام رئيسي في الدولة تجيز بل وتوجب تقديم القرابين في «جبل المعبد»، ومما يزيد من خطورة وتأثير هذه الفتوى أن صاحبها شموئيل إلياهو هو ابن الحاخام موردخاي إلياهو، الحاخام الأكبر لليهود السفارديم للدولة بين 1983-1993 وهو أحد الحاخامات الذين امتلكوا تأثيراً ضخماً حيث كان من أكبر الداعمين لمائير كاهانا وتياره رغم أنه كان يفتي بتحريم دخول اليهود إلى «جبل المعبد»، بل كان صديقاً شخصياً لكاهانا وعائلته بعد مقتله.

وكانت مجموعة من اليهود المتطرفين قد قدمت التماساً لـ «المحكمة العليا» في عام 2010 تطلب فيه السماح بتقديم القرابين في «جبل المعبد» لكن المحكمة ردته في حينه بناء على طلب مدعي عام الدولة الذي رأى أن تقديم القرابين في المكان سيكون له تأثير سلبي على الأمن والاستقرار في المنطقة[18]. وقد عقب إلياهو في فتواه على هذا القرار بقوله إن من الممكن تقبل هذا الحكم لأن السبب هو عدم قدرة الشرطة على توفير الأمن لهذه الشعيرة وبالتالي فإن المطلوب من اليهود المخلصين هو الضغط على ممثليهم في الحكومة والبرلمان ليجبروا الشرطة على تأمين الحماية اللازمة لهذه الشعيرة معتبراً أن الضغط المتواصل سيقود في النهاية إلى تقديم القرابين في جبل المعبد[19].

ثالثاً: تطور الموقف القانوني:

● خلفيّة: بعد احتلال المسجد الأقصى سنة 1967 سنت سلطات الاحتلال قانوناً أسمته «قانون حماية الأماكن المقدسة»، وقد حظرت فيه على اليهود الدخول إلى المسجد الأقصى. ورغم انتقاد الجمعيات اليهودية المتطرفة لهذا القانون بشكل دائم بل ونظرتها إليه كفشل تاريخي للدولة إلا أنها لم تتمكن من تغييره أو تعديله حتى يومنا هذا. ولعلم المتطرفين اليهود بمحدودية نفوذهم في تسعينيات القرن الماضي فقد بدأوا مساراً تدريجياً حاولوا من خلاله

استحداث أرضية قانونية لتواجد اليهود في المسجد إلى جانب اليهود الإسلامي، وقد بدؤوا مشوارهم بتقديم طلب إلى «المحكمة العليا» عام 1993 لإبداء رأيها حول الطبيعة القانونية لـ «جبل المعبد»، فردت المحكمة بأنه «أقدس بقعة لليهود» وبأنه «قلب الدولة وجزء لا يتجزأ من أراضيها». وانطلاقاً من هذا الحكم، بدأ المتطرفون اليهود يقدمون التماساً تلو الآخر للـ «محكمة العليا» يطلبون فيه السماح بدخول اليهود، الأمر الذي أجازته المحكمة عام 2003، ومن ثم السماح بدخول مجموعات من اليهود، فأجازت المحكمة ذلك في أوقات محددة في عام 2005، ومن ثم بالسماح بتقديم القرابين، لكن المحكمة ردته عام 2010 بحجة أمنية وليس بحجة مبدئية أو حقوقية.

وقد أسهم تصاعد النفوذ السياسي للمتطرفين اليهود بعد عام 2000 في إنجاح وتسريع وتيرة هذا التطور القانوني، فأوجد أرضية قانونية للوجود اليهودي إلى جانب الوجود الإسلامي، وأخذ بتعديل الوضع القائم بشكل تدريجي إلى حد تغيير مهمة الشرطة «الإسرائيلية» بناء على سوابق قانونية متكررة تطالب الشرطة بتأمين الحماية لـ «الزوار اليهود»، رغم أن مهمتها الأساسية كما حددها «قانون حماية الأماكن المقدسة» هي منع اليهود من دخول المسجد.

تطور الأحداث:

خلال عام 2010 كلف 150 متطرف يهودي «مركز إسرائيل القانوني» برفع قضية ضدّ الأوقاف الإسلامية لوقف «تدمير الآثار اليهودية التي تعود إلى عهد المعبد الأول» معتبرة أن الإنشاءات «غير الشرعية» التي تقوم بها الأوقاف الإسلامية على مدى أكثر من عقد من الزمان تستهدف «التدمير المتعمد للأدلة المثبتة للادعاء اليهودي في جبل المعبد»[20]. ردت «المحكمة العليا» هذه الدعوى في 2010/11/5 وردت معها طلباً بتوجيه مدعي عام الدولة للادعاء على الأوقاف الإسلامية بتهمة تدمير «جبل المعبد»، وقد اعتبرت المحكمة أنه لا يمكن الحكم في قضايا الحق العام بناء على ادعاء أفراد[21].

التطور الأهم خلال العام الماضي كان الحملة المنهجية التي أطلقتها مجموعة من الجمعيات اليهودية المتطرفة بالتعاون مع وسائل إعلام متعاطفة معها ومع سياسيين بينهم أعضاء في برلمان الاحتلال «الكنيست»، وتتهم هذه الحملة شرطة الاحتلال بالتمييز ضد اليهود في

إجراءات الدخول إلى «جبل المعبد» وباستهداف اليهود الذين يرتدون اللباس الديني وبتعمد إذلالهم، وقد قادت هذه الحملة إلى عقد جلسة استجواب لقائد الشرطة الإسرائيلية أمام بيتون في لجنة الداخلية والأمن في الكنيست في 2011/6/16، وقد توصلت اللجنة إلى قناعة بوجود «تمييز منهجي» ضد اليهود من قبل الشرطة الإسرائيلة في إجراءات الدخول لـ «جبل العبد» [22].

كما أدت الشكاوى المتكررة المقدمة إلى مكتب المدعي العام حول هذا السلوك لدى الشرطة الإسرائيلية إلى اقتحام مدعي عام الدولة يهودا وينشتاين للمسجد الأقصى لمراقبة سلوك الشرطة الإسرائيلية بهذا الشأن [23].

وقد تُوِّجت هذه الحملة باجتماع موسع عقد في 2011/8/7 في مكتب رئيس الكنيست ريوفين ريفلين بين قيادة الشرطة الإسرائيلية من جهة ومجموعة من النشطاء والسياسيين وأعضاء الكنيست من جهة أخرى، ووعدت الشرطة خلال الاجتماع بتسهيل إجراءات دخول اليهود إلى «جبل المعبد» بما في ذلك السماح للعسكريين بزيارة المكان بزيهم الرسمي والسماح للعرائس اليهوديات بزيارة المكان في أيام زفافهن [24]، وقد ترجم هذا بشكل فوري في 2011/8/9 حيث سهلت الشرطة اقتحام 500 متطرف يهودي للمسجد على مدار اليوم الذي يعرف عندهم بـ «ذكرى خراب المعبد»، وهو أكبر اقتحام يحصل للمسجد في يوم من أيام رمضان[24].

مراجع الفصل الأول

1) للاطلاع على تصريحات ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية وديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء للدولة، حول المعبد انظر: عبد الله ابحيص وآخرون، **عين على الأقصى**، التقرير الثالث (مؤسسة القدس الدولية، بيروت:2009) ص33.

2)**جيروزاليم بوست**، 2010/8/4.

3) Arutz 7 (Israelnationalnews.com), 20/12/2010, published in: www.templeinstitute.org/archive/20-12-10.htm.

4) Ibid.

5) Ibid.

6) **هآرتس**، 2011/5/17.

7) المرجع السابق.

8) المرجع السابق.

9) Arutz 7 (Israelnationalnews.com), 23/1/2011, published in: www.templeinstitute.org/archive/26-01-11.htm.

10) Ibid.

11) Arutz 7 (Israelnationalnews.com), 7/2/2011, published in: www.templeinstitute.org/archive/07-02-11.htm.

12) محضر اللقاء المنعقد بتاريخ 2009/10/21 بين كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات وفريقه مع جورج ميتشل وفريقه، ص5، منشور في: http://www.aljazeera.net/files/4899.pdf.

13) المصدر السابق، ص14.

14) المصدر ذاته.

15) يعدّ تقديم القرابين في عيد الفصح أحد "التعاليم" الأساسية في الديانة اليهودية، وعددها 613 تعليماً وتسمى "ميتزفوت".

16) **يديعوت أحرونوت**، 2011/4/5.

17) **المرجع السابق**.

18) عبد الله ابحيص وآخرون، عين على الأقصى، التقرير الرابع (مؤسسة القدس الدولية، غير منشور) ص7.

19) **يديعوت أحرونوت**، 2011/4/5.

20) Arutz 7 (Israelnationalnews.com), 5/11/2010, published in:www.templeinstitute.org/archive/05-11-10.htm

21) Ibid.

22) **جيروزاليم بوست**، 2011/6/16، خلال الاجتماع طلب عضو الكنيست داني دنون توضيحاً حول إجبار الشرطة لأحد الجنود الذين كانوا برفقته خلال اقتحامه للمسجد في تموز/يوليو 2010 على تغيير زيه الرسمي عندما أجابته الشرطة بأن هذه أوامر صدرت إليها هدد بأنه سيقاضي صاحب هذا القرار "حتى لو كان نينياهو نفسه".

23) Arutz 7 (Israelnationalnews.com), 28/7/2011, published in: www.templeinstitute.org/archive/28-07-11.htm

24) Arutz 7 (Israelnationalnews.com), 7/8/2011, published in: www.templeinstitute.org/archive/07-08-11a.htm

25) Arutz 7 (Israelnationalnews.com), 9/8/2011, published in: www.templeinstitute.org/archive/09-08-11a.htm

الفصل الثاني:
الحفريات والبناء أسفل الأقصى وفي محيطه

عين على الأقصى

الفصل الثاني:
الحفريات والبناء أسفل الأقصى وفي محيطه:

أوّلاً: الحفريّات:

خلفيّة: يعود تاريخ بدء الحفريّات الهادفة إلى اكتشاف آثار لـ «المعبد الثاني» تحت المسجد الأقصى إلى بدايات القرن التاسع عشر، وتحديداً عام 1838م، حين زار الرحالة وعالم الآثار الأميركيّ «إدوارد روبنسون» فلسطين بهدف البحث عن المواقع والآثار المذكورة في التوراة والإنجيل. بعدها بـ27 عاماً وصل إلى القدس المهندس الإنجليزيّ «تشارلز ويلسون»، وأجرى حفريّاته في المكان نفسه الذي عمل فيه «روبنسون». وقد وصل بعده بسنتين الإنجليزيّ «تشارلز وارين» وكانت حفريّات هذا الأخير هي الأكبر على الإطلاق. وخلال الفترة الممتدّة بين عاميّ 1867-1948م، وصل إلى مدينة القدس 10 رحالةٍ معظمهم من إنجلترا والولايات المتحدة، ونفّذوا حفريّاتٍ في أنحاء متفرّقة من البلدة القديمة في القدس.

توقّفت الحفريّات في القدس عام 1948م ولم تُستأنف إلا في عام 1967م، تاريخ سيطرة دولة الاحتلال على الشطر الشرقيّ من القدس. عندها كلّفت دولة الاحتلال بعثةً علميّة من الجامعة العبريّة في القدس بالبحث عن أيّ آثار تعود لفترتي «المعبد الأوّل والثاني» تحت المسجد الأقصى ومحيطه، وكان يرأس هذه البعثة البروفسور «بنيامين مَزار»، ويُساعده البروفسور «مائير بندوف» الذي تولّى لاحقاً رئاسة البعثة. وقد نفّذت هذه البعثة حفريّات واسعة أسفل المسجد الأقصى ومحيطه من الجهات جميعها، ووصلت حفريّاتها إلى الطبقة الصخريّة أسفل المسجد، واستمرّ عملها 32 عاماً، أي حتى عام 1999م، حين أعلن رئيسها مائير بندوف: «أن لا وجود لمعبد سليمان تحت المسجد الأقصى»، ناسفاً بذلك تراثاً متراكماً من النظريّات التي وضعتها المسيحيّة الصهيونيّة والحركة الصهيونيّة من بعدها؛ لتفسير الحقّ اليهوديّ التاريخيّ في القدس.

بعد هذا الإعلان، ولمواجهة الواقع الجديد قرّر القائمون على المشروع الصهيونيّ الانتقال من البحث عن الآثار اليهوديّة في القدس، إلى خلق هذه الآثار. ولتحقيق ذلك بدأت سلطات الاحتلال ببناءِ مدينةٍ يهوديّةٍ تحت المسجد الأقصى والبلدة القديمة وفي محيطهما مطابقةٍ

للتوصيف التوراتيّ والتلموديّ لـ«أورشليم المقدّسة».

وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير انتقلت الحفريّات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه إلى مرحلةٍ جديدةٍ، إذ بعد أن كان جهد الاحتلال ينصبّ على توسيع رقعة الحفريّات وزيادة عددها، أصبح جهده اليوم يتركّز حول ترميم المواقع الموجودة وإعدادها لاستقبال الزوّار، بالإضافة إلى تجهيز البنى التحتيّة والخدمات اللازمة فوق الأرض وتحت الأرض لتحويل «المدينة اليهوديّة التاريخيّة» التي يبنيها أسفل المسجد ومحيطه إلى المزار السياحيّ الرئيس في دولة الاحتلال.

إنّ هذا التحوّل في نطاق الاهتمام يعني أنّ المحتلّ قد شارف بالفعل على الانتهاء من بناء «المدينة اليهوديّة التاريخيّة» وخلال بضع سنوات ستكون معظم مواقع هذه المدينة إن لم يكن كلّها، جاهزةً بشكلها النهائيّ وتستقبل في كلّ عام ما يربو على مليون زائرٍ وسائح، تروي لهم «التاريخ اليهوديّ» الذي يدعيه الاحتلال لمدينة القدس ومسجدها الأقصى، دون أن يضطر الزوّار والسيّاح للمرور في أيّ حيٍّ عربيّ أو الاحتكاك مع المقدسيّين حتى أثناء الدخول إلى المدينة أو مغادرتها.

وقد كانت معظم نشاطات الاحتلال خلال الفترة التي يُغطيها التقرير تهدف إلى الانتهاء من ربط أجزاء هذه المدينة في الجنوب والغرب ببعضها البعض من خلال شبكات الأنفاق.

كما انصبّ تركيز الاحتلال أيضًا على تجهيز البنى التحتيّة وتسهيل وصول السيّاح إلى «المزارات السياحيّة» من خلال توسيع الطرق والمداخل، وتوفير المزيد من مواقف السيّارات ووسائل النقل، وفي هذا الإطار أقرّ الاحتلال البدء بفتح بوابةٍ جديدةٍ في السور الجنوبيّ للبلدة القديمة وهي المرّة الأولى التي يفتح الاحتلال فيها بابًا في أسوار البلدة منذ سيطرته عليها عام 1967، وسيكون هذا الباب جزءًا من نفقٍ للسيّارات يمتدّ من جنوب البلدة وحتى ساحة البراق.

ورغم التراجع الذي شهدته الحفريّات على الصعيد العددي إذ انخفض عدد الحفريّات الجديدة من 9 خلال الفترة من 2009/8/22 – 2010/8/21 إلى 4 مواقع جديدة خلال الفترة من

2010/8/22 – 2011/8/21، إلا أنّنا يُمكن أن نلحظ من طبيعة هذه الحفريّات أنّها مشاريع نوعيّة هي الأكبر والأكثر خطورةً على الإطلاق. وكان لافتًا مدى جرأة الاحتلال في الإعلان عن هذه المخططات والمشاريع دون الخوف من ردود الفعل العربيّة والإسلاميّة، وفي مناطق كان مجرّد عمل طواقم الاحتلال فيها يُثير توتّراتٍ كبيرة في الماضي.

كما شهدت الفترة التي يُغطّيها التقرير تكثيف الاحتلال لاستهدافه للسكان الفلسطينيين في مناطق الحفريّات، وخاصّةً في الجنوب في ضاحية سلوان حيث يُمثّل الوجود الفلسطينيّ ذو الكثافة العالية مشكلةً رئيسةً أمام مشروع الاحتلال الهادف لتحويل المنطقة إلى «مدينة داود»، وتستخدم شرطة الاحتلال خلال مواجهتها للسكان المقدسيّين في هذه المنطقة أساليب قمعيّة وحشيّة إذ شهدت أكثر من حادثة تكسير جنود الاحتلال لعظام المتظاهرين، واعتقال الأطفال وتعذيبهم خلال التحقيق.

ولم يقتصر الاستهداف والتضييق على الجانب الأمنيّ وإن كان هذا الجانب هو الأكثر حضورًا، إذ كثّف الاحتلال ملاحقاته القانونيّة للسكّان بهدف التضييق عليهم وطردهم، وبدأت بلديّة الاحتلال تُنفّذ مشاريع لترميم الطرق وواجهات المنازل لتتناسب مع «الطابع اليهوديّ» للمكان وذلك دون الحصول على موافقة أصحاب المنازل أنفسهم وحتى دون تقديم مخطط معبديّ للحيّ كما تنصّ قوانين الاحتلال.

ويفرض التطوّر الذي شهدته الحفريّات خلال الفترة الماضية على الجهات العربيّة والإسلاميّة إعادة النظر في استراتيجيّة المواجهة التي تنتهجها ف«المدينة اليهوديّة» أصبحت اليوم أمرًا واقعًا وقائمًا بالفعل، ولا بدّ من التفكير بأسلوب مواجهة يهدف إلى نزع شرعيّتها وحثّ الناس على مقاطعتها. وتجدر الإشارة هنا إلى تجربة مركز معلومات وادي الحلوة الموجود في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى والذي يهدف لتقديم روايةٍ بديلةٍ للسيّاح تُقدّم التاريخ الحقيقيّ للمكان وتُظهر مدى الضرر الذي تُلحقه مشاريع الاحتلال بالسكّان وطبيعة المكان.

وبالانتقال إلى تفاصيل الحفريّات فقد شهدت الفترة التي يُغطيها التقرير بدء العمل في 4 مواقع جديدة للحفريّات، 2 منها جنوب المسجد و2 إلى الغرب منه، **ليُصبح بذلك عدد مواقع الحفريّات حول المسجد 38 موقعًا، 25 منها نشطة، و13 مكتملة. أما من الناحية**

الجغرافية فتقع 17 حفرية منها جنوب المسجد، و19 حفرية غربه و 2 شماله. وفيما يلي تفصيل هذه الحفريّات:

حفريّات الجهة الجنوبيّة:

تهدف الحفريّات في جنوب المسجد الأقصى إلى خلق ما يُسمّى بـ «مدينة داود»، وهي مدينةٌ تمتدّ بحسب الادعاءات الصهيونيّة من مجمّع عين سلوان جنوباً وحتى أسوار المسجد الأقصى شمالاً، على كامل مساحة حيّ وادي الحلوة في ضاحية سلوان، ويدّعي الصهاينة أن النبيّ داود بنى هذه المدينة عندما سكن القدس، والجهة الرئيسة المسؤولة عن الحفريّات في جنوب المسجد هي جمعيّة «العاد» (نحو مدينة داود)، ويُموّلها بشكلٍ أساسيّ المليونير اليهوديّ الأميركيّ إرفين مسكوفيتش.

حتى شهر آب/أغسطس من العام 2010 كان هناك 15 موقعًا للحفريّات جنوب المسجد الأقصى منها 11 نشطة و4 مكتملة. وقد شهدت الفترة التي يُغطّيها التقرير بدء العمل في موقعين جديدين للحفريّات جنوب المسجد الأقصى، فيما استمرّ العمل في 15 موقعًاآخر، ليُصبح بذلك عدد مواقع الحفريّات جنوب المسجد 17 موقعًا، 12 منها نشطة و5 مكتملة، ومواقع الحفريّات النشطة هي:

1- قناة المياه الجنوبيّة: في 2011/1/25 أعلنت سلطة الآثار في دولة الاحتلال عن انتهاء العمل بقناةٍ للمياه تصل بين حفريّات مدينة داود في جنوب المسجد الأقصى والزاوية الجنوبيّة الغربيّة للمسجد عند متحف «دافيدسون» للآثار، وتتصل هذه القناة في جزئها الجنوبيّ بالطريق الهيروديانيّ ليشكلا معًا مسارًا يربط «مدينة داود» بساحة البراق، وهذا المسار حتى تاريخ صدور هذا التقرير يُعد أطول الأنفاق التي افتتحها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى ومحيطه منذ الاحتلال.

ويبلغ طول هذه القناة حوالي 700 مترٍ تقريبًا. ويدعي الاحتلال أنها حُفرت في العهد الهيروديانيّ. وتسير هذه القناة في طريقها أسفل أسوار البلدة القديمة، وأسفل بيوت السكان المقدسيّين في حيّ وادي الحلوة [1]، وقد حاول سكّان الحيّ وقف العمل في هذا النفق أكثر من مرّة بعد أن تسببت الحفريّات في تصدع جدران منازلهم وخلخلة أساساتها، إلا أنّ المحكمة العليا في دولة

الاحتلال رفضت في عام 2009 مطالبهم بشكلٍ نهائيّ وأقرّت استمرار الحفريّات. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه خلال عمليّات الحفر تجنّبت سلطة الآثار العمل في المناطق الحساسة بشكلٍ مباشر (أسفل بيوت السكّان، وأسفل الحائط الغربي للمسجد الأقصى) وأوكلت هذه المهمّة لجمعيّات دينيّة يهوديّة ومن ثم تم توصيل الأجزاء ببعضها وذلك تجنّبًا لأي ضغط سياسيّ أو قانونيّ قد تواجهه الحفريّات.

وبعد افتتاح هذه القناة بات النفق الممتد من جنوب المسجد الأقصى وحتى ساحة البراق يُشكّل ممرًّا آمنًا للمستوطنين اليهود يُمكنهم من الوصول للمسجد الأقصى والبلدة القديمة دون المرور بالأحياء الفلسطينية، ما يُسهّل عليهم اقتحام المسجد الأقصى في أيّ وقتٍ أرادوا دون الاصطدام مع السكان المقدسيّين.

2- نفق البلدة القديمة: في 2010/10/8 أعلن أحد مكاتب الهندسة المتعاقدة مع بلديّة الاحتلال، عن نيّته تنفيذ مشروعٍ لفتح بوابةٍ أسفل أسوار البلدة القديمة من الجهة الجنوبيّة الغربيّة بين بوابتي المغاربة والنبي داود. وذلك لتكون مدخلاً لنفقٍ مؤدٍ إلى موقف للسيارات تسعى البلديّة لإنشاءه أسفل الموقف الحالي الموجود غرب ساحة البراق. وبحسب الإعلان فإنّ البلدية تسعى لإقامة موقفٍ تحت الأرض يتسع لـ600 سيارة للتمكن من استغلال مساحة الموقف الموجود فوق الأرض لبناء بؤرة استيطانيّة جديدة للسكان اليهود في البلدة القديمة.

وبحسب المهندس الذي أعلن عن المشروع فإنّ الحفريات ستكون أسفل كل الطبقات الصخريّة التي يُعتقد وجود آثار فيها، وسيكون بعمق 9 أمتار كاملة أسفل هذه الطبقات[2]، وهو ما سيفرض عراقيل عدّة أمام تنفيذ المشروع، وسيزيد من كلفته إلى حدٍّ كبير والتي من المتوقع أن تُغطّى من خلال عوائد المشروع الاستيطاني الذي سيُقام في المكان. عند الإعلان عن هذا المشروع كان مخططوه قد حصلوا بالفعل على موافقة من «سلطة الآثار» في دولة الاحتلال، كما حصلوا عل موافقة مبدئية من اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس.

وفي حال نُفّذ هذا المشروع بالفعل بالشكل المخطط له فإنّ ذلك سيُسهّل وصول المستوطنين

والزوار بأعداد كبيرة إلى المدينة اليهوديّة التاريخيّة التي يبنيها الاحتلال أسفل الأقصى ومحيطه، ودون أن يلحظهم السّكان المقدسيّون إلى المسجد الأقصى مباشرة من خارج أسوار البلدة القديمة. ويُعد هذا المشروع الأوّل الذي يستهدف خرق أسوار البلدة القديمة للقدس منذ احتلالها، وحتى منذ عام 1898 تاريخ آخر تعديل على بوابات المدينة حصل خلال العهد العثماني.

3- «موقف جفعاتي»: يوم الإثنين الـ30 من آب/أغسطس 2010 أعلنت سلطة الآثار في دولة الاحتلال أن بعثةً تحت إشرافها اكتشفت تمثالاً رومانيّاً مصغّرًا يبلغ من العمر 2000 سنة خلال أعمال الحفريّات المستمرّة في موقف جفعاتي جنوب المسجد الأقصى المبارك [3]. ولا يُشكّل هذا الإعلان بحدّ ذاته تطوّرًا مهمًّا أو ذا معنىً فيما يتعلّق بالحفريّات في محيط المسجد الأقصى المبارك فقد اكتشفت من قبل مئات التماثيل والمنحوتات الرومانيّة في المكان على مرّ العصور، لكن ما يُثير الاهتمام في هذا الإعلان أنّ الاحتلال كان قد أعلن في شهر آب/ أغسطس 2008 عن اكتشاف بقايا قصرٍ يعود لعهد «المعبد الثاني» في ذات المكان، أيّ أنّه أعلن عن اكتشاف يعود عمره لأكثر من 2000 قبل سنتين من الإعلان عن اكتشاف

هذا التمثال، والمنطق يفترض أن الحفريّات الأعمق من المفترض أن تقود لطبقاتٍ تاريخيّة أقدم من تلك التي تعلوها، فكيف وجد الاحتلال مبنىً يزيد عمره على 2000 عام فوق آثارٍ تعود لـ2000 عام مضت. إنّ هذا الإعلان يلقي بشكوك واسعة حول صدقيّة الحفريّات والتفسيرات التي يُعطيها الاحتلال للآثار التي يجدها في المكان، ويعطي مؤشرًا وإن ليس دليلاً دامغًا على أنّ الحفريّات التي يُجريها الاحتلال هي ذات خلفيّة سياسيّة ودينيّة تحت غطاءٍ علميّ أكاديميّ، قد لا يصمد أمام أي دراسةٍ أو تمحيصٍ علميّ دقيق.

وكانت الحفريّات قد بدأت في هذا الموقع عام 2003 وكان الهدف المعلن منها هو إنشاء موقفٍ للسيّارات لزوّار «مدينة داود» على عمق 3 طوابق تحت الأرض. لكن ما إن بدأت الحفريّات حتى أعلنت جمعيّة «العاد» عن اكتشاف آثارٍ في الموقع فتوقف العمل به «حفاظًا» عليها، ليبدأ من جديد عام 2007 تحت عنوان البحث عن الآثار. وظلّ العمل في الموقع طيّ الكتمان طوال عام 2007، وفي 2008/8/25 أعلنت هيئة الآثار في دولة الاحتلال عن اكتشاف منزل الملكة «هيلينا» وهي بحسب الرواية اليهوديّة من ملوك الآشوريين وقد اعتنقت اليهوديّة وارتحلت للعيش في القدس وكان ذلك في عهد «المعبد الثاني»[4].

وفي نهاية آب/أغسطس 2009 أعلن الاحتلال عن اكتشاف بناء رومانيّ يعود للقرن الثالث قبل الميلاد، وهو بحسب ادعاء الاحتلال عبارة عن قصر تبلغ مساحته 1000 م^2 كانت تتوسطه ساحةٌ كبيرة محاطةٌ بالأعمدة والممرات، وادعى الاحتلال أيضًا اكتشاف مجموعةٍ من التماثيل والمصنوعات داخل هذا القصر[5].

4- **الجدار الكنعانيّ:** يقع هذا الجدار في الطرف الشماليّ الشرقيّ لحيّ وادي الحلوة في ضاحية سلوان، ويبلغ طول الجزء الذي ادعى الاحتلال اكتشافه حتى الآن 24 مترًا وارتفاعه 8 أمتار، وبحسب زعم سلطة الآثار في دولة الاحتلال فإنّ عمر هذا الجدار يبلغ 3700 سنة، ويعود تاريخ بنائه للحقبة الكنعانيّة، وقد بُني لتأمين الطريق بين القلعة أو القصر الذي كان مركز الحكم في المدينة وعين سلوان. ويُعدّ هذا الجدار حتى الآن أكبر التحصينات المكتشفة في حيّ وادي الحلوة «مدينة داود» منذ بدء عمليّات الحفر في هذه المنطقة. ويُموّل حفريّات هذا الموقع جمعيّة «العاد أو مدينة داود» التي تُدير بالتعاون مع الاحتلال كلّ عمليّات الحفر في جنوب المسجد الأقصى[6].

5- **أبنية مدينة داود:** يُعد موقع الحفريّات هذا الأقرب إلى المسجد الأقصى من الجهة الجنوبيّة، فهو يقع في الساحة الملاصقة للمسجد على بعد عشرات الأمتار من أسواره الجنوبيّة، ويعود تاريخ بدء الحفريّات في هذا الموقع إلى نهاية ثمانينيّات القرن الماضي، حين أعلن بنيامين مازار رئيس بعثة الحفريّات الموكلة بالبحث عن آثار «المعبد» في المسجد الأقصى ومحيطه عن اكتشاف مجموعةٍ من الأبنية المترابطة يعود تاريخ أساساتها حسب ادعائه للقرن التاسع قبل الميلاد، وكانت هذه الأبنية متصلةً بحسب نظريّته بسورٍ سميك فيه بوابةٌ تُعتبر المدخل الشرقيّ للمدينة. لكن الجديد في هذا الموقع كان إعلان «إيلات مازار» عالمة الحفريات التي تعمل مع جمعية «مدينة داود» «العاد» في 2009/9/2 عن اكتشاف جدار في المكان يبلغ طوله 70 مترًا وارتفاعه 6 أمتار مدعيةً أنّ هذا الجدار يعود للقرن العاشر قبل الميلاد أي «عهد المعبد الأوّل»[7]. وكعادة اكتشافات «إيلات مازار» فقد شكك خبراء الآثار من

دولة الاحتلال في إعلانها معتبرين أنّها أعادت الإعلان عن الآثار المكتشفة سابقًا في المنطقة مع تغيير تقدير عمرها ليصبح متطابقاً مع التاريخ المفترض لوجود «المعبد الأوّل»[8]، ويبدو أنّ هدفها من ذلك هو تحقيق مصالح الجمعيّة الداعمة لها التي تسعى لإيجاد مدينةٍ يهوديّة أثريّة في جنوب المسجد الأقصى مطابقة للوصف التوراتيّ للقدس في «عهدي المعبدين الأوّل والثاني».

6-**حفريّات المصلّى المروانيّ:** نشرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2010/2/14 مجموعةً من الصور التي توثّق التشققات والتآكل الحاصل في أعمدة المصلى المروانيّ الواقع في الزاوية الجنوبيّة الشرقيّة للمسجد الأقصى، وبحسب مسؤولي المؤسسة فإنّ هذه التشققات ناتجةٌ عن حفريّات الاحتلال في المكان. ومن المرجّح أن تكون هذه الحفريّات هي لنفقٍ يصلٍ بين حيّ وادي الحلوة «مدينة داود» والمصلى المروانيّ، والذي ظهر في مخطط «القدس أوّلاً» لتطوير الحوض المقدّس الذي أعدّه يورام زاموش المستشار الهندسيّ لبلديّة الاحتلال.

7- «الطريق الهيروديانيّ»: يدعي الاحتلال أنّ هذا الطريق بُني في عهد «المعبد الثاني» وكان يصل «مدينة داود» (حي وادي الحلوة) بالـ «معبد»، وبحسب ادعاء الاحتلال يمتدّ هذا الطريق من جامع عين سلوان في الجنوب وحتى ساحة البراق في الشمال بطول 600 متر تقريبًا. وقد شهدت الحفريّات في هذا الموقع نشاطًا ملحوظاً خلال الفترة التي يُغطّيها التقرير ففي 2009/9/18 أعلنت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عن وجود عمليّات حفرٍ نشطة غرب مسجد عين سلوان جنوب حيّ وادي الحلوة تُستخرج خلالها عشرات أكياس الأتربة

في اليوم الواحد، وفي 2009/9/29 بدأ الاحتلال بمد شبكة كهرباء وتجهيز درج حديدي وقوابض داخل النفق. وفي 2010/1/2 شهد حيّ وادي الحلوة انهيارًا أرضيًّا قرب مسجد عين سلوان أدى إلى حدوث حفرة بطول مترين، وعرض متر، وعمق متر ونصف، وقد توسعت هذه الحفرة بعد يومين حتى أصبح طولها يُقارب الـ10 أمتار، ما دفع طواقم الاحتلال لمحاولة إخفائها من خلال إحاطة المكان بسواتر ومنع المواطنين من الاقتراب، بالإضافة إلى محاولة تعبئة مكان الحفرة بالتراب، إلا أنّ المكان عاد ليشهد انهيارًا جديداً في 2010/1/18 مع هطول الأمطار.

8- «قصر الملك داود»: عام 2005 أعلنت عالمة الآثار الإسرائيليّة إيلات مزار عن اكتشاف جدارٍ سميك يقع في الطريق الشماليّ لحيّ وادي الحلوة على عمقٍ يبلغ المترين، وادعت مزار في حينه أنّ هذا الجدار هو جزءٌ من قصر «الملك داود»، وقد أثار إعلانها هذا جدلاً واسعاً

حتى في أوساط علماء الآثار في دولة الاحتلال الذين اعتبر الكثر منهم أنّ ما اكتشفته مزار هو جزءٌ من أسوار المدينة، لكن ومع نهاية عام 2008 أصبحت جمعيّة العاد، المموّل الرئيس للحفريّات والمسؤولة عن مدينة داود، تتعامل مع هذا الاكتشاف على أنّه قصر «الملك داود». وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

9- «سرداب وارين»: سُمّي هذه السرداب على اسم الرحالة الإنجليزي «تشارلز وارين» الذي ادعى أنّه اكتشف الباب المؤدّي إليه أثناء حفريّاته عام 1867م. ويقع مدخل هذا السرداب في غرب حيّ وادي الحلوة، ويدّعي الصهاينة أنّه قد حُفر في عهد «الملك داود» كطريق خفيّة تسير تحت الأرض لتصل بين المدينة وعين سلوان، وفي شهر آب/أغسطس 2008 أعلنت سلطة الآثار في دولة الاحتلال أنّ الحفريّات قد وصلت حتى الآن إلى عمق 6 أمتار، وهدفها أن تصل إلى عمق 8.5-9.5 متر حتى تكشف عن السرداب بالكامل [9]. وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

10- «الأسوار والتحصينات»: يدّعي الصهاينة أنّهم اكتشفوا أثناء الحفريّات آثاراً للسور الخارجيّ الذي كان يحمي مدينة داود في شمال شرق وشرق وجنوب غرب حيّ وادي الحلوة. كما يدّعون أنّهم اكتشفوا حصناً أقيم حول عين سلوان عند بناء مدينة داود، ولا تزال الحفريّات مستمرّة في جميع هذه المواقع إضافةً إلى مواقع في شمال وغرب حيّ وادي الحلوة، وذلك بحثاً عن آثار لأسوار مدينة داود. وقد أعلنت سلطة الآثار في دولة الاحتلال في 2009/4/6 أنّها قد وجدت خلال حفريّاتها للبحث عن أسوار المدينة في شمال غرب وادي الحلوة حجراً عليه نقوشٌ عبريّة من عهد «المعبد الأوّل». ، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

11- نفق «تزينور»: في 2008/10/29 أعلنت بعثة الآثار الممولّة من جمعيّة العاد أنّها اكتشفت بالصدفة قناة مياه تعود لعهد «المعبد الأوّل»، وذلك خلال حفريّاتها في محيط منطقة خزّان المياه شمال حيّ وادي الحلوة، وقد تسبّبت الحفريّات في هذا النفق بانهيارٍ في الشارع الرئيسيّ في حيّ وادي الحلوة في 2009/8/10 قريبًا من جامع عين سلون، وكشف هذا الانهيار عن حفرةٍ بطول 4 أمتار وعرض مترين ونصف، وقد سارعت بلديّة الاحتلال إلى إغلاق الحفرة لإخفاء الحفريّات أسفل منها، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

12- الحفريّات المقابلة للباب الثلاثيّ: في 2009/2/1 شهدت مدرسة القدس الأساسيّة للبنات الواقعة في الطرف الشماليّ الشرقيّ لضاحية سلوان قبالة الباب الثلاثيّ المغلق للمسجد الأقصى انهيار أرضيّة أحد صفوفها ما أدّى إلى إصابة 17 من طالباتها بجروح ما بين متوسطة إلى طفيفة. وقد كشف الانهيار عن حفرة يتراوح عمقها ما بين 1.5-2 متر. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير لم تظهر تفاصيل هذه الحفريّات وأهدافها إلاّ أننا نظنّ أنّها تتجه نحو المصلّى المروانيّ في جنوب شرق المسجد الأقصى، وذلك بناءً على مقارنة مكان الحفريّات مع مخطّط «القدس أوّلاً» الذي يحوي مشروعاً لحفر نفقٍ أسفل المصلّى.

أمّا المواقع التي انتهت فيها الحفريّات وأصبحت مفتوحةً أمام الزوّار فهي[10]:

1- حفريّات القصور الأمويّة «مسار المطاهر»: في 2011/6/21 أعلنت سلطات الاحتلال رسميّاً عن افتتاح موقعٍ أثريّ في منطقة القصور الأمويّة الملاصقة للسور الجنوبيّ للمسجد الأقصى[11]. الحفريّات في الموقع كانت قد بدأت في سبعينيّات القرن الماضي مع البعثة الرسميّة لدولة الاحتلال التي كان يُشرف عليها «بنيامين مزار»، واستمرّت ولكن ببطء على مدار العقود الثلاثة وكان الجهد الرئيس لعالمة الآثار الصهيونيّة «إيلات مزار» والتي أثارت معظم اكتشافاتها ورواياتها التاريخيّة جدلاً واسعاً حول صدقيّتها ومدى محاولتها تفسير

الواقع وتحويره ليُطابق الرويات التوراتيّة عن تاريخ القدس، ومنذ ما يزيد على عام قرّرت سلطات الاحتلال تجهيز المكان وافتتاحه أمام الزوّار كجزءٍ من المدينة اليهوديّة التاريخيّة التي يبنيها الاحتلال في محيط المسجد الأقصى وأسفل منه.

ولا يحتوي الموقع على أيّ بناءٍ أو آثار ذات دلالة واضحة، وإنّما مجرّد مجموعة من الجدران والأسوار التي اختلف علماء الآثار الصهاينة حول وجهة استعمالها فبعضهم ومنهم «إيلات مزار» رأوا أن هذه الآثار هي لإحدى بوابات «المعبد الأوّل» المذكورة في الروايات التاريخيّة اليهوديّة، فيما اعتبرها البعض غرفًا للتخزين»، وفي المكان أيضًا آثار رومانيّة وآثار من القصور الأمويّة تمّ تجاهلها تمامًا في التعريف المعتمد للموقع والآثار التي وُجدت فيه [12].

الحفريّات والاكتشافات الرئيسة في الموقع انتهت في معظمها في ثمانينيّات القرن الماضي، ولم تُعدّ من قبل ذات أهميّة لافتتاحها أمام الزوّار، ولكن مع تكثيف دولة الاحتلال جهودها لبناء «المدينة اليهوديّة التاريخيّة» منذ بداية الألفيّة الجديدة، عاد الاهتمام بالمكان ليوضع على خارطة المزارات الأثريّة، وقد موّل تأهيل هذا الموقع زوجان من يهود الولايات المتحدة، وشارك في مراسم الافتتاح رئيس بلديّة الاحتلال في القدس «نير بركات»، ومدير هيئة الآثار في دولة الاحتلال، ومدير شركة تطوير شرقيّ القدس و«إيلات مزار».

2- «خزّان المياه»: يقع هذا الخزّان شمال غرب حيّ وادي الحلوة، وهو عبارة عن حفرة بعمق 7 أمتار تبلغ مساحتها 15 متراً. ويدّعي الصهاينة أنّ هذا الخزّان كان يُزوّد قصر الملك داود بالمياه من عين سلوان.

3- قناة سلوان «حزقيال»: يبلغ طول هذه القناة 533 متراً وعرضها 60 سنتمتراً، وتمتدّ من عين سلوان أو عين أمّ الدرج في وادي جهنم شمالاً حتّى منطقة مجمّع عين سلوان جنوباً. وهي تنقل الماء من عين سلوان في وادي جهنم صعوداً إلى حيّ وادي الحلوة الذي يُسمّيه الصهاينة «مدينة داود»، ومنه إلى منطقة مجمّع عين سلوان حيث تقع بركة سلوان. ويدّعي الصهاينة أنّ اليهود الذين سكنوا مدينة داود هم من حفروا هذه القناة لرفع المياه من عين سلوان وتوزيعها إلى مختلف أرجاء المدينة، لكنّ هذه القناة حُفرت في الواقع في عهد اليبوسيّين قبل دخول اليهود إلى فلسطين بقرون عدّة.

4- «القناة الكنعانيّة»: تنقسم هذه القناة إلى جزئين، يقع أوّلهما على سطح الأرض وهو الجزء الأطول، فيما يقع الثاني تحت سطح الأرض ويبلغ طوله 120 متراً ويتراوح عرضه بين 60-80 سنتمتراً، وتمتدّ هذه القناة من عين سلوان شمالاً وحتّى منطقة مجمّع عين سلوان جنوباً لكنّها لا تصعد إلى حيّ وادي الحلوة كما الأولى بل تسير بمحاذة قعر وادي جهنم.

5- **بركة سلوان:** تقع جنوب غرب حيّ وادي الحلوة، وهي النقطة التي تنتهي عندها قناتا سلوان وتتجمّع فيها مياه عين سلوان، وقد حُفرت هذه البركة في العهد البيزنطيّ لتجميع مياه العين.

حفريّات الجهة الغربيّة:

تُعدّ الجهة الغربيّة للمسجد الأقصى العصب الرئيس للمدينة اليهوديّة التي يبنيها الاحتلال تحت المسجد، ففيها تقع معظم المزارت، ومنها يمرّ الطريق الذي يصل بين جنوب هذه المدينة في سلوان وشمالها عند درب الآلام، وفيها أيضاً تقع معظم مداخل المدينة، وتُعدّ جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ المسؤول الرئيس عن الحفريّات في هذه الجهة، وفي الفترة الأخيرة بدأت جمعيّة «عطيرت كوهينيم» أيضاً تنشط في هذه الجهة.

حتى شهر آب/أغسطس 2010 كانت الجهة الغربيّة تحتوي على أكثر من 17 موقعًا للحفريّات، بينها 9 مواقع انتهت فيها الحفريّات، و8 مواقع ما تزال الحفريّات فيها نشطة. وخلال الفترة التي يُغطّيها التقرير بدأ العمل في موقعين جديدين غرب المسجد، ليُصبح بذلك مجموع مواقع الحفريّات 19 موقعاً، 10 منها نشطة و9 مكتملة، والمواقع النشطة هي:

1- **قناة مياه الحائط الغربيّ:** أعلنت سلطة الآثار في دولة الاحتلال يوم الثلاثاء 2011/1/25 عن انتهاء أعمال الحفريّات بنفقٍ جديدٍ أسفل حائط البراق بعد 7 سنواتٍ من بدء العمل فيه، ويتراوح عمق هذا النفق إلى ما بين 15-20 مترًا تحت الأرض فيما يتراوح ارتفاعه بين المتر والمترين في بعض المقاطع، وعرضه ما يُقارب الـ30 سنتمترًا. ويدعي الاحتلال أنّ هذا النفق هو جزءٌ من قناة تصريفٍ للمياه أقيمت في عهد «المعبد الثاني» وتمتدّ من باب العمود شمالاً حتى جنوب البلدة القديمة بطولٍ يُقارب الـ600 متر[13] كما ادعى الاحتلال أنّ اكتشاف هذه القناة ليس جديدًا وإنّما هو استكمالٌ لاكتشاف المستشرق الإنجليزيّ تشارلز وارين الذي أجرى حفريّات للتنقيب عن الآثار في المنطقة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ومن المتوقع أن يُصبح هذا النفق مفتوحًا أمام الزوار خلال عامٍ أو عامين كحدٍ أقصى بعد إنهاء الاحتلال أعمال الترميم فيه وربطه بسائر مواقع الحفريّات المحيطة به.

واللافت في هذا الإعلان أنّه ورغم حساسيّة المكان ووقوعه في مكانٍ أقرب إلى المسجد الأقصى من النفق الذي افتتحه الاحتلال في المكان عام 1996، إلا أنّ الإعلان مرّ بهدوءٍ تامّ ودون أن يُثير أيّ ردة فعل شعبيّة أو رسميّة في فلسطين أو المحيط العربيّ والإسلاميّ، وهو أمرٌ أثار خالف حتى توقعات مؤسسات الاحتلال ذاتها التي كانت تتحسب منذ هذا الإعلان وتستعد لمواجهة ردّة فعلٍ شعبيّة واسعةٍ عليه.

2- الحمام الرومانيّ: في 2010/11/22 أعلنت سلطة الآثار في دولة الاحتلال عن اكتشاف آثار لحمامٍ رومانيّ غربيّ حارة الشرف «الحي اليهوديّ» يعود تاريخه لـ1800 عامٍ مضت، ويشتمل الموقع على عدّة أحواض للاستحمام وماسورة لنقل المياه وأرضه مرصوفة بالفسيفساء البيضاء اللون[14]. وقد ادعت سلطة الآثار أن هذا المكان كان يُستخدم من قبل الجنود الرومان الذي هاجموا المدينة خلال عهد «المعبد الثاني» وقد بني بحسب ادعائهم في نفس المكان الذي بُني فيه أحد حمامات «المعبد الثاني» وقد كان هدف الحفريّات البحث عن آثار هذا الحمام وجاء اكتشاف الآثار الرومانيّة بالصدفة، ويُعاكس وجود آثار رومانيّة في هذه المنطقة النظريّة التي كان يُروّج لها الاحتلال من أن القدس في العهد الرومانيّ كانت أصغر من القدس في ما يزعمون أنّه «العهد اليهوديّ» للمدينة.

الحفريّات في الحي اليهودي على أيّ حال ليست جديدة، فقد شملت الحفريات مساحات واسعة منه منذ عام 1967 وحتى اليوم، ولكن الجديد في هذه المرّة أن الاحتلال بدأ يعمل على ترميم مواقع الحفريّات في الحيّ، فيما يبدو كخطوة أولى لربطها في المستقبل بسائر مواقع المدينة اليهوديّة التاريخيّة التي يبنيها أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، وإذا ما أضيف هذا الموقع للحفريّات في بوابة يافا ومشروع النفق أسفل أسوار البلدة القديمة، فهذا يعني أن شبكة

الحفريات قد تكون متصلة فيما بينها على امتداد البلدة كاملة فيما عدا شمال الحي الإسلامي. إضافة لذلك فإنّ خلط المزارات الرومانيّة بالمزارات اليهوديّة والمواقع المسيحيّة خلال المسار السياحي للزوار سيُسهم في إظهار التاريخ اليهوديّ وكأنه جزء حقيقي وأصيل ومثبت في تاريخ المدينة كما الوجود الروماني والمسيحي، وقد يكون هذا أحد دوافع اهتمام الاحتلال بالبحث عن الآثار الرومانيّة والكشف عنها في الآونة الأخيرة.

3- **حفريّات ساحة البراق:** لم تشهد ساحة البراق أيّ مشروع لتوسعتها أو تأهيلها منذ أن أنشأها الاحتلال مكان حيّ المغاربة عام 1967، وهي منذ ذلك الحين تُحافظ على مساحتها وهيئتها لخوف الاحتلال من ردود الفعل على أيّ مشروع تأهيل أو بناء يُجريه في المكان.

لكن هذا الوضع تغيّر في شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي إذ صادقت اللجنة اللوائيّة للتخطيط والبناء في القدس على المخطط الأولي لمشروع «تطوير ساحة البراق» والذي يهدف لإعادة بناء وتأهيل كامل المساحة الواقعة بين غرب المسجد الأقصى وحارة الشرف «الحيّ اليهوديّ» والتي تصل إلى 7 دونمات [15].

ويشتمل المخطط على على عدة مشاريع أبرزها:

إضافة طبقةٍ تحت الأرض تمتد على كامل مساحة المكان، تشتمل على ساحةٍ مخصّصةٍ

للصلاة أسفل ساحة البراق، ومواقف للسيّارات، ومراكز تعليميّة ومركزٍ للشرطة، وموقعٍ سياحيّ.

بناء جسر دائم يصل بين ساحة البراق وباب المغاربة مكان الجسر المؤقت الموجود اليوم.

توسيع ساحة البراق لتصل إلى الحدّ الجنوبيّ الغربيّ للمسجد الأقصى.

توسيع مداخل الساحة المخصصة للمشاة والمركبات على حدٍّ سواء.

ربط الساحة وطبقتها السفليّة الجديدة بشبكة الأنفاق التي تمتدّ من جنوب المسجد الأقصى

وحتى شماله مرورًا بشبكة أنفاق الحائط الغربيّ.

ويقف خلف هذا المشروع كلّ الجهات الحكوميّة العاملة في القدس فقد تقدم به مكتب رئيس الوزراء بالتعاون مع بلديّة الاحتلال في القدس، وسلطة الآثار، وجمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ»، وبمشاركة سلطة تطوير القدس، وشركة تطوير الحيّ اليهوديّ. مما يعني أن الإجراءات الإداريّة لإقرار هذا المشروع لن تأخذ وقتًا طويلاً وسيمرّ إقراره لدى مختلف الهيئات بصورةٍ أسرع من سائر مشاريع التطوير التي قد تحتاج لشهور وأحيانًا سنواتٍ لإقرارها، ما يُسهم في تسريع وتيرة العمل تعهّد أحد المتبرّعين اليهود الأثرياء بتغطية كامل تكاليف المشروع مهما بلغت.

وإذا ما سار مشروع «تأهيل» ساحة البراق بالسرعة التي يرجوها الاحتلال فسنشهد خلال سنواتٍ قليلة تحوّلاً جذريّاً في واقع المكان، وتضاعفًا في حجم الزوّار اليهود والسيّاح، إضافةٍ لتسهيل تجمّع اليهود واقتاحمهم للمسجد الأقصى بأعداد أكبر. هذا فضلاً عن أنّ تغيير الأمر الواقع الذي ستفرضه هذه التعديلات سيكون صعبًا في المستقبل فهي ستفرض وجودًا يهوديًّا عمرانيًّا ملاصقًا للمسجد بعد أن اقتصر الأمر في الماضي على التواجد البشريّ للمصلّين فقط في الساحة.

4- **قناة المياه الشرقيّة «القناة العليا»:** بدأت بلديّة الاحتلال في القدس بالتعاون مع وزارة البيئة في دولة الاحتلال وسلطة تطوير القدس في شهر حزيران/يونيو 2011 بمشروع لتنظيف وتأهيل بركة البطرك «بركة حزقيا» الواقعة في الحي المسيحي شرق باب الخليل وإلى جنوب غرب كنيسة القيامة. وكانت هذه البركة التي تبلغ مساحتها نحو 3 دونمات قد تحولت منذ احتلال شرقيّ القدس عام 1967 إلى مكب للقمامة، ولم تلتفت لها بلديّة الاحتلال طوال الفترة الماضية بل إنّها منعت دائرة الأوقاف الإسلاميّة من تنظيفها وتأهيلها طوال الفترة السابقة بدعوى وجود خلاف حول ملكية أرض البركة مع الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة القبطية [16].

لكن الاحتلال أعاد اهتمامه بهذه البركة مؤخرًا بوصفها المصب النهائي لقناة المياه الشرقيّة التي أعلن الاحتلال اكتشافها في شهر شباط / فبراير 2010 وادعى حينها أنّها جزء من

طريقٍ مائيّ طويل يمتدّ لمسافة 13 كلم يبدأ من مرتفعات الخليل الشماليّة حيث ينقل المياه منها إلى «برك سليمان» في بلدة أرطاس جنوب بيت لحم ومنها إلى بركة سلوان وبركة

السلطان جنوب البلدة القديمة وبركة مأمن اللّه غرب البلدة، ومن هذه البرك تُنقل المياه عبر قناة مائية تمتد أسفل أسوار البلدة القديمة إلى بركة البطرك في داخل البلدة. ويمتدّ الجزء الذي ادعى الاحتلال اكتشافه من القناة من بركة مأمن اللّه غرب البلدة القديمة حتى بركة البطرك. ويبلغ عرض الجزء المكتشف من القناة بحسب الاحتلال 60 سم، وارتفاعها 1,5 متر، فيما يبلغ طوله 40 مترًا [17].

5- شبكة أنفاق الحائط الغربيّ: شهدت ساحات المسجد الأقصى في 2010/11/14 انهيارًا في أرضيّتها كشف عن حفرة بعمق عدّة أمتار وقطر نصف المتر، وذلك قرب الزاوية الشماليّة الغربيّة للمسجد القبليّ مقابل مصطبة أبي بكر الصديق[18]، وجاء ذلك بعد 6 أيّام فقط من سقوط شجرةٍ معمرة في المكان نفسه بسبب تفريغ طبقات التربة أسفل منها[19]. وقد أعطى هذان الانهياران مؤشرًا على توسع الحفريّات في شبكة أنفاق الحائط الغربيّ باتجاه الجنوب خلال العام الماضيّ بعد أن كانت وصلت في السابق إلى متوضّأ سبيل الكأس شرقًا.

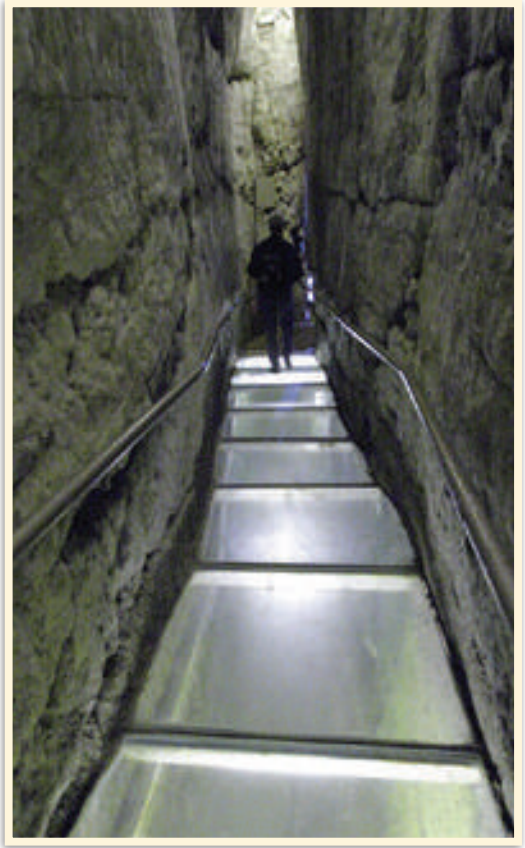

وما ظال الاحتلال حت تاريخ صدور هذا التقرير ينفي بشدّة وجود أيّ حفريّات أسفل ساحات المسجد الأقصى ويعزو هذه الانهيارات إلى «غياب الاهتمام والعناية الكافية» من قبل دائرة الأوقاف الإسلاميّة بأبنية وساحات المسجد الأقصى مع العلم أنّه هو الذي يمنعها من إجراء أي أعمال ترميم أو بناء في المسجد ومحيطه وساحاته.

وتمتدّ شبكة أنفاق الحائط الغربيّ بعدّة اتجاهات فأوّلها يبدأ أسفل باب الحديد ويتجه شمالاً باتجاه المدرسة العمريّة،

وثانيها يبدأ أسفل باب الحديد ويتجه جنوباً باتجاه ساحة البراق، وثالثها يبدأ أسفل حائط البراق ويتجه شرقاً نحو متوضّأ سبيل الكأس، الذي يتوسّط المسافة بين المسجد القبلي وقبّة الصخرة، ومن أسفل منطقة سبيل الكأس يتفرّع هذا النفق جنوباً باتجاه المسجد القبليّ وشمالاً باتجاه قبّة الصخرة.

6- حمّام المعبد: في 2009/9/23 أعلنت سلطة الآثار عن اكتشاف مبنىً على عمق 8 أمتار تحت الأرض يقع على بعد 20 مترًا غربيّ حائط البراق وعلى بعد 30 مترًا إلى الشمال من مدخل شبكة أنفاق الحائط الغربيّ، ويتكوّن هذا المبنى بحسب ادعاء الاحتلال من ثلاث قاعاتٍ كبيرة مبنيّة بالأحجار المربعة، وقد كان يُستخدم بحسب زعم مكتشفيه كمبنىً حكوميّ في السنين الأولى من عهد «المعبد الثاني»، لكنه تحّول بعد ذلك إلى حمامٍ دينيّ «مطهرة» لزوّار «المعبد». ويدعي الاحتلال أنّ هذا المبنى هو أحد أكبر المباني التي اكتُشفت في تاريخ الحفريّات في القدس. وتموّل حفريّات هذا الموقع «جمعيّة الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» شبه الرسميّة والمدعومة من الأثرياء اليهود في الولايات المتحدة.

7- **الطريق الشرقي:** أعلنت بلديّة الاحتلال في القدس في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر عام 2009 نيّتها البدء في «ترميم» باب الخليل «يافا» غرب البلدة القديمة للقدس وتحديث البنى التحتيّة في المنطقة المحيطة به في مشروعٍ يستغرق إنجازه ما يُقارب عامًا ونصف العام، وقد بدأ العمل في هذا المشروع في شهر كانون الأوّل / ديسمبر 2009. وبعد بدء العمل بشهرين أعلن الاحتلال عن حفريّات جديدة في المنطقة تسير بالتزامن مع مشروع إعادة تأهيل البنى

التحتيّة، كما أعلن عن اكتشاف طريقٍ قديمٍ في المكان على عمق 4,5 متر تحت الأرض يبدأ عند باب الخليل ويسير باتجاه الشرق، وقدّ زعم الاحتلال أن هذا الطريق يبلغ من العمر 1500 سنة وأنه هو نفسه المرسوم في خريطة مادبا التي تُعدّ أقدم الخرائط المتوفرة للقدس في أيامنا هذه[20].

8- نفق «الحيّ اليهوديّ»: في شهر شباط/فبراير 2009 بدأت شركة تطوير «الحيّ اليهوديّ» ببناء سير متحرّك وممر مشاة تحت الأرض بطول 56 مترًا يربط بين مفترق طرق «مسغاف لداخ» شرق «الحيّ اليهودي» وساحة البراق وذلك بتمويلٍ من صندوق التأمين الوطنيّ في دولة الاحتلال ومتبرع مستقلّ ومن المتوقّع أن تبلغ كلفة المشروع 10 ملايين شيكل (مليونين و611 ألف دولار).

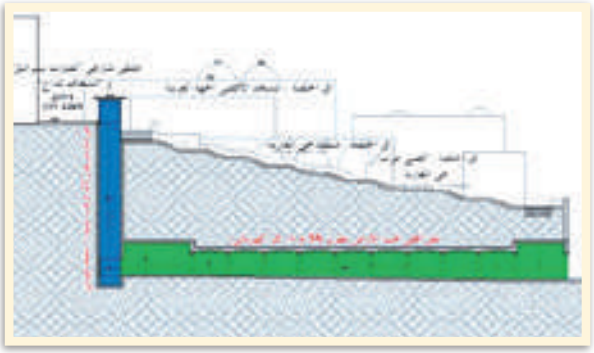

وبحسب الشركة فإنّ هذا الممرّ يهدف «لتسهيل الحركة بين «الحيّ اليهوديّ» وساحة البراق خصوصًا للمجموعات الكبيرة» نظرًا لضيق الطرق في البلدة القديمة، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

9- حفريّات كنيس حمام العين «خيمة إسحق»: بدأت عمليّة بناء هذا الكنيس والحفريّات أسفله سرًّا في عام 2003م، ولم يظهر للعلن بشكلٍ واضح سوى في عام 2007 بعد أن كانت جمعيّة «عطيرت كوهينيم» وهي الجمعيّة المسؤولة عن المشروع قد قطعت شوطاً كبيرًا في بنائه والحفر أسفله. وكان سبب اكتشافه هو توسّع العمل في الكنيس وتفريغ أجزاءٍ واسعة من الأرض تحته مما تسبّب في انهياراتٍ في المنازل في منطقة باب الواد التي يقع فيها الكنيس.

وتمتدّ الحفريّات من هذا الكنيس باتجاه ساحة البراق حيث يُحفر نفقٌ يُقارب طوله 200 متر هدفه أن يصل الكنيس والمتحف المزمع إنشاؤه أسفل منه مع شبكة أنفاق الحائط الغربيّ، وأن يُسهّل عمليّات الحفر أسفل الحيّ الإسلاميّ والمسجد الأقصى في المستقبل، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

أمّا المواقع التي انتهت فيها الحفريّات وأصبحت مفتوحةً أمام الزوّار فهي[21]:

1- **قاعة العصور:** تقع هذه القاعة تحت الأرض شمال غرب «قنطرة ويلسون» غرب المسجد الأقصى المبارك، وبحسب ادّعاء الاحتلال فإنّ العمل في هذه القاعة قد بدأ قبل عقود، لكنّ الحفريّات فيها تسبّبت بانهياراتٍ في الأرضيّة من فوقها وكادت تتسبّب بانهيار مجموعةٍ من الأبنية في البلدة القديمة فأوقف العمل فيها آنذاك، ليعود فيستؤنف مؤخرًا بعد أن أسندت جدرانها بمعبد حديديّ وأسند سقفها بصبّة من رغوة الخرسانة، وحتى تاريخ صدور هذا التقرير كان الاحتلال قد حفر أرضيّة القاعة حتى عمق 6 أمتار، مدعيًا اكتشاف مصنوعاتٍ وأدواتٍ فخاريّة تعود للعهد الإسلامي والروماني و«عهدي المعبد الأوّل والثاني». وقد أعلن الاحتلال عن قرب انتهاء العمل في هذه القاعة وافتتاحها أمام الزوّار في 2009/10/5 وذلك من خلال تقريرٍ بثّته القناة الثانية في دولة الاحتلال صوّر زيارة مجموعةٍ من الحاخامات ومسؤولي دولة الاحتلال للقاعة وتجوّلهم فيها، وافتتحت القاعة فعليًّا أمام الزوّار بعد شهرين من عرض التقرير التلفزيونيّ أي في 2009/12/5، لكنّ العمل لا زال مستمرًّا في أرجاءٍ منها لتوسعتها وتعميق أرضيّتها. ويُذكر هنا أنّ مشروع استكمال الحفريّات في هذه القاعة جاء بتمويلٍ من ثريٍّ أوكرانيّ تكفّل بتحمّل التكاليف المرتفعة لإسناد الجدران والسقف والحفر في هذه البيئة الخطرة، وقد كان هذا المموّل ضمن الوفد الذي زار القاعة في 2009/10/5.

2- نفق «سلسلة الأجيال»: في 2006/9/22 وبعد 7 سنواتٍ من أعمال الحفر والبناء، افتتحت سلطات الاحتلال معرضاً يمتدّ تحت حائط البراق وجزءٍ من السور الجنوبيّ للمسجد الأقصى سُمّي بمعرض «سلسلة الأجيال»، وهو عبارة عن مجموعة من الممرّات والغرف التي تعرض التاريخ اليهوديّ على منحوتاتٍ زجاجيّة في أجواءٍ مسرحيّة تعتمد على المؤثرات الصوتيّة والبصريّة، ويُعَدُّ هذا المعرض أوّل موقع حفريّاتٍ تحت المسجد الأقصى تُشرف عليه دولة الاحتلال بنفسها.

3- «**الممرّ السرّي**»: وهو عبارة عن نفق يسير تحت الطرف الشماليّ لشارع السلسلة حتى يصل إلى أسفل الحائط الغربيّ للمسجد، ويدّعي الصهاينة أنّ هذا الطريق كان يُشكّل الممرّ السفليّ للجسر الذي كان يصل «المعبد» بمدينة القدس في عهد «المعبد الأوّل».

4- قنطرة «ويلسون»: تقع هذه القنطرة أسفل باب السلسلة، وهي عبارة عن غرفة كبيرة يعلوها سقف مقوّس اكتشفها الإنجليزيّ «تشارلز ويلسون» عام 1865م وادّعى أنها تعود لعهد «المعبد الثانيّ» وأنّها كانت تُشكّل آنذاك جزءاً من مجموعة قناطر كان يقوم عليها

الجسر الذي يربط «المعبد» بالمدينة. وقد نفى علماء الآثار اليهود الذين أتوا بعده أن تكون هذه القنطرة قد بُنيت في عهد «المعبد الثاني» لكنّهم ادعوا أنّ أساساتها هي التي تعود إلى عهد «المعبد الثاني». ويستخدم المتديّنون اليهود هذه الغرفة اليوم ككنيس وقاعةٍ للاحتفالات، وتُخطّط جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» لتوسيع هذه القنطرة في المستقبل القريب لتتسع لعددٍ أكبر من المصلّين اليهود.

5- «القاعة الهيروديانيّة»: هي عبارة عن قاعة واسعة تقع إلى غرب قنطرة «ويلسون» بقليل تحت حيّ باب الواد ، تعرض فيها سلطات الاحتلال مجموعةً من الأحجار والأعمدة الرومانيّة، وتدعي أنّ هذه الآثار تعود لعهد «المعبد الثاني».

6- القاعة الكبرى»: تقع هذه القاعة شمال القاعة الهيروديانيّة بقليل على مستوىً أعلى منها، وهي كما يوحي اسمها أكبر القاعات مساحةً، لكنّها لا تحوي أيّ أثرٍ يُذكر ولا تُستخدم للصلاة، بل هي مجرّد ممرّ تتشعّب منه أنفاقٌ أربعة، أبرزها النفق الذي يسير بمحاذاة الحائط الغربيّ للمسجد الأقصى، ويدعي الصهاينة أن الأحجار التي يراها المارّون في هذا النفق تعود لعهدي «المعبد الأوّل والثاني».

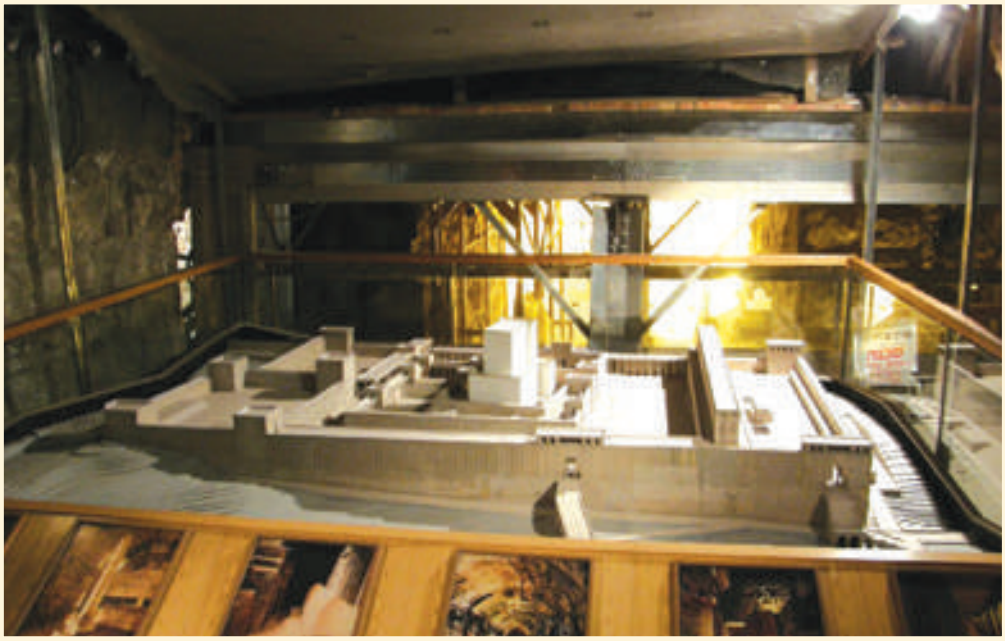

7- «بوّابة وارين»: تقع هذه البوّابة أسفل باب القطّانين، وقد اكتشفها الإنجليزيّ «تشارلز وارين» عام 1867م، وادعى أنّها بوّابة نفقٍ يمتدّ بمحاذاة الحائط الغربيّ للأقصى كان -بحسب نظريّته- يقود إلى درجٍ يؤدّي إلى البوابة الغربيّة للمعبد الثاني، وفي حقيقة الأمر فإنّ ما اكتشفه «وارين» هو أحد قنوات شبكة المياه التي بنيت تحت المدينة خلال الفترة الصلاحيّة.

8- كنيس «قدس الأقداس»: يقع هذا الكنيس إلى الشمال قليلاً من «بوّابة وارين»، وهو جزءٌ من النفق ولكنه يحتوي على خزانة لكتب التوراة ومقاعد وغيرها من الأدوات المستخدمة في الكنس، ويُصلّي اليهود في هذه النقطة وهم متجهون لقبّة الصخرة «قدس الأقداس» حسب زعمهم، ويعتبرون هذه النقطة الحدّ الأقصى الذي يُسمح لهم به بالاقتراب من قدس الأقداس».

9- «المحجر»: يقع المحجر أسفل باب الحديد تقريباً، وهو عبارة عن غرفة صغيرة تُعرض فيها مجموعة من الأحجار، ويدّعي الصهاينة أنّ هذا هو المكان الذي أخذ منه اليهود الحجارة عند بنائهم «المعبد الأوّل».

10- «قناة المياه»: تمتدّ هذه القناة من شمال باب الناظر وحتى المدرسة العمريّة تقريباً، وهي عبارة عن نفق شديد الضيق، يدّعي الصهاينة أنّ اليهود في عهد «المعبد الأوّل» حفروه لنقل المياه من شمال المدينة إلى «المعبد» لسقاية الحجّاج اليهود.

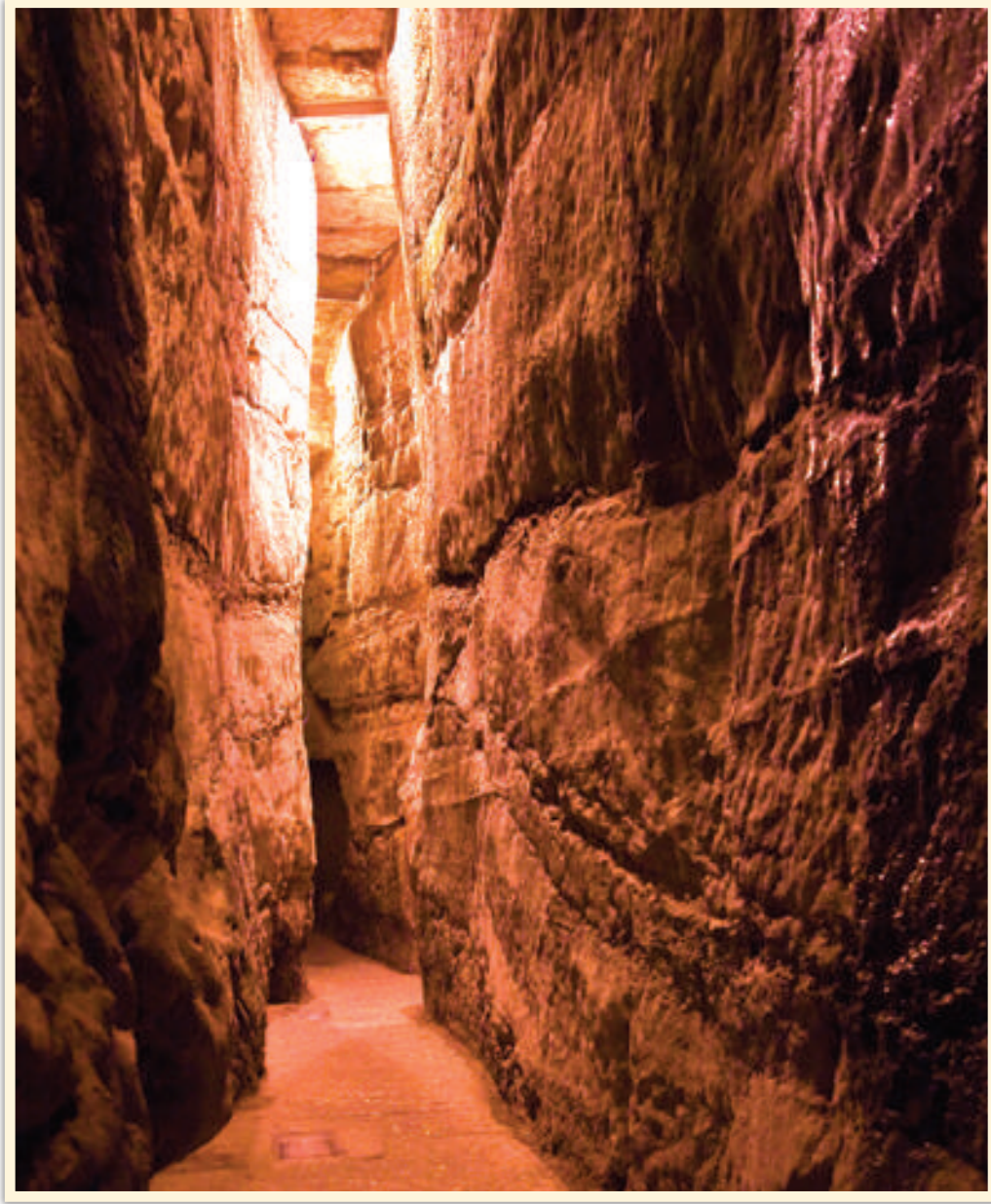

حفريّات الجهة الشماليّة:

1- حفريّات باب حطّة: في 8 شباط/فبراير 2009 نشرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث مجموعةً من الصور التي تُظهر حدوث تشققات في الجدار الشمالي للمسجد الأقصى المبارك عند المتوضأ الواقع شرقيّ باب حطّة، تمتدّ لمسافة سبعة أمتار تقريبًا، وقد ذكرت المؤسسة أن هذه التشققات ناتجة عن وجود حفريّات واسعة أسفل السور والمتوضأ داخل السور. ومن المحتمل أن تكون الحفريّات في هذه المنطقة متصلة بحفريّات بركة القبّرة الواقعة إلى الغرب قليلاً من المكان.

2- بركة القبّرة: هي بحسب ادّعاء الصهاينة بركةٌ عامّة حُفرت في عهد «المعبد» الثاني كخندق لحماية المدينة من الشمال، ومن ثم حُوّلت إلى بركة عامّة. وتبلغ مساحة هذه البركة بحسب هذه الادعاءات 825 متراً مربّعاً، وفي ظنّنا فإنّ الأنفاق التي تُحفر في هذه

الجهة ستُشكّل المدخل الشماليّ للمدينة اليهوديّة تحت المسجد ، وقد اختار الاحتلال مكان المدرسة العمريّة المطلّة على درب الآلام بالذات لوصل المدينة اليهودّية بهذا الطريق، ولربط التاريخ اليهوديّ للمدينة بتاريخها المسيحيّ، وتوحيد الجولات السياحيّة بين المزارات المسيحيّة والمدينة اليهوديّة لتظهر كجزءٍ لا يتجزّأ من مدينة القدس، لتكريس فكرة التراث المسيحيّ – اليهوديّ المشترك للمدينة.

الحفريّات بالأرقام:

نوع الحفريّات	عددها
حفريّات مكتملة	13
حفريّات نشطة	25
المجموع	38

ثانياً: البناء ومصادرة الأراضي:

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى إضفاء الطابع اليهوديّ على محيط الأقصى، وتعزيز الوجود اليهوديّ في المسجد من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمنيّ في المسجد.

وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير شهد بناء المعالم اليهوديّة ومصادرة الأراضي تراجعًا في سرعتهما وحجمهما عن العام الماضيّ، ويُعزى ذلك في جزءٍ منه إلى تمكّن الاحتلال خلال السنة قبل الماضية من بناء أكبر المعالم اليهوديّة في البلدة القديمة وهو كنيس «الخراب» وبالتالي اطمئنانه وعدم شعوره بحاجّة ملحّة للسير بسرعة في هذا المجال خاصّة مع حجم الاحتجاجات التي يُثيرها هذا الأمر، ويُعزى في جزئه الآخر إلى أنّ معظم المشاريع الكبرى القادمة ما زالت في مرحلة إقرار المخطّطات والتجهيز وتأمين التمويل. لكن هذا الهدوء النسبيّ لا يعني تراجع الاحتلال عن مخططاته وإنّما هي لحظة التقاط للأنفاس تفرضها الأجراءات الإداريّة والظروف السياسيّة وليس من المستعبد أن يشهد العام القادم تطوّرات كبيرة في هذا المجال، خاصّة فيما يتعلّق بإعادة بناء الكنس أو بناء كنسٍ جديدة في البلدة القديمة ومحيطها.

وفي إطار تعزيز سيطرة جمعيّة «العاد» على ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى وتوسيع صلاحيّاتها أقرّ برلمان الاحتلال «الكنيست في 27 تمّوز/يوليو 2011 في قراءةٍ أوّلية قانونًا يسمح بتحويل إدارة الحدائق الوطنيّة إلى جهاتٍ خاصّة غير ربحيّة بدلاً من السيطرة الحكوميّة. ويعني إقرار هذا القانون إطلاق يد الجمعيّات الاستيطانيّة لملاحقة السكان المقدسيين وتهجيرهم، بحجّة إقامة مشاريع تطوير في هذه الحدائق، لكن البعد الأهمّ يكمن في تنصّل حكومة الاحتلال من الإجراءات التي ستلجأ لها هذه الجمعيّات لتهجير السكّان والسيطرة على ممتلكاتهم وأراضيهم، بحجّة أنّها جهات خاصّة لا سلطة للحكومة عليها وهي ملتزمة تجاهها بعقود قانونيّة، تهرّبًا من أيّ ضغوط دوليّة أو شعبيّة قد تجرّها هذه الإجراءات. يأتي ذلك لتسهيل تنفيذ مشروع الاحتلال الهادف لإقامة حدائق توراتيّة على مساحة واسعة من أراضي ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى لتُشكّل مع مواقع الحفريّات هناك «مدينة

داود» التي يزعم الاحتلال أنّها كانت أساس الوجود اليهوديّ في مدينة القدس.

وفيما يلي سُنفصّل عمليّات البناء والمصادرة التي جرت خلال الفترة يُغطّيها التقرير، إضافةً لاستعراض الأبنية التي كان الاحتلال قد بناها سابقًا في المسجد ومحيطه:

عمليّات البناء و المصادرة خلال الفترة التي يُغطيها التقرير:

1- **رباط كرد «المبكى الصغير»:** كنا في تقارير سابقة قد أشرنا إلى هذا المكان كموقعٍ لصلاة اليهود، يتجمع فيه بعض المتدينين في كلّ أسبوع لإقامة طقوس صلاةٍ يهوديّة لكن دون اعترافٍ أو تبنٍّ من سلطات الاحتلال لهم بشكل رسميّ. لكن في شهر كانون الثاني/ يناير 2011 حول الاحتلال منطقة حوش الشهابي المجاورة لباب الحديد (أحد أبواب المسجد

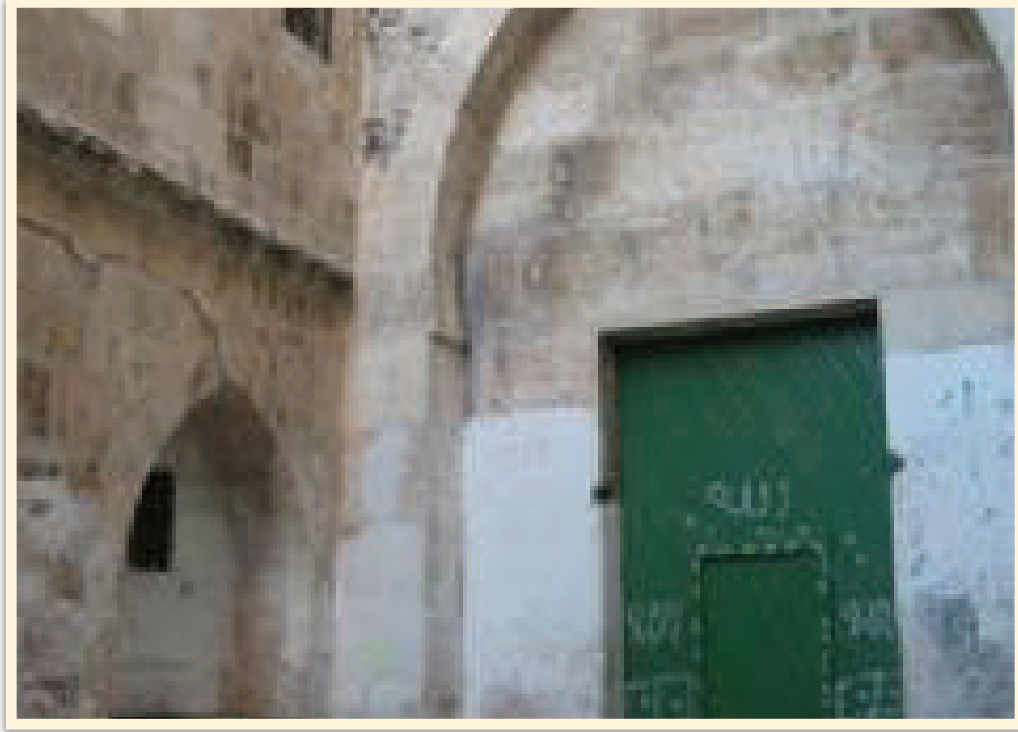

الأقصى في الجهة الغربيّة) إلى ساحةٍ شبه رسميّة لصلاة اليهود، ووضع لافتةٍ تعريفية تحمل الاسم العربيّ الصحيح للموقع لكنها تُعرّفه بالعبرية والإنجليزيّة على أنّه «المبكى الصغير».

وللتهرّب من أيّ ضغطٍ سياسيّ قد تحدثه هذه الخطوة أعلن الاحتلال بشكلٍ متزامن أنّ «المبكى الصغير» ليس موقعاً مقدّسًا رسميًّا بالنسبة له، وأنّ النشاطات الأخيرة في المكان هي من ترتيب البلديّة وجمعيّات دينيّة يرغب أعضاؤها في الصلاة في الموقع. ويعود تاريخ مسألة حوش الشهابي إلى بداية سبعينيّات القرن الماضي حين بدأت الحفريّات أسفل الحائط الغربيّ للمسجد الأقصى ما تسبّب بتصدع أسس أحد الأبنية الموجودة في المكان، حينها نقلت بلديّة الاحتلال سكّانه إلى فندقٍ مجاور، ووضعت دعاماتٍ أسفل منه لتمنعه من الانهيار وأعادت العائلات إليه، عندها اعترض «مائير جيتز» الحاخام الرسميّ المسؤول عن حائط البراق «المبكى» على هذا الإجراء زاعمًا أن المساحة المكشوفة من السور الغربيّ للمسجد الأقصى في هذا الموقع هي أقدس من حائط البراق نفسه لأنّها أقرب إلى قبّة الصخرة «قدس الأقداس» وبالتالي يجب أن يُسمح لليهود بالصلاة عندها وأن توفّر لهم الظروف الملائمة لذلك، لكن رئيس بلديّة الاحتلال آنذاك «تيدي كوليك» رفض اعتراضه خوفًا من أن يُثير انهيار المبنى حفيظة الفلسطينيّين، خاصّة وأنّ الموقع يقع في عمق الحيّ الإسلاميّ[22].

ومنذ عدّة سنوات أصبح المتديّنون اليهود من جمعيّة «عطيرت كوهينيم» يُصلّون في الموقع كلّ يوم جمعة، وأنشأوا جمعيّة هدفها الوحيد تحويل هذا المكان إلى موقعٍ رسميّ لصلاة اليهود، وقد تمكنت الجمعيّة في شهر كانون الثاني/يناير بالتنسيق مع بلدية الاحتلال من إزالة الدعامات الحديديّة التي كانت تسند المباني في المكان لإفساح المجال أمام المصلين اليهود. ولا يكمن التهديد الذي تُمثله هذه الخطوة في اللافتة أو حتى في صلاة المجموعة اليهوديّة في المكان، بل بالنتائج المترتبة على الوجود اليهوديّ الدائم في الموقع، فهم بالفعل بدأوا يُطالبون بتوسعة المكان وترميمه وتأمين الوصول إليه، ما يُهدّد وجود السكان المقدسيّين في المنطقة، ويفرض قيودًا على حركة المصلّين عبر باب الحديد.

2- تلفريك البلدة القديمة: عقد برلمان الاحتلال «الكنيست» يوم الأربعاء 2011/6/29 جلسةً لمناقشة مشروع بناء خط للتفريك (العربات الهوائيّة) يصل بين مركز القدس في منطقة تُسمّى المحطة وباب المغاربة جنوب البلدة القديمة مارًّا فوق جزءٍ من حيّ الثوري ووادي جهنّم وجبل صهيون بطولٍ إجمالي يصل إلى حوال الكيلومتر. وقد ادعى الاحتلال أنّ هذا المشروع يهدف لتسهيل وصول السيّاح إلى البلدة القديمة دون الحاجة للدخول في الاختناق المروري المحيط بالبلدة، ويهدف المشروع إلى نقل أكثر من 4,000 شخص يوميًّا بين غرب القدس

والبلدة القديمة خلال 3 دقائق ونصف الدقيقة والاستغناء عن وجود أكثر من 3000 باص تقوم بهذه المهمّة شهريّاً [23]. وإن كان هذا المشروع ما زال في مراحله الأولى ويواجه مصاعب ماليّة لتأمين تمويله، إلاّ أن تنفيذه يُمثّل خطرًا على المسجد الأقصى من عدّة جوانب، أوّلها أنّه يُسهّل وصول المستوطنين اليهود إلى المسجد مباشرةً من غرب القدس دون المرور بأيّ حيّ فلسطينيّ، وثانيها أنّه يُسهم في عزل الوجه العربيّ والإسلاميّ للبلدة القديمة، وتحويل المسجد الأقصى إلى مركزٍ سياحيّ بدلاً من كونه مسجدًا خاصًّا بالمسلمين.

3- **متحف سلوان:** في بداية شهر كانون الثاني/يناير 2011 أقرّت بلديّة الاحتلال في القدس تخصيص مبلغٍ مبدئيّ يُقدّر بـ300 ألف دولار أميركيّ لتمويل افتتاح متحفٍ تحت اسم «ها معيان» في «الحديقة الوطنية» جنوب ضاحية سلوان والتي تدار بواسطة جمعية العاد «مدينة داود»الاستيطانية. وبحسب المخطط سيُقام هذا المتحف في مبنى استولت عليه دولة الاحتلال من أصحابه المقدسيّين تحت قانون أملاك الغائبين[24]. ومن المفترض أن يستعرض هذا المتحف نظام تخزين وتصريف المياه في القدس عبر العصور، وهو النظام الذي يعتبره الاحتلال أساس حفريّاته في المسجد الأقصى ومحيطه، إذ يعزو معظم الأنفاق التي يُعيد حفرها وتأهيلها إلى هذا النظام ويدعي أنها كانت جزءًا منه خاصّة في ما يدعي أنّه عهد «المعبد الثاني».
ومن المتوقع أن يُكلّف هذا المتحف حوالي نصف مليون دولار أميركيّ، وستؤمن تمويله بلدية الاحتلال في القدس ووزارة السياحة في حكومة الاحتلال، في حين ستتولى جمعية العاد تنفيذ المشروع.

4- **جسر المغاربة:** في 23 من أيّار/مايو 2011 أعلن مهندس بلديّة الاحتلال في القدس أنّ البلديّة ستلجأ لاتخاذ إجراءات قضائيّة لهدم جسر المغاربة في حال لم تُنفّذ «جمعيّة الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» هذا الأمر لكون الجسر القائم يُشكّل خطرًا على الجمهور ولا بُدّ من إزالته. وقد استجابت الجمعيّة لتحذيرات البلديّة وقرّرت البدء بالعمل في الأسبوع الأوّل من شهر حزيران/ يونيو[25]. يُشير هذا الإعلان إلى نيّة حكومة الاحتلال إعادة تحريك قضيّة جسر المغاربة، ولكن عبر طرق التفافيّة، كي تتجنّب أي مواجهة محتملة مع المجتمع الدوليّ، ولكي يظهر الأمر كما لو كان تنفيذًا لإجراءات قانونيّة لا يمكن لحكومة الاحتلال التدخل بها.

والذي يدفع إلى هذا الاستنتاج هو أنّ «جمعيّة الحفاظ على تراث الحائط الغربي» هي في الأصل جمعيّة شبه حكوميّة، وأمر تنفيذ هدم باب المغاربة عالقٌ لدى مكتب رئيس الحكومة نفسه، وبالتالي لا يُمكن للحكومة أن تُقاضي نفسها، وإنّما هي تلجأ إلى هذا المخرج كي تتذرّع به أمام أيّ ضغوطٍ دوليّة قد تواجهها نتيجةً لتنفيذ قرار الهدم، خصوصًا

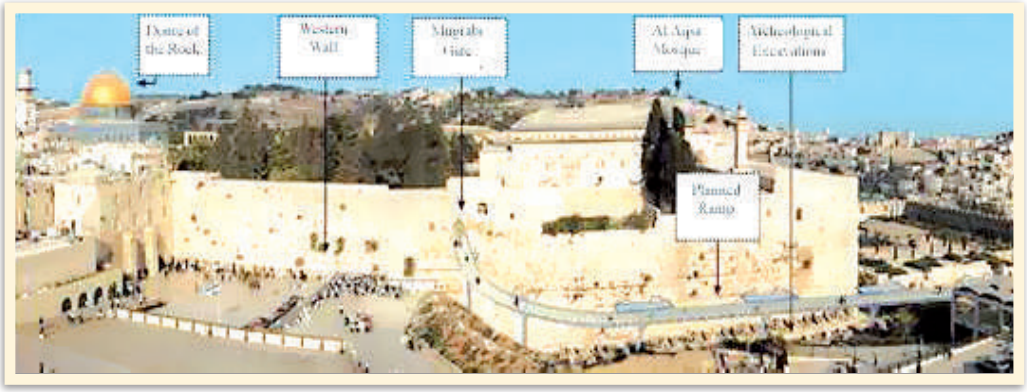

بعد أن تقدّمت الحكومة الأردنيّة باعتراض لمنظمة الأونيسكو، يُطالب بوقف الأعمال التي ينوي الاحتلال تنفيذها في طريق المغاربة ويدعو المنظّمة إلى إلزام «إسرائيل» بهذا القرار، وهو الأمر الذي استجابت له الأونيسكو مطالبةً إسرائيل بوقف أعمالها في المكان، مما سبّب توتّرًا في العلاقات حينها بين الحكومة الأردنيّة ودولة الاحتلال.

لكن رغم التحذير الصادر عن البلديّة وادعاء خطورة بقاء الجسر على حياة الزائرين، فقد أوصت شرطة الاحتلال في القدس في شهر حزيران/يونيو، بتأجيل تنفيذ هدم جسر المغاربة إلى شهر أيلول/سبتمبر لاستغلال الانشغال العالميّ حينذاك بمشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة في الأمم المتحدة، معتبرةً أن استبدال الجسر ليس مسألةً ملحّة وهو لا يُشكّل بوضعه الحالي خطرًا على الزوّار ولا بدّ من وضع الاعتبارات الأمنيّة والسياسيّة في المقام الأوّل عند التعامل مع هذا الموضوع [26].

هذه التطوّرات جاءت بعد 6 أشهر تقريبًا من مصادقة اللجنة اللوائيّة للتخطيط والبناء في القدس على المخطط الهندسيّ النهائيّ للجسر الذي تنوي سلطات الاحتلال إقامته مكان طريق المغاربة والجسر الخشبيّ الموجود حاليًا في المكان، أي بعد أن أنهى المخطّط كافّة مراحل التصديق، وانتقل إلى مرحلة التنفيذ وفق المهل المحدّدة في مخطّط المشروع المقدّم من مهندسي «جمعيّة الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ».

وكان الطريق الواصل بين ساحة البراق وباب المغاربة قد انهار جزئيًّا في 2004/2/15 خلال عاصفةٍ ثلجيّة بفعل الحفريّات تحته والمنع المتواصل لترميمه، ومنعت سلطات الاحتلال إعادة بنائه. بعدها بأسابيع طالبت شرطة الاحتلال ببناء جسرٍ خشبيّ في مكانه كي يتمكّن جنودها من الدخول إلى المسجد الأقصى في حال حدوث طارئٍ أمنيّ، وهذا ما كان.

استمرّ الوضع على ما هو عليه حتى يوم 2006/12/15 حين أعلن مكتب مهندس بلديّة الاحتلال في القدس أنّ مدخل باب المغاربة المؤدي إلى الأقصى يوشك على الانهيار وأنّ الجسر الخشبيّ الذي نُصب قبل سنتيْن لن يصمد في الأشهر القادمة، داعياً إلى هدم طريق المغاربة بالكامل لإقامة جسرٍ معلّقٍ مكانه. وفي صباح يوم الثلاثاء 2007/2/6 بدأت جرّافات الاحتلال بإزالة طريق باب المغاربة، لكن هذه الخطوة أثارت ردود فعلٍ شعبيّة غاضبة في فلسطين وعددٍ كبير من الدول العربيّة والإسلاميّة دفع دولة الاحتلال لتجميدها جزئيًّا.

وفي 2007/7/12 قدّمت «جمعيّة الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» وبلدية الاحتلال في القدس ومُخطِّط إقليم القدس في وزارة الداخليّة في دولة الاحتلال، خُطّةً جديدةً للعودة لبناء جسرٍ حديديّ معلّق في ساحة البراق بطول 95 مترًا وبعرض مترين ونصف يوصل بين مدخل باحة البراق وباب المغاربة في سور البلدة القديمة، ويرتكز على قواعد إسمنتيّة كفيلة بتدمير كلّ ما تحتها من آثارٍ إسلاميّة، وقد صادقت عليها لجنة التنظيم والبناء في بلديّة الاحتلال في 2007/7/26، ومن ثمّ صادقت عليها لجنة وزاريّة في 2007/10/1. وأُقرّت هذه الخطّة من قبل لجنة القدس القُطرية التابعة لوزارة داخليّة الاحتلال مساء يوم الثلاثاء 2007/10/16،ومن ثمّ من قبل لجنة التخطيط اللوائية في القدس في 2008/1/19، وأوكلت مهمة التنفيذ لجمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربي»، التي باشرت بدورها إعداد المخططات الهندسيّة لتنفيذ المشروع.

5- **كنيس فخر إسرائيل:** يعود تاريخ هذا الكنيس بحسب الرواية اليهوديّة إلى عام 1839 حين بدأت مجموعة من اليهود الروس الإشكناز محاولاتها لبناء كنيسٍ لها في بلدة القدس القديمة، ولم تتمكن هذه المجموعة في أوّل الأمر من تأمين أرضٍ لبناء الكنيس واستمرّ بحثها عن ممولين لشراء الأرض وعن قطعة أرضٍ مناسبة لمدّة 4 سنوات، أي حتى عام 1843 حين اشترى حاخامٌ يهوديّ أوكرانيّ أرضًا في البلدة القديمة على بعد 200 غرب المسجد الأقصى ليمنع القيصر الروسيّ من إقامة كنيسةٍ عليها، وقد منح الحاخام هذه الأرض للمجموعة اليهوديّة لتبني كنيسها، على الرغم من وجود قبرٍ لرجل مسلم صالح في المكان. ولم تتمكن المجموعة اليهوديّة من البدء ببناء الكنيس بسبب وجود القبر الإسلاميّ، لكنّ أفرادها تابعوا محاولاتهم حتى تكلّلت بالنجاح عام 1859 حين تدخل إمبراطور النمسا فرانز جوزيف الأوّل للضغط على الدولة العثمانيّة لتسمح لليهود ببناء كنيسهم، وبالفعل فقد مُنحت المجموعة إذنًا ببناء الكنيس بعد نقل القبر إلى خارج أسوار المدينة. واستمرّ العمل في الكنيس 10 سنواتٍ كاملة لم تستطع خلالها مجموعة اليهود الروس إكمال البناء بسبب نقص التمويل، وفي عام 1969 زار إمبراطور النمسا مدينة القدس ولما رأى الكنيس غير المكتمل تبرع بكافة التكاليف اللازمة لإكمال بنائه، ليُفتتح الكنيس رسميًّا عام 1872. وقد ظلّ هذا الكنيس قائمًا مكانه حتى حرب عام 1948 حين هُدم خلال اشتباكات الجيش الأردنيّ مع العصابات الصهيونيّة.

وفي 2010/4/3 كشف المحامي قيس ناصر عن مخطط أعدته سلطة الآثار في دولة الاحتلال، وشركة تطوير الحي اليهودي لإعادة بناء هذا الكنيس في عمليّة مطابقةٍ تمامًا لما حصل مع كنيس الخراب. وبحسب المخطط ستبلغ مساحة الكنيس المنوي بناؤه نحو 300 متر مربع وسيبلغ ارتفاعه 27 متراً، وهو يشمل أربعة طوابق وستة أقسام: طابق سفلي، طابق بركة الصلاة، طابق أرضي للسكن، طابقين لصلاة الرجال والنساء، سطح المبنى وقبة الكنيس، وسيكون هذا الكنيس إن بني كما هو مخطط أعلى مباني البلدة القديمة خارج المسجد الأقصى وأكثرها بروزًا للناظر إلى البلدة من الغرب أو الجنوب.

6- **المركز الأمني الملاصق لحائط البراق:** في 2009/3/7 صادقت اللجنة المحليّة للتنظيم والبناء في القدس على إقامة مركزٍ جديدٍ لشرطة الاحتلال قرب مدخل أنفاق الحائط الغربيّ في شمال ساحة البراق تبلغ مساحته 140م^2، وسيكون هذا المركز عند انتهاء بنائه

رابع مركز لشرطة الاحتلال في المسجد الأقصى ومحيطه، إذ أنّ هناك مركزًا موجودًا داخل المسجد شمال قبّة الصخرة، ومركزًا في شارع الواد، ومركزًا في الحيّ اليهوديّ. وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أي تطور للبناء في هذا الموقع.

الأبنية المقامة سابقًا في المسجد الأقصى ومحيطه:

1- **كنيس مصلى المتحف الإسلاميّ:** في 2009/12/5 صادقت اللجنة المحليّة للتنظيم والبناء في مدينة القدس المحتلّة على تحويل مصلى المتحف الإسلاميّ إلى كنيسٍ يهوديّ، وذلك في إطار مخططٍ قدمته جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» لتأهيل مجموعة من المواقع في ساحة البراق ومحيطها، وتجهيزها لاستقبال أعداد أكبر من «الزوّار والمصلين» اليهود. ويقع مصلى المتحف الإسلامي على السور الغربيّ للمسجد الأقصى المبارك وتُشكّل واجهته الغربيّة جزءًا من حائط البراق، ويحده من الشمال باب المغاربة، فيما يلاصقه من الناحية الجنوبية الشرقية مصلى النساء، وقد أنهت دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس منذ فترة وجيزة عمليّات ترميمٍ استمرّت لسنوات لمصلى المتحف الإسلامي، وافتتحته أمام الزوّار ويضمّ المتحف مقتنيات إسلامية تمثل مراحل الإعمار والترميم في المسجد الأقصى المبارك، ومجموعة من المحفوظات من المصاحف والهدايا التي أهداها الخلفاء والأمراء المسلمين للمسجد طيلة فترة الحكم الإسلاميّ للقدس.

2- **متحف المعبد الثالث:** يقع هذا المتحف في أقصى غرب ساحة البراق، على بعد عشرات الأمتار قبالة المسجد الأقصى المبارك من الجهة الغربية، داخل مبنى مملوكي قديم استولى عليه الاحتلال منذ عام 1967. وتعود فكرة المشروع إلى معهد «نار التوراة» الذي يُعنى بتهويد القدس والبلدة القديمة، ونشر الرواية اليهوديّة لتاريخ المدينة خصوصًا في الولايات المتحدة، ومنذ بداية تسعينيّات القرن الماضي بدأ القائمون على معهد «نار التوراة» بجمع التبرعات لبناء هذا المتحف وتمكّنوا بالفعل من من جمع 20 مليون دولار هي التكلفة الإجماليّة للمشروع تبرّع بمعظمها الممثلان الأميركيّان كيرك دوغلاس وابنه مايكل دوغلاس.

وقد انتهى العمل في متحف «المعبد الثالث» وافتتح رسميًّا في 2009/12/9، ويتكون المتحف من سبعة طبقات اثنتين فوق الأرض بالإضافة إلى سقف المبنى، وخمس طبقات تحت الأرض، وتبلغ مساحته الكلية 4,565 مترًا مربعًا، ويوجد داخل قاعاته المتعددة والمتفرقة ما يقارب الـ 800 مقعد وتطل 40 % من واجهة المتحف على حائط وساحة البراق، ويضم هذا المتحف في داخله عددًا كبيرًا جدًا من الغرف والقاعات وصالات الطعام والاحتفالات والعرض السينمائي، وقاعات المؤتمرات والتعليم ومعارض تتركز في بث مفاهيم بناء «المعبد». أمّا سطح المتحف

فقد خُصّص للاحتفالات الدينيّة وإقامة حفلات الزفاف، ووُضع عليه أكبر مجسّم لـ«المعبد الثالث» في العالم، كما وُضِعَ على السطح تلسكوبان يرى منهما الزائرمشهدًا بانوراميًّا للقدس انطلاقًا من حائط البراق مرورا بالجامعة العبرية المقامة فوق جبل المشهد ومرورا بجبل الزيتون وصحراء الضفة وحتى البحر الميت وجبال مؤاب في الأردن.

3- **كنيس الخراب:** بُني كنيس الخراب للمرّة الأولى عام 1864 بمساعدة المليونير اليهوديّ الأوروبي موسى مونتيفوري والضغط السياسيّ الإنجليزيّ على الدولة العثمانيّة [27]. وقد بقي الكنيس قائمًا في البلدة القديمة من القدس حتى حرب عام 1948م، حين تحصّن إرهابيّو عصابات الهاجاناه الصهيونيّة في الكنيس كمعقلٍ أخيرٍ لهم في البلدة القديمة، ودارت بينهم وبين الجيش الأردنيّ اشتباكاتٌ أدّت لتدمير جزءٍ كبيرٍ منه. وإثر استيلاء الاحتلال على شرقيّ القدس عام 1967م، لم يُبد مسؤولوه كثير اهتمامٍ بإعادة بناء هذا الكنيس واكتفوا ببناء قوسٍ مكانه لإحياء ذكراه [28]. لكن ومع بدء تحوّل النظرة السياسيّة للقدس

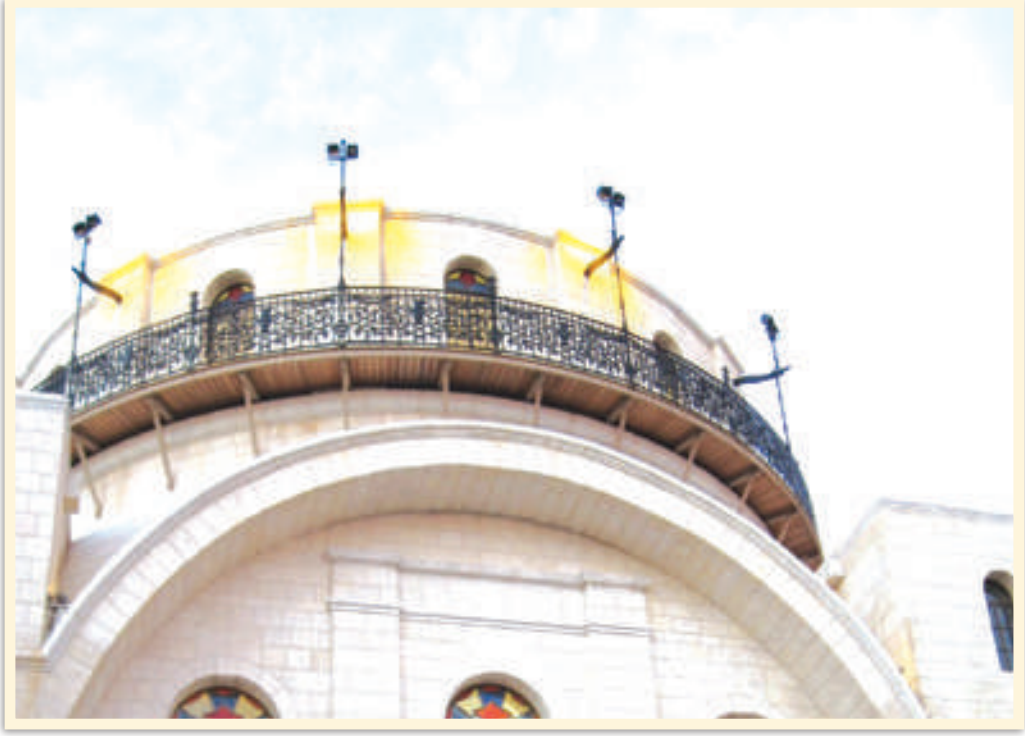

في نهاية التسعينيّات أعادت دولة الاحتلال إحياء فكرة بناء الكنيس وأقرّت مخطّط بنائه بالشكل الجديد عام 2000 وانطلق العمل به منذ ذلك الحين. استمرّ العمل في الكنيس لعشر سنواتٍ كاملة، وقد افتتح يوم 2010/3/15، وهو يتألّف من مبنىً من 4 طوابق تعلوه قبّةٌ ضخمة، ويُقارب في ارتفاعه ارتفاع قبّة كنيسة القيامة، ويُغطيّ على قبّة المسجد القبليّ للناظر للمسجد الأقصى من اتجاه الغرب، وهو يُعدّ أكبر كنيسٍ في البلدة القديمة ويبرز بوضوح كرمزٍ يهوديّ بين مباني البلدة.

4- كنيس حمّام العين «خيمة إسحق»: في يوم الأربعاء 2007/1/10 أطلق أهالي حارة باب الواد غرب سوق القطّانين تحذيراً من أنّ الاحتلال قد بدأ ببناء كنيسٍ تتجاوز مساحته الـ300 متر مربع في منطقة حمّام العين، على بعد 100 متر غربيّ بابٍ المطهرة في سور الأقصى، وذلك في مكان مبنى حمّام العين، الذي أنشأه الأمير» تنكز الناصريّ» خلال الفترة المملوكيّة سنة 737هـ/1337م، إضافةً إلى أرضٍ جنوب الحمّام تُسمّى البيّارة أو الحاكورة تتبع دائرة الأوقاف الإسلاميّة. ولم يمض 11 يوماً على هذا التحذير حتى أعلن الناطق باسم بلديّة الاحتلال أنّ جمعيّة «عطيرت كوهينيم» قد حصلت على كلّ التراخيص اللازمة لبناء معهدٍ دينيّ في المكان.

وبعد إعلان حصولها على التراخيص اللازمة بسنة و7 أشهر و21 يومًا أي في 2008/10/12 أقامت جمعيّة «عطيرت كوهينيم» حفل افتتاحٍ رسميّ للكنيس حضره حاخام الحائط الغربي والأماكن المقدّسة صموئيل رابينوفيتش، ورئيس بلديّة الاحتلال آنذاك أوري لوبليانسكي، ولوري مسكوفيتش ابنة المليونير اليهوديّ إيرفاين مسكوفيتش المموّل الرئيس لبناء الكنيس

والمالك المزعوم لأرضه والمموّل الرئيس لجمعيّة العاد الاستيطانيّة، وكان لها تصريحٌ لافت قالت فيه «إنّ بناء هذا الكنيس هو الطريقة الأفضل لتقوية الوجود اليهوديّ في القدس]، وإذا أراد العرب العيش هنا فعليهم أن يتقبّلوا ذلك ويُحسّنوا سلوكهم»[29].

وعند انتهائه كان كنيس حمّام العين يتألّف من طابقين تعلوهما قبّة متوسّطة الحجم، ويضمّ غرفًا للصلاة وغرفًا تعليميّة ويوجد تحته موقعٌ للحفريّات ذُكرت تفاصيله في القسم الأوّل من هذا الفصل. وبعد افتتاحه ببضعة أشهر وفي 2009/2/10 افتتح المستوطنون بابًا خلفيًّا للكنيس يمرّ من خلال أرض البيّارة التابعة لدائرة الأوقاف الإسلاميّة وقد قدّم متوليا الوقف من عائلة الخالدي والزوربا شكوىً لمحكمةٍ شرعيّة في القدس لإغلاق هذا الباب، وفي 2009/2/26 أصدر القاضي الشرعي محمد زبدة قرارًا بوقف أعمال الحفريّات وتغيير المعالم في منطقة حمام العين، لكن جمعيّة عطيرت كوهينيم ومعها بلديّة الاحتلال في القدس وسلطة الآثار في دولة الاحتلال رفضوا تنفيذ القرار واعتبروا أنّ المحكمة الشرعيّة لا تملك صلاحيّة النظر في مثل هذه الدعاوى.

5- **كنيس المدرسة التنكزيّة:** افتتح هذا الكنيس عام 2005، وهو يقع أسفل المدرسة التنكزية إلى يسار ساحة البراق باتجاه الشمال، ويعود تاريخ إنشاء المدرسة التنكزيّة إلى العهد المملوكيّ، وقبل عام 1967 كانت المدرسة مقرًّا للمحكمة الشرعيّة الإسلاميّة في القدس، وقد استولى الاحتلال على معظم أجزائها خلال السنوات الماضية.

6- **كنيس مصلى المدرسة التنكزية:** بتاريخ 2008/10/12 عقد الشيخ رائد صلاح مؤتمرًا صحفيًّا قال فيه أن دولة الاحتلال قد حوّلت مصلّى المدرسة التنكزيّة الواقع في وسط مبنى المدرسة التي بُنيت في العهد المملوكيّ إلى كنيسٍ يهوديّ وحوّلوا محرابه إلى سلّةٍ للمهملات، لكن لم يتضح متى بدأ اليهود بالصلاة في هذا المكان بالضبط.

7- **مركز شرطة المسجد الأقصى.**

8- **مركز شرطة شارع الواد.**

البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه بالأرقام:

نوع الاعتداء	تكراره
مواقع ومخططات بناء قيد التنفيذ	6
مواقع مقامة سابقاً	8
المجموع	14

مراجع الفصل الثاني

1) موقع صحيفة «يديعوت أحرنوت» باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت، http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4019130,00.html، 2011/1/26.

2) موقع صحيفة «جيروزالم بوست» باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت ، http://www.jpost.com/LandedPages/PrintArticle.aspx?id=190642 ، 2010/10/9.

3) موقع صحيفة هآرتس باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت، http://www.haaretz.com/news/national/israel-archeologists-uncover-2-000-year-old-cupid-in-city-of-david-dig-1.311059، 2010/9/2.

4)سلطة الآثار في دولة الاحتلال، **دوريّة الحفريّات ومسح الأراضي في إسرائيل**، العدد 120، 2008، منشور على موقع سلطة الآثار على الرابط التالي: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.asp?id=873&mag_id=114.

5)**موقع سلطة الآثار في دولة الاحتلال** على شبكة الإنترنت، http://www.antiquities.org.il/about_eng.asp?Modul_id=14، 2009/9/13.

6) **موقع سلطة الآثار في دولة الاحتلال** على شبكة الإنترنت، http://www.antiquities.org.il/article_Item_eng.asp?sec_id=25&subj_id=240&id=1599&module_id=#as، 2009/9/2.

7)**موقع وزارة خارجيّة دولة الاحتلال** على شبكة الإنترنت، http://www.mfa.gov.il/MFA/Israel+beyond+politics/Jerusalem_wall_10th_century_BCE_22-Feb-2010.htm، 2010/2/22.

8) "**جيروزالم بوست**"، 2010/2/23.

9) سلطة الآثار في دولة الاحتلال، **دوريّة الحفريّات ومسح الأراضي في إسرائيل**، العدد 120، 2008، منشور على موقع سلطة الآثار على الرابط التالي: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.asp?id=716&mag_id=114، 2008/8/23.

10) للمزيد من المعلومات حول حفريّات الجهة الجنوبيّة المكتملة أنظر موقع جمعيّة العاد على شبكة الإنترنت، www.cityofdavid.org.il.

11) موقع صحيفة «جيروزالم بوست» باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت، http://www.jpost.com/LandedPages/PrintArticle.aspx?id=225957، 2011/6/24.

12) موقع فلسطينيّي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?ID=72712، 2011/6/24.

13) موقع صحيفة «جيروزالم بوست» باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت، http://www.jpost.com/LandedPages/PrintArticle.aspx?id=205251، 2011/1/26

14) موقع «أنباء إسرائيل المحليّة» على شبكة الإنترنت، http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/140776، 2010/11/23.

15) موقع صحيفة «جيروزالم بوست» باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت، http://www.jpost.com/LandedPages/PrintArticle.aspx?id=190226، 2010/10/5.

16) موقع صحيفة هآرتس باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت، http://www.haaretz.com/print-edition/news/king-hezekiah-s-inheritance-a-cesspool-of-political-garbage-1.367950، 2011/6/16.

17)موقع سلطة الآثار في دولة الاحتلال على شبكة الإنترنت، http://www.antiquities.org.il/article_Item_eng.asp?sec_

.2010/2/20 ,id=25&subj_id=240&id=1671&module_id=#as

18) موقع فلسطينيّي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?ID=65127، 2011/11/14.

19) موقع فلسطينيّي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?ID=64912، 2010/11/8.

20)موقع سلطة الآثار في دولة الاحتلال على شبكة الإنترنت، http://www.antiquities.org.il/article_Item_eng.asp?sec_ .2010/2/13 ,id=25&subj_id=240&id=1671&module_id=#as

21) للمزيد من المعلومات حول حفريّات الجهة الغربيّة المكتملة، أنظر موقع «متحف القدس الإسرائيليّ لعلم الآثار» على شبكة الإنترنت، http://www.archpark.org.il/، وموقع «جمعيّة الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ»، http://english.thekotel. .org/

22) مدوّنة عالم الآثار الهولندي «لين ريتماير» (LeenRitmeyer) على شبكة الإنترنت، http://www.ritmeyer. .2011/1/14 ،/small-kotel-near-the-temple-mount-in-jerusalem-opened-for-jewish-prayer/14/01/com/2011

23) موقع صحيفة «جيروزالم بوست» باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت، http://www.jpost.com/LandedPages/ .2011/6/30 ،PrintArticle.aspx?id=227223

24) موقع فلسطينيّي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?ID=66916، 2011/1/14.

25) موقع فلسطينيّي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?ID=71664، 2011/5/23.

26) موقع صحيفة هآرتس باللغة الإنجليزيّة على شبكة الإنترنت، http://www.haaretz.com/print-edition/news/wait-until- .2011/6/28 ،september-to-build-bridge-police-advise-1.369946

27) دافيد روسوف، كنيس الخراب، المجلّة اليهوديّة، 1997/12، منشور على موقع المجلّة على الإنترنت، http://www. .jewishmag.com/4MAG/ISRAEL/israel.htm

.110-Ricca, Simone. Reinventing Jerusalem, Profile Books, 2001, PP 104 (28

29) موقع صحيفة «جيروزالم بوست» باللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت، http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1 .2008/10/15 ،222017521458&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

الفصل الثالث:
تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

عين على الأقصى

الفصل الثالث:
تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

أولاً: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده:

• **خلفية:**

لقد شكّل اقتحام رئيس وزراء الاحتلال الأسبق أريئيل شارون للمسجد الأقصى في 28-9-2000 نقطةً فارقةً في التركيز الصهيوني على فكرة التواجد اليهودي المباشر داخل المسجد الأقصى، وشكّل نقطة انطلاقٍ حقيقيةٍ لتثبيت «الأحقية التاريخية اليهودية» بالتواجد في المسجد، لتتوالى بعد ذلك السوابق السياسية والقضائية، والفتاوى الدينية التي تهيئ الظروف المناسبة لتحقيق هذا التواجد.

عملياً، بدأ العمل على تحقيق التواجد من خلال الدخول الفردي للمتطرفين اليهود للمسجد برفقةِ أفرادٍ من رجال الشرطة، أسوةً بما فعله أريئيل شارون الذي انتُخب رئيساً للوزراء بعد اقتحامه للمسجد واندلاع انتفاضة الأقصى، وكانت الشرطة تُمانع أحياناً في إدخال هؤلاء المتطرفين حرصاً على أمنهم، خصوصاً في ظل تصاعد انتفاضة الأقصى، وهو الأمر الذي شكّل السابقة التي أدّت إلى تقديم قضيةٍ إلى «المحكمة العليا» لتوضيح الموقف من أحقية اليهود في زيارة المكان، لِتُصدر المحكمة قرارها في 2003/6/23 بأحقيّة اليهود بزيارة «جبل المعبد» والصلاة فيه.

عقب تحقيق هذه السابقة، تكثّف الدخول الفردي للمتطرفين اليهود فرادى وفي جماعاتٍ صغيرة وبحمايةٍ تامّةٍ من شرطة الاحتلال، التي باتت تغطي دخولهم وتحميهم بموجب قرارٍ من أعلى سلطةٍ قضائية في النظام، وأصبحت الشرطة بهذه الطريقة ملزمةً -من موقعها كذراعٍ للسلطةٍ التنفيذية-بالسماح لأي فردٍ يهودي بدخول المسجد، وبمرافقته وتأمين حمايته. بعد تثبيت هذا المكسب، انتقلت المنظمات اليهودية المتطرفة إلى مرحلةٍ أكثر تقدماً فبدأت تدعو إلى اقتحاماتٍ جماعيةٍ للمسجد وتنفّذُ محاولاتٍ لاقتحامه في مجموعاتٍ تراوح عددها بين 30 و50 شخصاً، وهو الأمر الذي كانت الشرطة الصهيونية تمنع حدوثه حرصاً على أمن المقتحمين اليهود ومنعاً لأي انفجارٍ أمني، الأمر الذي خلق سابقةً جديدةً ،

حُملت إلى «المحكمة العليا» من جديد لتحدّد موقفها من أحقية اليهود في الدخول الجماعي وأداء الصلاة الجماعية، وقد أصدرت المحكمة حكمها في تشرين الأول/أكتوبر 2005 بالسماح لجماعة «أمناء الهيكل» بأداء طقوسٍ جماعيةٍ في المسجد بين الساعة السابعة مساءً والتاسعة صباحاً، أي في الفترات التي يكون فيها عدد المصلين المسلمين في المسجد قليلاً.

منذ ذلك الحين، تكثّفت الاقتحامات الجماعية للمسجد في هذه الساعات، وبمرافقةٍ من شرطة الاحتلال التي باتت تنفّذ أمراً قضائياً، وانتقلت المنظمات اليهودية المتطرفة إلى محاولات الاقتحام الجماعي في وقت تواجد المصلين المسلمين، أملاً في خلق سابقةٍ جديدة تُحمل للمحكمة، وتكمل شروط «الأحقية اليهودية» في التواجد في المسجد على مدار الساعة.

هذه الجدلية بين المتطرفين والمحكمة كانت تتمُّ بدعم وتأييدٍ ومشاركةٍ من شخصياتٍ رسميةٍ بارزة، وتحت ظل حكوماتٍ يقودها مفجّر هذا التوجه، أريئيل شارون، أو ورَثَته من حزب كاديما، أو من يجلسون على يمينهم سياسياً كما هو الحال اليوم مع حكومة الليكود.

إن الأغراض التي هدفت إليها هذه الاقتحامات لم تكن منحصرةً برغبتها في خلق سوابق تُحمل للنظام القضائي وتُشكّل الأرضية لتوفير الحماية الأمنية لليهود في المسجد فحسب، بل كانت تتعدّاه إلى كونها تجعل التواجد اليهودي في المسجد أمراً يومياً يعتاده الناس ويدخل في دائرة «الطبيعي»، وإلى تحديد وتضييق عمل الأوقاف ودورها لكونها كانت الجهة المخولة بحراسة المسجد، وهي كلها مقدماتٌ ضرورية لتحويل الوجود اليهودي في المسجد إلى «وجودٍ طبيعي».

الأجهزة الأمنية بدورها، اعتبرت الأحكام القضائية الصادرة عن «المحكمة العليا» أرضيةً لتعديل مهمّتها في محيط المسجد، فبما أنها أصبحت ملزمةً بتوفير الأمن لـ«الطرفين» داخل المسجد، فهذا يقتضي أن تُوفِّر البنية التحتية اللازمة لذلك، وقد أتمّت سلطات الاحتلال بالفعل في 2005/6/9 ما أسمته «المجال الأمني» حول المسجد الأقصى والذي يتكون من مجموعة متكاملة من الكاميرات والمجسّات الحرارية والإلكترونية التي تسمح لقوات الاحتلال

بمراقبة كل التحركات داخل المسجد الأقصى وفي محيطه، كما أنها شكّلت وحدةً للتدخل السريع داخل المسجد وأجرَت لها مناوراتٍ متعددة كانت أولاها في 2005/11/9 .

الوضع القائم اليوم هو أنّ اليهود غير ممنوعين سوى من دخول أجزاء المسجد الأقصى المسقوفة (المسجد القبلي، قبّة الصخرة، المصلّى المرواني، وسائر المصليّات والمدارس)، أمّا ساحات المسجد الأقصى فهي مفتوحةٌ لهم بالكامل وعلى مدار الساعة إن دخلوا فُرادى أو في جماعاتٍ صغيرة، ومفتوحةٌ لهم كجماعات خلال الفترة ما بين السابعة مساءً والتاسعة صباحاً، ونحن حين نتحدّث عن الاقتحامات لا نعني مجرّد دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، وإنّما دخولهم في مجموعاتٍ ومحاولتهم أداء طقوسٍ علنيّة في أوقات وجود المصلين بشكلٍ يسمح بوصول الخبر للإعلام. أما شرطة الاحتلال فموجودةٌ في المسجد في كلّ الأوقات وتُسَيِّر فيه دوريّات منتظمة، ونحن حين نتحدّث عن اقتحامٍ للشرطة إنّما نقصد دخول الجنود إلى الأجزاء المسقوفة من المسجد، أو دخولهم في مجموعاتٍ لتنفيذ مناوراتٍ أمنيّة.

على مستوى التصريحات فيكادُ لا يمرّ يومٌ من دون أن تُصرّح فيه شخصيّة رسميّة أو مستوطن ضدّ المسجد الأقصى، ونحن لا نرصد في تقريرنا جميع هذه التصريحات، وإنّما نرصد تلك التي تُثير ضجّةً كبيرة توصلها إلى وسائل الإعلام.

• **تطوّر الأحداث:**

• **اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:**

شهدت اقتحامات الشخصيّات الرسميّة للمسجد الأقصى تراجعًا خلال الفترة التي يُغطيها التقرير، وخصوصًا تلك التي تستهدف استفزاز مشاعر المقدسيين والمسلمين. وترتبط عادة اقتحامات الشخصيّات الرسميّة مباشرةً بالسياسات الحكوميّة لدولة الاحتلال، بمعنى أنّ أي شخصيّة رسميّة تنوي اقتحام المسجد تُقدّم طلباً لشرطة الاحتلال ترفعه بدوره لوحدة مختصة في مكتب رئاسة الوزراء التي تنظر في قبوله أو رفضه أو تأجيله، وبالتالي يُمكن لنا قراءة هذا التراجع من زاوية أنّ حكومة الاحتلال لا ترغب في مزيد من الاضطرابات في القدس، وتُفضّل تركيز جهدها على المشاريع المجدية والتي تنعكس مباشرةً لصالح مشروعها التهويديّ في المدينة، وتسعى لتجنّب الاستفزاز غير المفيد في هذه الفترة حتى تُكمل مشروعها في المدينة بهدوء، ودون الحاجة لمواجهة مزيد من الضغوط الدوليّة. لكن في الوقت ذاته الذي تضبط فيه حكومة الاحتلال اقتحامات شخصيّاتها للمسجد، فإنّها تسعى جاهدةً لتثبيت سيادتها على المكان وفرض نفسها كمرجعيّة قانونيّة وميدانيّة تتحكّم في كلّ صغيرةٍ وكبيرةٍ في المسجد. وبمعنىً آخر يمكن أن نقرأ هذا التراجع على أنّه رغبة من حكومة الاحتلال في الابتعاد عن الضجيج الإعلاميّ غير المجديّ، مع الالتزام بتغيير الواقع على الأرض لصالحها وتثبيت سيادتها على المسجد الاقصى، وهو ما يدفع في ظننا بالسياسيين المتدينين اليهود للسكوت عن أداء الحكومة وتقييدها لتحركاتهم في هذا الإطار.

أبرز الاقتحامات التي سُجلت خلال الفترة التي يُغطيها التقرير كان لميخائيل بن آري عضو برلمان الاحتلال عن الكتلة الوطنيّة الذي اقتحم المسجد الأقصى في 2011/6/7 على رأس مجموعة من عشرات المستوطنين بهدف الترويج لفكرة بناء «المعبد» ولتشجيع اليهود على اقتحام المسجد الأقصى دون خوفٍ من الأمن أو الحاخامات [1].

أمّا ثاني أبرز الاقتحامات فكان لسارة بالين حاكمة ألاسكا السابقة والمرشحة السابقة لمنصب نائب رئيس الجمهوريّة في الولايات المتحدة، والتي اقتحمت المسجد في شهر آذار/ مارس 2011 برفقة عضو برلمان الاحتلال داني دانون وحاخام الحائط الغربيّ وأعربت عن أسفها الشديد لعدم تمكّن اليهود من الصلاة بحريّة في المسجد الأقصى، قائلةً أن هذا الوضع لا بدّ أن يتغيّر في المستقبل القريب [2].

وبعيدًا عن الاقتحامات ذات الطابع الإعلاميّ اقتحم يوئال حسّون عضو برلمان الاحتلال عن حزب كاديما ورئيس لجنة الرقابة على الدولة في برلمان الاحتلال المسجد الأقصى في 2011/7/6، للاطلاع على «الأضرار التي ألحقتها أعمال الوقف بالآثار اليهوديّة» والتي تحدّث عنها تقرير لمراقب الدولة حول أوضاع المسجد الأقصى في في شهر كانون الأوّل/ ديسمبر 2010، وكان الهدف من هذا الاقتحام الاطلاع على أعمال الوقف في المسجد وتقدير ما إذا كان بالإمكان جعل تقرير مراقب الدولة متاحًا للجمهور ونزع السريّة عنه [3].

أمّا أكثر الاقتحامات الرسميّة خطورةً وأثرًا فكان ذاك الذي نفذه مدعي عام دولة الاحتلال،والذي اقتحم المسجد الأقصى في 2011/7/28 بهدف التحقيق في الشكاوى التي رفعها متديّنون يهود لمكتبه حول «التمييز» ضدّ اليهود في المسجد الأقصى وفرض قيود عليهم بشكلٍ غير متساوٍ مع المسلمين والسيّاح [4].

إن هذا الاقتحام يعني أن حكومة الاحتلال وجهازها التنفيذي والقضائي تتصرف بالفعل كصاحبة السيادة المطلقة في المكان متجاهلةً تمامًا الدور الأردنيّ في الوصاية على المسجد الأقصى، كما يعني أيضًا أن شرطة الاحتلال باتت تقترب من إزالة القيود بشكلٍ كلّي عن اقتحام المتطرفين اليهود للمسجد بحجّة المساواة في الحقوق بينهم وبين المسلمين، وسيُصبح تدخل حراس المسجد الأقصى في المستقبل لضبط أو محاولة وقف المتدينين اليهود مخالفةً قانونيّة يُعاقبون عليها.

اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

شهدت اقتحامات المتطرفين اليهود تراجعًا ملحوظًا من حيث عددها خلال العام الماضي، لكنها باتت أكبر حجمًا وأكثر تنظيمًا وأعمق أثرًا في تغيير الأمرالواقع في المسجد الأقصى. وقد بلغ عدد الاقتحامات التي نفذها المتطرفون اليهود والجمعيات الاستيطانية المتطرفة أكثر من 21 اقتحاماً، امتدّ معظمها على مدار ساعات أوعلى مدار اليوم بأكمله، ولا بد أن نشير هنا إلى أن اقتحامات المجموعات الصغيرة للمسجد مستمرة ودائمة بشكلٍ يومي على مدار النهار، ولا يمكن لهذا التقرير رصدها أو تسجيلها، وما نرصده هنا هي الاقتحامات التي أحدثت صخباً وضجة استدعت تغطيتها إعلامياً.

أوّل الاقتحامات الكبيرة التي شهدتها الفترة التي يُغطيها التقرير كان في 2010/12/2 حيث اقتحم أكثر من 160 متديّنًا يهوديّا المسجد الأقصىخلال عيد الأنوار «الهانوكا» اليهوديّ من الساعة الـ7:30 صباحًا وحتى الساعة الـ10:30، وأدّوا طقوسًا دينيّة داخل المسجد بشكلٍ علنيّ، وبالتزامن مع الاقتحام منعت شرطة الاحتلال المصلّين من دخول المسجد وأغلقت بواباته أمام المصلين عدا بابين فقط سمحت بدخول كبار السنّ عبرهما[5].
وقد سبق هذا الاقتحام حملة نفذتها الجمعيّات الاستيطانيّة الناشطة في مجال الدعوة لبناء «المعبد الثالث» بدأت بتوزيع دعوات لاقتحام المسجد الأقصى على المواقع الإلكترونية، ومن ثم إقامة محاضرات تعليمية حول بناء «المعبد الثالث» لكل من يشارك باقتحام المسجد الأقصى، كما نشر مجموعة من الحاخامات والكتاب المتدينين سلسلة من المقالات تدعو للمشاركة بحجة أن انحباس المطر سببه عدم «صعود اليهود لجبل المعبد»، وفي الوقت نفسه بدأت قنوات تلفزيونية تابعة لليمين والمستوطنين بإجراء تقارير ولقاءات صحفية تدعو الجماهير اليهودية الى المشاركة في اقتحام المسجد الأقصى والمشاركة في حملة التعليم التلمودية خلال أسبوع عيد الأنوار.

بعدها بـ18 يومًا اعتقلت شرطة الاحتلال مستوطناً حاول اقتحام المسجد الأقصى من جهة باب الغوانمة وهو يحمل كميّة من المتفجرات كان يسعى لوضعها في المسجد القبليّ، وقد سبق هذا الاعتقال حملة تفتيش في البلدة القديمة وإغلاق ثلاث من بوابات المسجد الأقصى لمدة زادت على ساعتين، بحجة وجود تهديد للمسجد الأقصى من قبل مستوطنين[6].

وفي شهر شباط/فبراير 2011 بثّت القناة العاشرة في تلفزيون الاحتلال تقريرًا مصوّرًا للمرّة الأولى يُظهر أداء مجموعة من اليهود لطقوس صلاة علنيّة داخل ساحات المسجد الأقصى في أيّام متفرقة على مدار شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير[7]، والطقوس التي أدتها المجموعات اليهوديّة بحدّ ذاتها ليست سابقةً في تاريخ المسجد الأقصى، لكن الجديد في الأمر هو توثيق هذه الصلوات والطقوس وبثها عبر محطة تلفزيونيّة شبه رسميّة دون حدوث أيّ ردّ فعل من الجانب الفلطسيني أو العربي والإسلامي.

وخلال شهر آذار/مارس 2011 شهد المسجد الأقصى وعلى مدار أسبوعٍ كامل من 13-3/20 مجموعةً من الاقتحامات من قبل متطرفين يهود بأعدادٍ محدودة كان هدفها استفزاز

المرابطين والمصلين الفلسطينيين خصوصًا أولئك المشاركين في مشروع مصاطب العلم والذي يُمثّل أبرز وسائل حماية المسجد من الاقتحامات من خلال ضمان تواجد دائم للمصلين في ساحاته على مدار الساعة، وكان يصحب المستوطنين أعداد كبيرة من شرطة الاحتلال وينتظرون أيّ رد فعل من قبل المصلين على الاستفزاز لاعتقالهم، وحتى الرد بالتكبير على هذه الاستفزازات والاعتداءات كان يؤدي بصاحبه إلى الاعتقال، وقد اعتقلت شرطة الاحتلال عشرات المصلين خلال هذا الأسبوع ووجهت لهم تهمة تعكير الأمن بسبب التكبير بصوتٍ عالٍ في ساحات المسجد الأقصى.

بعدها بشهر تقريبًا وخلال أيّام عيد الفصح اليهوديّ شهد المسجد الأقصى وعلى مدار يومين اقتحام أكثر من 100 مستوطنٍ لساحاته تحت حماية مشددة من شرطة الاحتلال وفي ظلّ فرض قيود على حركة المصلين داخل الساحات ودخولهم للمسجد الأقصى [8].

وبالتزامن مع ذكرى احتلال الشطر الشرقيّ من القدس وفق التقويم العبريّ في بداية شهر حزيران/يونيو شهد المسجد الأقصى أكبر صلاةٍ جماعيّة علنيّة للمستوطنين اليهود فيه منذ الاحتلال إذ أدّى أكثر من 200 مستوطن يهوديّ طقوس الصلاة في ساحات المسجد تحت أعين شرطة الاحتلال التي منعت المصلين وحراس المسجد الأقصى من الاقتراب من المستوطنين [9].

وفي 2011/6/12 اقتحمت مجموعة من النساء اليهوديّات المسجد الأقصى في سابقةٍ جديدة، وتجولن في ساحاته برفقة أحد الحاخامات، وأدّين كذلك طقوس صلاةٍ يهوديّة، وقد تكرّر اقتحام مجموعات النساء اليهوديّات للمسجد الأقصى 3 مرّات خلال العام الماضي، وفيما يبدو فقد أصبح هذا الأمر أحد الأنشطة الدوريّة للجمعيّات الاستيطانيّة في إطار سعيها لترويج فكرة «الحقّ اليهوديّ» في الصلاة في المسجد الأقصى «جبل المعبد».

وقد وصلت اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى أوجها بالتزامن مع حلول ذكرى «خراب المعبد» في التاسع من آب/أغسطس إذ اقتحم المسجد أكثر من 1000 مستوطنٍ على مدار الأسابيع الثلاثة التي سبقت الذكرى وذلك بناءً على اتفاقٍ مع شرطة الاحتلال وبتسهيل منها وهي المرّة الأولى التي يُسمح فيها لعدد بهذه الضخامة باقتحام المسجد الأقصى وإن

على دفعات [10]، وعدا عن الحجم الكبير لهذه الاقتحامات فهي المرّة الأولى التي يتجرأ فيها المستوطنون على اقتحام الأقصى بهذه الأعداد خلال شهر رمضان المبارك، وذلك بسبب التواجد الكثيف للمصلين خلال هذا الشهر.

وبالنظر إلى مجمل الاقتحامات السابقة يمكن أن نلاحظ ما يلي:

1. لم تعد الاقتحامات بحدّ ذاتها هدفًا وإنّما باتت تُمثّل نشاطًا ميدانيّاً اعتياديًّا يخدم هدفًا أكبر هو التطبيق الفعليّ لتقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود، وقد باتت الجماعات اليهوديّة المتطرّفة تدعو للاقتحامات كجزءٍ من حملاتٍ إعلاميّة وميدانيّة واسعة ومنظمة تُروّج لضرورة تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى وكسر الحصريّة الإسلاميّة للمسجد حتى يحين أوان بناء «المعبد الثالث».

2. أصبحت طقوس الصلاة العلنيّة جزءًا أساسيًّا من الاقتحامات، فلا يكاد اقتحامٌ يمرّ دون أن يؤدي المقتحمون خلاله صلاةً في المسجد الأقصى، فيما يبدو توافقًا بين الشرطة والمتدينين اليهود على السماح لهم بالصلاة فعليّاً لكن دون الإعلان عن ذلك بشكلٍ رسميّ لتجنّب إثارة ردود فعلٍ فلسطينيّة.

3. أصبحت شرطة الاحتلال تتعامل مع المصلين بعدوانيّة مبالغ فيها وتقمع أي ردّ فعل حتى لو لفظيّ يبدر عن المصلّين في وجه اقتحامات المتدينين اليهود، فيما يبدو سياسةً متعمّدة لزرع الخوف في قلوب المصلين ومنعهم حتى من التفكير في مواجهة الاقتحامات ودفعهم للتعامل معها كأمرٍ واقع لا يمكن مواجهته.

4. أصبح المتطرفون وبالتعاون والتنسيق مع شرطة الاحتلال قادرين على تنفيذ اقتحاماتهم حتى في ساعات الذروة وفي شهر رمضان، ما يُظهر تطوّرًا في قدرتهم على مواجهة الحشود والتعامل معها وهو أمرٌ أساسيّ لا بدّ من تحقيقه قبل تطبيق التقسيم كأمرٍ واقع.

5. أصبح المتطرفون والشرطة يبادرون لاستفزاز المصلين لدفعهم إلى ردّ فعل عنيف يُبرّر التدخل الأمني، وقد تتزايد وتيرة هذه الاستفزازات في المستقبل لاستخدام ردود فعل المصلّين كمدخلٍ لفرض التقسيم المكاني أو الزمانيّ للمسجد. وتكمن المشكلة الأساسيّة لدى المصلّين في أنّ الرد على الاستفزاز يُبرّر رد الفعل العنيف بالنسبة للاحتلال وتجاهله يسمح للمتدينين اليهود بالتمادي في اعتداءاتهم في الوقت ذاته، ويجد المصلون أنفسهم دومًا مدفوعين لتقدير المواقف والموازنة بين الربح والخسارة قبل الرد على أيّ اقتحام وهو ما يزيد من حجم الضغط والعبئ الملقى عليهم.

اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

أنهت الأجهزة الأمنية خلال السنوات السابقة تجهيز البنية التحتيّة اللازمة لها للسيطرة على المسجد الأقصى كما أتمّت معظم التدريبات والمناورات اللازمة ليتكيّف جنودها مع واقع فرض تقسم المسجد الأقصى المبارك، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير تابعت أجهزة الأمن ممارسة دورها الذي كرّسته في سنوات سابقة والمتمثل في بناء قاعدة معلوماتٍ حول المصلّين وتحركّاتهم وتسهيل اقتحام المستوطنين اليهود والحد من عدد المصلّين وقمع أيّ محاولةٍ لمواجهات المتطرفين أو جنود الاحتلال. وقد نفّذت الأجهزة الأمنيّة 9 اقتحاماتٍ للمسجد الأقصى خلال الفترة التي يُغطيها التقرير.

أوّل الاقتحامات الأمنيّة التي رصدها الإعلام كانت في شهر آذار/مارس 2011 حين اقتحمت فرق من شرطة ومخابرات الاحتلال المسجد الأقصى على مدار يومين في الثاني والثالث من الشهر، وتجولت قوات الأمن في ساحات المسجد واقتحمت المسجد القبليّ وقبّة الصخرة، بهدف التقاط الصور وجمع المعلومات [11].

بعدها بأسبوعين اقتحم عناصر من شرطة الاحتلال ساحات المسجد الأقصى من جديد بهدف جمع المعلومات عن المصلين والمشاركين في مشروع مصاطب العلم بالتحديد، وصوّر عناصر الشرطة المرابطين في المسجد والمشاركين في دروس المصاطب كافّة، ورسموا خارطةً لأماكن تجمعهم وتوزعهم على ساحات المسجد ومبانيه.

وفي سابقةٍ هي الأولى من نوعها ألقى أحد جنود الاحتلال في 2011/4/20 قنبلةً حارقةً على المنطقة الحرجيّة شرق المسجد الأقصى بالتزامن مع اشتباكاتٍ كانت دائرةً في ضاحية سلوان جنوب المسجد، وقد تمكن المصلّون من منع اندلاع حريق من جرّاء الهجوم، وفور انتشـــار الخبر اقتحمت شرطة الاحتـــلال المسجد لإخفاء آثـــار الحادث، ولم تتخذ شرطة الاحتلال لاحقًا أيّ إجراءٍ بحقّ الجنديّ الذي نفّذ الاعتداء [12].

ولم يكد يمرّ أسبوع على هذا الاعتداء حتى اقتحمت مجموعة كبيرة من المجندات في شرطة الاحتلال المسجد الأقصى بهدف إجراء مناورة في حال حدوث اشتباك مع المصليّات

الفلسطينيّات داخل المسجد الأقصى في حالات المواجهة.

وقد جاء أبرز الاقتحامات بالتزامن مع إحياء المستوطنين اليهود لذكرى «خراب المعبد» إذ اقتحم عناصر من شرطة الاحتلال المسجد في 2011/8/6 خلال شهر رمضان وأخلت المسجد القبلي وسائر المباني والساحات من المعتكفين، تمهيدًا لاقتحام المتطرفين اليهود للمسجد، وقد مثّل هذا الاقتحام مناورةً مهمّة بالنسبة لشرطة الاحتلال للتدرب على كيفيّة مواجهة المصلّين وإخلائهم من المسجد لضمان «أمن» المستوطنين حتى في أوقات الذروة [13].

وفي قراءةٍ لمجمل السلوك الأمنيّ للاحتلال خلال الفترة التي يُغطيها التقرير يمكن أن نرى التغيّر في دور شرطة الاحتلال من مجرّد ضبط الأوضاع الأمنيّة في المسجد إلى حماية المتطرفين اليهود ومن ثمّ السيطرة على حشود المصلّين ومنعهم من التدخل بأي شكلٍ في دخول أو خروج اليهود إلى المسجد، وكان لافتًا خلال الاقتحامات المتكررة تهديد جنود الاحتلال حرّاس المسجد الأقصى المعينين من قبل الأوقاف باعتقالهم ومحاكمتهم في حال لم يتعاونوا بشكلٍ كامل مع عناصر شرطة الاحتلال أو تعرضوا للمستوطنين اليهود.

الاقتحامات بين 2010/8/22-2011/8/21

الاقتحامات خلال الفترة التي يغطيها التقرير (سنة ميلادية)		
	شخصيّات رسميّة	4
	متطرّفون	21
	أجهزة أمنيّة	9
المجموع		34

ثانياً: التدخل المباشر في إدارة المسجد:

• خلفية:

تعتبر دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس، وصاحب الحق الحصري في إدارتها ورعايتها وإعمارها وتدبير كل شؤونها، وذلك بموجب القانون الدولي، الذي يعتبرها آخر سلطةٍ محليةٍ مشرفةٍ على هذه المقدّسات قبل احتلالها، وبموجب اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية الموقعة عام 1994 والمعروفة باتفاقية «وادي عربة»، والتي طلب الأردن بموجبها لنفسه حقاً خاصاً بالإشراف للشؤون الدينية للمدينة، وطلب أن يكون طرفاً في المفاوضات النهائية على مستقبلها، وقرار فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية الذي صدر عام 1988 استثنى دائرة الأوقاف الإسلامية بكل ما يتبع لها من كادرٍ إداريٍّ وفني، وبكل ما يتبع لها من مؤسساتٍ وهيئات.

مع تصاعد التوجه الصهيوني الفكري والعملي لتحقيق «الأحقية اليهودية في جبل المعبد»، أصبح تحجيم دور الأوقاف الإسلامية والتدخل في اختصاصاتها وصلاحياتها أمراً ضرورياً، بل حتمياً، فهي الجهة المشرفة والمسؤولة عن المنطقة التي يرى فيها اليهود الصهاينة «جبل المعبد» الذي يجب أن يحققوا لأنفسهم تواجداً حقيقياً دائماً وطبيعياً فيه، ويجري التدخل في عمل الأوقاف وفي إدارة المسجد على 3 مسارات:

1. المنع من الترميم والتدخّل في عمل دائرة الأوقاف.
2. تقييد حركة موظفي الأوقاف.
3. التحكّم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين.

• منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف:

انتزع الاحتلال على مرّ السنين الماضية الكثير من صلاحيّات دائرة الأوقاف وعطل على أرض الواقع الكثير من أعمالها الطارئة والضروريّة لصيانة المسجد الأقصى وترميمه وحتى إدارة شؤونه اليوميّة. وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير وصل تصعيد الاحتلال في الاعتداء على صلاحيّات الأوقاف مستوىً جديدًا، إذ رأى تقرير مراقب الدولة الذي رُفع لبرلمان الاحتلال

في شهر حزيران/يونيو 2011 أنّ الحكومة أخطأت بالـ «السماح» للحركة الإسلاميّة داخل الخط الأخضر بقيادة الشيخ رائد صلاح بالتعاون دائرة الأوقاف بترميم وإعادة افتتاح المصلى المروانيّ، وأوصى التقرير بتشديد الرقابة على أعمال الأوقاف وعدم السماح بإجراء أي أعمال ترميم أو بناء دون وجود رقابة من سلطة الآثار في دولة الاحتلال وبلديّة الاحتلال في القدس وسائر الجهات التي ترى نفسها معنيّة في الدولة، وهو ما يعني إلغاءً كاملاً لصلاحيّات الأوقاف وتحويلها إلى جهة تنفيذيّة يقتصر دورها على تمويل أعمال الترميم والتعاقد مع الجهات المنفذة تحت إشراف دولة الاحتلال ووفق شروطها [14].

تجاوز صلاحيّات الأوقاف الإسلاميّة لم يقتصر فقط على التوصيات القانونيّة، ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وضمن مشروع ترميم وافتتاح موقع القصور الأمويّة الواقع جنوب المسجد الأقصى للجمهور على أنّه موقع يهوديّ تاريخيّ، عملت طواقم الاحتلال على ترميم السور الجنوبيّ للأقصى وفق معاييرها وشروطها والطراز المعماريّ الذي يتناسب مع روايتها متجاهلةً الأوقاف الإسلاميّة بشكلٍ كليّ.

وفي شهر أيّار/مايو رفضت سلطات الاحتلال وعرقلت إدخال ما يُقارب 5000 آلاف متر من السجّاد التركيّ إلى المسجد الأقصى، رغم كون هذا السجّاد مرسلاً من العاهل الأردنيّ عبدالله الثاني نفسه ضمن مشروع الإعمار الهاشميّ للمسجد الأقصى. وقد استغرق الأمر 3 أشهر كاملة حتى تمكنت الأوقاف من فرش السجّاد داخل المسجدالأقصى، وقُبيل شهر رمضان كانت الأوقاف تواجه من جديد مشكلةً مع سلطات الاحتلال على خلفيّة رغبتها في تركيب 300 مروحةٍ في المسجد الأقصى[15]، كما اضطرت الأوقاف إلى إصلاح سماعات المسجد الموجودة وعدم تركيب أيّ سمّاعات جديدة في الساحات أو حتى داخل المصليّات بسبب رفض سلطات الاحتلال إدخال أي معدّاتٍ صوتيّة جديدة إلى المسجد الأقصى.

• تقييد حركة موظفي الأوقاف:

أصبحت المضايقات اليوميّة والإبعاد عن المسجد الأقصى وغيرها من وسائل الضغط المعنويّ والماديّ أمرًا معتادًا بالنسبة لموظفي الأوقاف العاملين في المسجد الأقصى وخصوصًا حرّاس المسجد الذي صعّد الاحتلال ضغطه عليهم إلى حدٍّ كبير وضيّق مجال حركتهم كونه

يعتبرهم إحدى أبرز العقبات في وجه تقسيم المسجد الأقصى والسماح بدخول اليهود له بشكلٍ «اعتيادي»، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يكد يخلو يومٌ من مضايقاتٍ بحقّهم يرتكبها المستوطنون أو عناصر شرطة الاحتلال، ولكننا سنركز على حدثين رئيسين فقط باعتبارهما حملا تطوّرًا في مستوى الاعتداءات على موظفي الأوقاف .

الاعتداء الأوّل وقع ليلة الإثنين 2011/5/9 حين اقتحم عناصر من شرطة الاحتلال ساحات المسجد الأقصى المبارك، وطلبوا من أحد حراس المسجد فتح أبواب المكتبة «الختنية»، والتي تقع في الجهة الجنوبية من المسجد بدعوى تفتيشها، وعندما رفض الحارس الاستجابة لهم، هدده أحد عناصر الشرطة باعتقاله، ومن ثمّطالب عناصر الشرطة الحراس بإبراز بطاقات هويتهم لإخضاعهم للتفتيش، فرفض الحراس الأمر مرّةً أخرى، وأكدوا أنهم على رأس عملهم في منطقة تابعة للأوقاف الإسلامية، والتي تديرها الحكومةالأردنية، وأنه ليس من حق أيٍّ كان أن يقوم بتدقيق بطاقات الهوية الشخصية أو تفتيش المكتبة «الختنية»[16].

ولا يُعدّ هذا الاقتحام تطوّرًا جديدًا لناحية طريقة تعامل شرطة الاحتلال مع حرّاس المسجد، ولكن الجديد في الأمر هو طلب فتح كلّ مباني المسجد ومصلياته أمام شرطة الاحتلال تحت طائلة الملاحقة القانونيّة، ما يعني عمليّاً نقل السيطرة على المباني والمصليات والمدارس والمكتبات إلى سلطة الاحتلال وإلغاء دور الأوقاف الإسلاميّة بشكلٍ كامل.

أمّا التطوّر الثاني فتمثل في تضييق شرطة الاحتلال على عمل طواقم الإسعاف وإدخال المواد الطبية للمسجد الأقصى خلال شهر رمضان، إذ منعت الشرطة المسعفين من الدخول تمامًا إلى البلدة القديمة خلال أوّل يومين من شهر رمضان[17]، كما منعت إدخال المستلزمات الطبية إلى ساحات المسجد الأقصى لعدّة أيّام رغم وجود تنسيق مسبق مع الأوقاف الإسلاميّة، وكانت شرطة الاحتلال تتعمّد تعقيد دخول المسعفين والتضييق عليهم تحديدًا في أيّام الجمع حين يكون المسجد في أوقات الذروة وذلك بهدف الحدّ من عدد المصلّين وحرمانهم من وسائل الصمود في حال حصول اشتباكات أو في حال حصارهم داخل المسجد.

• التحكّم في الدخول للمسجد وتقييد حرية حركة المصلّين:

خلال الفترة التي يُغطيها التقرير استمرّ الاحتلال في فرض القيود الجغرافيّة والعمريّة على دخول المسجد الأقصى فبقي سكّان الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة ممنوعين من الوصول إلى الأقصى، كما بقي الوصول إلى المسجد محصورًا في أيّام الجمع بمن يزيد عمره عن 50 عامًا وباتت القيود العمريّة تُفرض حتى على المصلّين من فلسطينيي الـ48، وزاد الاحتلال على ذلك تكثيف مضايقاته للمقدسيّين ولفلسطينيّي الأر ض المحتلّة عام 1948 لمنعهم من الوصول إلى الأقصى.

وكان أبرز التطوّرات في هذا المجال ملاحقة الاحتلال للمشاركين في مشروع «إحياء مصاطب العلم في المسجد الأقصى» والذي تُنظمه مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات بهدف الحفاظ على تواجد المصلّين في المسجد الأقصى على مدار اليوم وليس فقط خلال أوقات الصلاة، ومنذ شهر آذار/مارس 2011 بدأ الاحتلال باعتقال المشاركين بتهم التكبير أو التهليل بصوتٍ عالٍ في ساحات المسجد، على اعتبار أنّ التكبير بصوتٍ عالٍ يُرهب المستوطنين ويُثير الاضطرابات في المكان، وبهذا التصرف تكون شرطة الاحتلال تُساوي بين حقوق المسلمين واليهود في المسجد الأقصى كما لو كان المسجد بالفعل مساحةً مشتركة للطرفين ولليهود فيه ما للمسلمين.

ومنذ شهر آذار/مارس تكرر اعتقال المصلين في ساحات المسجد في أكثر من مناسبة، وبات الاحتلال يعتقل مع كلّ اقتحام للمستوطنين مجموعةً من المصلّين ويُحقّق معهم ويُهدّد بمحاكمتهم. وفيما بعد بدأ عناصر الشرطة بتصوير كل المشاركين في مصاطب العلم وملاحقة الحافلات التي تُقلّهم وصولاً إلى فرض قيود عمريّة على المشاركين طوال أيّام الأسبوع شبيهة لتلك التي يفرضها في أيّام الجمع والأعياد اليهوديّة بحيث بات ممنوعًا على من يقّل عمره عن الخمسين عامًا المشاركة في مصاطب العلم في المسجد الأقصى.

كما دأب الاحتلال خلال الفترة التي يُغطيها التقرير على نشر حواجز على جميع الطرقات المؤدية للقدس في أيّام الأعياد اليهوديّة والجمع والأعياد وشهر رمضان، وكان يوُقف الحافلات المتوجهة للمسجد الأقصى ويُفتشها وغالبًا ما كان يمنع صغار السنّ من الشباب من متابعة طريقهم، وفي حالاتٍ أخرى كان يُعيد الحافلات كما هي ويمنع وصولها إلى مدينة القدس.

لكن في أوقات الذروة لم تكن كل هذه العراقيل تؤدي الغرض المطلوب منها ففي شهر رمضان المبارك كانت أعداد المصلين تزيد على 150 ألفًا في أيّام الجمع، وفي ليلة القدر وصل عدد المصليّن إلى ما يُقارب 300 ألف مصلٍّ على الرغم من قيود الاحتلال. ويعود ذلك إلى حجم التدفق البشري الكبير الذي يواجهه الاحتلال في هذه الأيّام فلا تعود أجهزته الأمنيّة قادرة على ضبط مداخل القدس، ولا حتى مداخل البلدة القديمة والمسجد الأقصى، فيلجأ إلى محاولة فرض طوقٍ أمنيّ حول المسجد الأقصى والبلدة القديمة لمنع أيّ تحرّكٍ محتمل لجموع المصلّين.

لكن وباستثناء شهر رمضان يمكن القول أنّ الاحتلال أصبح قادرًا إلى حدٍّ كبير على التحكم في تدفق المصلين إلى المسجد الأقصى، عبر شبكة الحواجز والقيود الجغرافيّة والعمريّة والأطواق الأمنيّة، وفي بعض الأوقات كان الاحتلال يتمكن من إفراغ ساحات المسجد تمامًا من المصلين مع تواجد لبضع مئات فقط في المصليات والمباني الأخرى، ما يعني فعليًّا أنّه بات قادرًا على فرض تقسيم مكانيّ أو زمانيّ، وخلال شهر رمضان الماضي كان الاحتلال يُجري مناورات داخل المسجد وخارجه في محاولةٍ لتطوير قدرته على الحدّ من أعداد المصلّين حتى في أشدّ أوقات الضغط، ومن المتوقع أن نرى تطبيقًا أكثر فاعليّة لهذه الإجراءات في شهر رمضان القادم إن بقيت كل إجراءات الاحتلال الميدانية تمرّ دون وجود رادعٍ فعليّ سياسيّ أو ميدانيّ.

مراجع الفصل الثالث

1) موقع فلسطينيي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?ID=72221، 2011/6/7.

2) (http://www.nydailynews.com), 21 daily news ,2011/3/NY ,published in:
htm.11-03-http://www.templeinstitute.org/archive/21

3) (Israelnationalnews.com), 6 Arutz 7 ,2011/7/ ,published in:
11a.htm-07-http://www.templeinstitute.org/archive/06

4) (Israelnationalnews.com), 28 Arutz 7 ,2011/7/ ,published in:
htm.11-07-http://www.templeinstitute.org/archive/28

5) موقع فلسطينيي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?CatID=2&ID=65606، 2010/12/2.

6) موقع فلسطينيي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?id=66161، 2010/12/20.

7) موقع فلسطينيي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?id=68064، 2011/2/14.

8) موقع فلسطينيي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?ID=36718، 2011/4/13.

9) موقع أنباء إسرائيل المحليّة على شبكة الإنترنت، http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/144701#.TqEyFXK8vkY، 2011/6/2.

10) موقع أنباء إسرائيل المحليّة على شبكة الإنترنت، http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/146558#.TqEzTHK8vkY، 2011 /8/9.

11) موقع فلسطينيي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?CatID=1&ID=68749، 2011/3/3.

12)موقع فلسطينيي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?CatID=2&ID=70578، 2011/4/21.

13) موقع المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الإنترنت، http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDl46m9rUxJEpMO%2bi1s7NJBmPwVn8XAbFaZi9R9RDfAODwOCUQl5o6p8Rf96dZj5hEMJ%2bJMrVLBbX%2f1DqVNlddDrmK3BlGWqm6u0oFLNGDGSmkHSefgAFlShH6uMU8Q%3d، 2011/8/6.

14) (Israelnationalnews.com), 20 Arutz 7 ,2010/12/ ,published in: http://www.templeinstitute.org/archive/20
.10-12-htm.

15) موقع فلسطينيي الـ48 على شبكة الإنترنت، http://www.pls48.net/default.asp?id=74165، 2011/8/3.

16) موقع المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الإنترنت، http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDl46m9rUxJEpMO%2bi1s7iLrv8NPE5fV1aTlWvhdq7YmPniNu5Vyr1f%2ftvJz3Fbs%2bZOuv3OzwIl%2bSj1MZ8ey4SGiPhG9fXI%2flSAi2flYJTDM%3d%16uUCBdCJcIQl9xHWPoU8، 2011/5/9.

17) موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا على شبكة الإنترنت، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=110529، 2011/8/3.

الفصل الرابع:
التفاعل مع المسجد الأقصى

عين على الأقصى

الفصل الرابع:
التفاعل مع المسجد الأقصى

مقدمة

تزامنت ذكرى إحراق المسجد الأقصى هذا العام مع العشر الأواخر من شهر رمضان، وهو الشهر الأبرز في حشد التعاطف مع المسجد الأقصى، إن من حيث توافد المصلين إليه من أنحاء فلسطين كافّة، أو من حيث كثرة الأعمال الخيرية والمشاريع فيه؛ وكذلك من جهة أخرى من حيث تصعيد سلطات الاحتلال لإجراءاتها الأمنية حوله، والحدّ قدر الإمكان من عدد المصلّين فيه. لكن هذا التعاطف والاهتمام، في ذروة تجلياته، لا يبدو ملائماً لمكانة المسجد الأقصى ومركزيته للأمة العربية والإسلامية، ولا بقيمته التاريخية والحضارية.

فهذا المسجد الذي يتسع برحابته لصلاة مليونية، يتراوح عدد المصلين فيه في أيام الجمع الرمضانية بين 150 و200 ألف مصلّ[1]، وفي ليلة القدر حوالي 300 ألف [2]، أغلبهم من المقدسيين وفلسطينيي 1948 ثمّ بعض المصلين من الضفة الغربية ممّن يسمح الاحتلال لهم بالمرور، مع بروزبعض الأتراك والسودانيين من بين المسلمين الوافدين من الخارج. وبالنظر إلى «المشاريع الرمضانية» التي تقام فيه أو لأجله، فهي تقتصر على إفطارات خيرية، الممول الرئيس لها هو الهلال الأحمر الإماراتي، ومشروع تسيير الحافلات الذي ينظمه فلسطينيو 1948، ومشروعي الرباط ومصاطب العلم ومهرجان طفل الأقصى. وإذا ما علمنا أنّ هذا التفاعل البسيط هو تجلّي «ذروة» التعاطف الإسلامي والعربي مع الأقصى في هذا الشهر، فإننا قد لا نحتاج للغوص أكثر في «تفاصيل» هذا التعاطف والدعم في الشهور الأخرى من العام، إن وجدت أساساً؛ فلقد نشأت حالة من «التآلف» الشعبي والرسمي، على المستوى العربي والإسلامي، مع ما يتعرّض له المسجد وحرمته من انتهاكات، وانخفض مستوى ردّ الفعل «الغاضب» من المظاهرات الاحتجاجية وردود الفعل المستنكرة، إلى جمود واكتفاء بالإشارة إلى الخبر –أحياناً– مع غياب حتى خطابات الإدانة، وتقصير بارز في مستوى اهتمام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة بقضية المسجد الأقصى وخطوات الاحتلال المتسارعة في الانتهاكات.

ولإن كانت الانتهاكات الإسرائيلية شهدت تصعيداً غير مسبوق في هذا العام، فإن ردود الفعل ودرجة التفاعل العربية والإسلامية شهدت انحداراً غير مسبوق أيضاً. وفي حين بالغ الاحتلال، سلطة ومستوطنين، في انتهاك حرمة المسجد الأقصى وتمرير القوانين والمشاريع التي تهدد إسلاميته، فإن ردود الفعل تراوحت بين إدانات وشجب، وفي أفضل الأحوال: مؤتمرات؛ ربما باستثناء القرار الذي استصدره الأردن بدعم عربي إسلامي من منظمة اليونسكو بمطالبة سلطات الاحتلال وقف العمل في جسر باب المغاربة.

كما لم يسجّل العام السابق جديداً على صعيد الجهات المتفاعلة مع قضية المسجد الأقصى من حيث هوية هذه الجهات. ويرجع الكثيرون سبب هذا التراجع إلى الانشغال بالثورات العربية، لكن واقع التفاعل في الأعوام السابقة لم يكن مختلفاً بشكل كبير؛ وإن كان الأمل يبقى في أن تنتج هذه الثورات أنظمة وشعوباً أكثر وعياً بعمقها الحيوي ومركزيتها الحضارية والإسلامية.

ويسعى هذا الفصل إلى رصد التفاعل، بأشكاله المختلفة من رسمية وشعبية، مع المسجد الأقصى المبارك خلال العام الماضي (2010/8/22 –2011/8/21)، وهو يعنى بالجهات الفلسطينية والعربية والإسلامية ثم الدولية، الرسمية وغير الرسمية.

استمرار غياب الجهات الفلسطينية

محلياً، استمرّ غياب السلطة والفصائل الفلسطينية، عن ملف القدس، وبقي أهل الداخل الفلسطيني (عرب 1948) هم الجهة الأبرز ميدانياً، إن من حيث التفاعل الشعبي والصلاة في الأقصى وشدّ الرحال وورود مجالس العلم فيه، أو من حيث الفعاليات المنسّقة لدعم المسجد الأقصى وقضية القدس في الإطار الأعمّ.

ويبرز في هذا المجال أيضاً دور الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر والشيخ رائد صلاح، من حيث الحرص على تقديم أشكال الدعم المختلفة لقضية المسجد. كما لا يزال بارزاً الدور الذي تلعبه شخصيات مقدسية أساسية في التنبيه الدائم والتذكير ولفت الأنظار إلى قضية المسجد الأقصى، دون ملل أو تثبيط في مواجهة حالة التقاعس التي تشهدها هذه القضية على مستوى التفاعل. ونذكر من هذه الشخصيات، المفتي العام للقدس والديار

الفلسطينية خطيب المسجد الأقصى المبارك، الشيخ محمد حسين، والأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية الدكتور حسن خاطر؛ ورئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس وخطيب المسجد الأقصى المبارك، الدكتور عكرمة صبري، ومدير الأوقاف الإسلامية في القدس الشيخ عزام الخطيب، والباحث خليل التفكجي، ومدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس عزام الخطيب التميمي،ورئيس قسم المخطوطات في المسجد الأقصى ناجح بكيرات،والأمين العام للجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم إسماعيل التلاوي، وغيرهم؛ ومن المؤسسات مؤسسة الأقصى للوقف والتراث؛ ممن لا يفتأون يهيبون بضرورة الالتفات والعمل الجدي تجاه ما يواجهه المسجد الأقصى اليوم من مخططات الاحتلال.

لكن على الرغم من هذه التحذيرات، ومن عظم المخاطر والتهديدات، لا يزال العالم العربي والإسلامي عاجزاً عن القيام بأية خطوة جادة وفعالة تجاه حماية المسجد الأقصى من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة؛ لا يزال المشهد السياسي الفلسطيني، بشقيه في غزة ورام الله، مفتقداً لأية قدرة أو عمل حقيقي في القدس. وإذ شكل الإعلان عن المصالحة الفلسطينية «مفاجئة مفرحة» لأهل القدس، فإنّ هذه الفرحة لم تنعكس في القدس بأي جديد، حيث بقيت القدس غائبة عن المشهد السياسي الفلسطيني وأجندة الفصائل على الأرض، باستثناء بروزها في خطابات السياسيين والقادة، الذين ما فتئوا يذكرون «بمكانتها وأهميّتها وضرورة العمل على حماية مقدّساتها». وقد كشفت قناة الجزيرة في كانون الثاني/ يناير 2011 عن أنّ المفاوضين الفلسطينيين اقترحوا إنشاء لجنة مشتركة لإدارة المسجد الأقصى، وهو ما وصف في المفاوضات بأنه «فكرة خلاقة لإدارة الأقصى/ المعبد» [3]؛ وقد أدّى هذا الكشف، ضمن غيره من الوثائق وأسرار المفاوضات، إلى بلبلة في أروقة السلطة والمفاوضين الفلسطينيين، ما لبثت أن هدأت ببرود ردّ الفعل الشعبي. وقد علّق المهندس رائف نجم، وزير الأوقاف الأردني السابق، أنّ ما حصل على أرض الواقع خلال المفاوضات أسوأ بكثير، من تفريط في قداسة المسجد وإسلاميته، وأنّ ما تمّ التنازل عنه أكبر من اقتراح لجنة إدارة مشتركة، مشيراً إلى ما أنشأه الاحتلال حتى اليوم في المسجد الأقصى ومحيطه من مزارات وأنفاق ومعالم [4].

قصور في متابعة قرارات الدعم العربية

أدت التغيرات التي اجتاحت العالم العربي وموجة التظاهرات، إلى تلاشي أمل –ولو ضئيل– كان معقوداً على جدية تجاه سياسة عربية وإسلامية جامعة لدعم القدس، خاصة لجهة تنفيذ قرارات قمة سرت العربية التي عقدت في آذار/مارس 2010. وكانت القمة قد أقرّت زيادة الدعم المادي لصندوقي القدس والأقصى إلى 500 مليون دولار لمواجهة سياسة التهويد (وهو مبلغ تقدمت به السلطة الفلسطينية إلى قمة بيروت 2002 ولم يقرّ إلا في 2010)؛ وإنشاء مفوّضية عامة تعنى بشؤون القدس، كما أوصت بعقد مؤتمر دولي في الدوحة لدعم القدس والتعريف بقضياها، كان من المقرر أن تستضيفه الدّوحة في شباط/ فبراير 2011 [5]

وحتى أواخر العام 2010، كانت التحضيرات والاجتماعات جارية لتنظيم عقد المؤتمر، الذي كان من المتوقّع أن يحظى بحضور على مستوى دولي رفيع، لكن سقوط النظام التونسي ثم النظام المصري، واجتياح التظاهرات والاحتجاجات لمختلف دول العالم العربي، أدى إلى تأجيله إلى موعد غير محدد[6].

وبهذا فإن الجهود الرسمية العربية خلال العام الماضي لم تقدّم أي جديد إلى المسجد الأقصى، حيث إن المبلغ المقرّ أعلاه لم يصل منه إلا القليل، بحسب الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة العربية، السفير محمد صبيح، فيما أنّه بكامله (أي 500 مليون دولار) لا يقارن بالمبالغ التي تصرفها دولة الاحتلال في مشاريع التهويد، حيث صرفت خلال السنوات القليلة الماضية ما لا يقل عن 15 مليار دولار في هذا المجال [7].

وتجدر في هذا السياق الإشارة إلى استمرار ضعف وغياب الجهات الرسمية العربية والإسلامية، المعنية والمسؤولة عن المسجد الأقصى والأوقاف والمقدسات؛ حيث لم يسجّل أي تحرّك بارز من قبل المملكة الأردنية الهاشمية الوصيّة على المقدّسات، أو من جامعة الدول العربية أو منظمة التعاون الإسلامي بوصف الأخيرتين مظلتين جامعيتن لتعاون الدول.

الجهات الأهلية والمؤسسات العاملة للقدس: مزيد من المؤتمرات

يمكن تلخيص «الدعم» غير الرسمي المقدّم للقدس خلال العام الفائت بعنوان: «المؤتمرات»؛ التي كان أبرزها ربما المؤتمر الذي عقد في القاهرة لنصرة القدس (2011/6/30) بحضور شخصيات عربية وإسلامية ودولية بينها رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد، ورئيس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيورة، وعدد من المسؤولين والدبلوماسيين المصريين ووجهاء الجالية الفلسطينية، على الرغم من أنّه لم ينتج عنه سوى «الإجماع على ضرورة تقديم دعم حقيقي وسخي لمدينة القدس» في غياب لأدنى شكل من تنسيق المواقف أو الفعاليات، سواء على مستوى الأنظمة أو على مستوى المؤسسات العاملة لأجل القدس والأقصى [8].

هذا وقد تطرّقت عدة مؤتمرات ومحافل دولية عربية وإسلامية خلال العام الفائت إلى قضية المسجد الأقصى، أبرزها، مؤتمر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة والذي شارك فيه المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية وخطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ محمد حسين، ومؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الذي أوصى بعقد ندوة متخصصة في العاصمة الأردنية عمّان لدراسة أخطار الحفريات والأنفاق خاصة على المسجد الأقصى، وإلى زيادة تمويل صندوقي الأقصى والقدس.

كما أشار المنتدى العالمي الثاني للبرلمانيين الإسلاميين (ماليزيا 9-2011/6/11) إلى قضية المسجد الأقصى وأهميتها، وعكس ذلك في بيانه الختامي[9]؛ في حين لم تكن هناك لفتة خاصة بالمسجد في مؤتمر فلسطينيي أوروبا التاسع، الذي خلا البيان الختامي له من أية إشارة للمسجد الأقصى، حتى ضمن بند القدس[10]. وفي بيروت، أقيم المؤتمر السنوي الثاني للهيئة الدائمة لنصرة فلسطين والقدس في 2011/3/27 برعاية مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني وحضور حوالي 300 شيخ وعالم من العالم العربي ولبنان [11].

كما نظّم ملتقى القدس الثقافي في عمّان مؤتمر «القدس: حقّ إنسان ومسؤولية أمة» في حزيران/ يونيو 2011 بحضور المئات من المهتمّين والمتابعين؛ وفي حين لم تكن هناك ورقة خاصة بالمسجد الأقصى، لكن تمّ عرض مشروع من غزة عن تعليم الأطفال الصغار لثقافة المسجد الأقصى، وجرى التطرق إلى قضية المسجد في أكثر من معرض ونقاش خلال المؤتمر[12].

وفي السنغال، أحيي في 2011/2/15 اليوم الإفريقي لنصرة القدس برعاية من سفارةفلسطين ومشاركة واسعة من الإفريقيين، حيث شاركت وفود من نيجيريا ومالي وغامبيا وموريتانيا والسودان والنيجر، وكانت قضيةالمسجد الأقصى بارزة ضمن القضايا المتعددة التي عرضت للحضور [13].

كما نظّمت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، المؤتمر الإسلامي المسيحي الدولي الأول في بيت لحم، في أواخر 2010 برعاية من السلطة الفلسطينية ومشاركة دولية [14]؛ وكان مؤتمر مشابه نظّم في جامعة النجاح الوطنية تحت عنوان «القدس في الضمير العربي والإسلامي»، نتج عنه تشكيل هيئة إسلامية مسيحية للوقوف في وجه محاولات المس بالطابع الديني القائم في مدينة القدس[15]. وللأسف، فإن معظم هذه المؤتمرات تنتهي عند انتهاء فعالياتها التنظيمية ببيان ختامي «يطالب» الجهات المختلفة بالتحرك،وتكاد تنعدم جهود المتابعة إلى الصفر؛ خاصة بالنظر إلى كثرة عدد هذه المؤتمرات نسبياً، مقارنةً بعدم بروز أية أنشطة أخرى متعلقة بالأقصى. وغنيّ عن القول أن هذه المؤتمرات بشكلها الحالي، هي ليست إلا باباً ضعيفاً من أشكال الدعم للأقصى، وأن الأولى بتنظيمها أن يكون مصفاة تنسيق ومتابعة لجهود أكثر جدية واستمرارية على الأرض، سواء في مجال الدعم المادي أو العيني أو التعبوي والتوعية بقضية المسجد الأقصى.

كما يمكن في هذا الإطار أيضاً التطرّق إلى اللجان التي تشكّل لدعم القدس والأقصى، وهي تكاد تتشابه مع المؤتمرات من حيث كثرة عددها نسبياً وقلة النتائج التي تثمرها على أرض الواقع. فبالإضافة إلى اللجان التي ذكرناها أعلاه، والمنبثقة عن المؤتمرات، شهد العام الماضي تشكيل مزيد من اللجان في دول مختلفة، بهدف نصرة القدس والأقصى.

ولعلّ أبرز اللجان التي تشكلت العام الماضي، «لجنة لإلغاء قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى» بحضور الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا، والمبعد عن المسجد، وعدد آخر من المبعدين عنه. وأتى تشكيل اللجنة، بحسب القائمين عليها، كردّ على انتهاج سلطات الاحتلال لقرارات الإبعاد كسياسة لإبعاد المصلّين عن المسجد الأقصى، وعلى التعدّي الإسرائيلي المستمرّ على المسجد والمسّ بحرمته، والاعتداء أيضاً على صلاحيات دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس [16].

أما في فعاليات الدعم الأخرى، فلا توجد إلا بعض الفعاليات القليلة على مدى العام، نوردها من باب ضرورة إبراز الجانب الآخر من الدعم، مهما كان خجولاً. ونذكر هنا، ما نظمته حركة 6 أبريل المصرية من احتجاجات عفوية في اليوم التالي على اقتحام يهود لباحة المسجد الأقصى في حزيران/ يونيو 2011 [17]؛ وتحويل سلطنة عمان لمبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي من حصتها لصندوقي القدس والأقصى [18].

دولياً: «حراك» في الأونيسكو

دولياً، وعلى الرغم من استمرار الجمود في مجال العمل الجاد والتنسيق لأجل حماية المسجد الأقصى والمقدسات في القدس بشكل أعمّ، فقد برزت مسألة حماية مكانة المقدسات في اليونسكو، وأخذت صدىً لعلّه يفوق بمراحل ما تحظى به قضية هذه المقدسات نفسها من تهديد وخطر. وتجلّى هذا فيما يخصّ المسجد الأقصى في قضية هدم جسر باب المغاربة، والتي بذلت المملكة الأردنية فيها جهوداً ديبلوماسية أثمرت قراراً يمنع سلطات الاحتلال من هدم الجسر بوصف الأردن هي الجهة المشرفة على المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية في القدس، مما أدى إلى أزمة دبلوماسية بين الأردن ودولة الاحتلال [19]؛ في انتظار ما ستنتهي إليه الأحداث على الأرض بخصوص الهدم.

ويبدو أن «حراك الأونيسكو» كان عنواناً بارزاً هذا العام، فقد أعلنت بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة في شباط/ فبراير 2011 بدءها تحركاً «عاجلاً ومكثفاً» لحماية الممتلكات الثقافية في فلسطين خاصة في القدس وذلك «من خلال مشاركتها في المشاورات العامة التي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان» في الأمم المتحدة، حيث ذكّرت بأعمال التنقيب والحفريات تحت المسجد الأقصى، وانتهاك حريةالعبادة الدينية، وطالبوا بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية اليونسكو بهدف توفير الحماية للممتلكات الثقافية والدينية في فلسطين، وبمتابعة ما جرى بشأن عريضة كان تقدم بها 60 شخصية مقدسية في شباط/ فبراير 2010 [20].

وفي «حراك» مشابه، بعث الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلي رسالة إلى المديرة العامة لمنظمة الأونيسكو، دعاها فيها إلى اتّخاذ الخطوات الكفيلة بوضع قرارات اليونسكو الخاصة بالقدس موضع التنفيذ والعمل لمنع الاعتداءات الإسرائيلية،

مديناً اعتداء الاحتلال على قصور الخلافة الأموية جنوبي المسجد الأقصى، ومعتبراً إياه –مع الحفريات– انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعبثاً بالأماكن التاريخية [21]. كما طالب مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب المنظمة الدولية (اليونسكو) بتعيين بعثة دائمة في القدس لتوثيق الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات [22].

وإذا كان قرار منع سلطات الاحتلال من هدم باب جسر المغاربة نوعًا من الإنجاز إذ يكبح التمادي الإسرائيلي في الاعتداءات وتجاوز الصلاحيات، فإن هذا الإنجاز يجب ألا يجرفنا بعيداً في أروقة هذه المنظمة والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتي لا تزال العديد من قراراتها في شؤون الحقّ الفلسطيني بانتظار التنفيذ منذ عشرات السنين.

الإعلام والإعلام الإلكتروني

كان العام السابق عام الإعلام الإلكتروني بحقّ، خاصة في الساحة العربية، حيث ساعدت تقنيات التواصل الاجتماعي الكثير من الانتفاضات العربية على التبلور في أرض الواقع والاستمرارية، وكانت عاملاً حاسماً في نجاح الثورة المصرية مثلاً؛ وفي إيصال الأخبار العاجلة بطريقة أسهل وأسرع. لكنّ استخدام هذا الإعلام لا يزال قاصراً في مجال دعم المسجد الأقصى، أو على الأقل التوعية بقضيته وما يستجدّ من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته عليه.

وتنشط دولة الاحتلال، سلطةً وأفراداً، في هذا المجال، حيث نبّهت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث العام الماضي أنّ العديد من تقنيات الاتصالات الحديثة، خاصة على «الأيفون»، تستغلّ من قبل المنظمات والحركات اليهودية في الترويج لتهويد المسجد الأقصى، ومنها مثلاً «صندوق إرث المبكى» الالكتروني (اسم التطبيق على الأيفون: ikotel) حيث يمكن للمشاهد رؤية ما يجري في حائط البراق ببث حي ومباشر، والقيام بجولة افتراضية لشبكة أنفاق الحائط الغربي.

كما يقول القائمون على هذه المبادرات، أن هذه «الخدمة» سوف تتوسع لتشمل مستقبلاً مناطق أخرى في القدس كالبلدة القديمة [23]. وتنتشر العديد من مثل هذه التطبيقات على الانترنت، وإن كانت أقل انتشاراً ومحدودة بالمواقع العبرية أو اليهودية، حيث تخشى المواقع

العالمية من غضب المسلمين واحتجاجاتهم إذا ما نشرت حقائق مزيفة؛ وهو ما جرى مثلاً عندما غيرت اليونسكو صفة القدس على موقعها الإلكتروني إلى عاصمة لدولة الاحتلال، حيث صدرت العديد من الإدانات والاستنكارات التي أجبرت المنظمة على التراجع عن خطوتها.(24)

أما بالعودة إلى وسائل الإعلام الأكثر تقليدية، المرئية والمسموعة والمطبوعة، فما يزال المسجد الأقصى يحظى بمساحة ضئيلة في هذه الوسائل، وتكاد تنعدم متابعة أخباره والمستجدات فيه، باستثناء عدد قليل من وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية ومواقع فلسطينيي 1948، أو في حالات الانتهاكات الصارخة التي لم يكن لمثلها سابقة. والأمر نفسه ينطبق على البرامج والكتب والإصدارات والفعاليات الثقافية المختلفة في العالمين العربي والإسلامي.

وفي نظرة نهائيّة على مجل التفاعلات يمكن لنا القول صحيح أنّ العام الماضي لم يحمل جديداً إيجابياً في التفاعل مع المسجد الأقصى، خاصة في بعده العربي والإسلامي، الذي طالما كان سند المسجد ومعادلة ردعه الأولى؛ لكّن هذا العام حمل معه ربيعاً للعرب، في ثورات أنتجت –وما تزال تنتج- تغييراً على المستويات الرسمية والإقليمية، كما على المستويات الشعبية. ولعلّ تسارع الاحتلال في خطواته التهويدية واستغلاله لانشغال العرب بهذه الثورات، لم يكن إلا حدساً منه بأنّ ما بعد هذه الثورات سوف يكون «ثورة» في إعادة الأقصى والقضية الفلسطينية إلى مكانتها الأساسية في قلوب العرب والمسلمين، وفي عودة تفاعلهم ضدّ ما يتهدده من انتهاكات واعتداءات.

حتى ذلك الحين، فساحات العمل واسعة في مجال نصرة وحماية هذا المعلم، وهذه القضية، التي هي ليست مجرد قضية دينية إسلامية أو أثرية حجرية، بل قضية تجسّد قمة الانتهاكات والإهانات، من احتلال لا يحترم حقّ الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية، ولا حقّ أصحاب الأرض في هويتهم التاريخية والدينية، ولا حقّ البشرية في إرث ثقافي ومعلم حضاري عالمي، فكيف به إذا «ائتمن» على مدينة مقدسة لها مكانتها الحضارية والدينية والثقافية عند شعوب العالم كافّة.

مراجع الفصل الرابع

1) أنظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 5،12،و2011/8/19، http://www.wafa.ps

2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/8/26

3) «تنازلات غير مسبوقة للسلطة في الحرم»، موقع الجزيرة نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/51B90706-9535-4DC3-4394-3542E000B4C4.htm

4) «نجم: الواقع أسوأ من وثائق الجزيرة»، موقع الجزيرة.نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7BD83EE2-9D2C-4042-B8EF-33623511D5B8.htm

5) «قمة سرت تناقش خطة تحرك عربي لإنقاذ المدينة المقدسة»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/3/27.

6) أنظر: «صبيح: نحو 74 دولة ستشارك في مؤتمر القدس الدولي في قطر»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) 2011/1/11؛ و «قطر تؤجل عقد مؤتمر دعم القدس»، المصدر نفسه، 2011/1/30.

7) «صبيح: نحو 74 دولة ستشارك....»، مصدر سابق.

8) «القاهرة: شخصيات إسلامية وعربية تطالب بدعم حقيقي لنصرة القدس وأهلها»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/6/30.

9) نص البيان الختامي للمؤتمر العام الثاني للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين لانكاوي - ماليزيا، تموز/يوليو 2011، على موقع المنتدى: http://ifiponline.org/arb/permalink/409.html

10) نص البيان الختامي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا التاسع2011، أيار/مايو 2011، موقع منظمة ثابت لحق العودة:
http://www.thabit-lb.org/ar/default.asp?contentID=221&menuID=23

11) افتتاح مؤتمر الهيئة الدائمة لنصرة فلسطين والقدس> في بيروت، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) 2011/3/27.

12) «مؤتمر القدس حق إنسان ومسؤولية أمة: كتاب المؤتمر؛ وللمشروع الخاص بالمسجد الأقصى المبارك، أنظر ص. 88-89، د. زكي ود.عليان، غزة، فلسطين.

13) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/2/15.

14) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2010/12/14.

15) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2010/11/30.

16) صحيفة القدس، فلسطين، 2010/9/1.

17) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/6/8.

18) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2010/10/2.

19) صحيفة هآرتس، تل أبيب، 2011/6/28، http://www.haaretz.com

20) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/2/11.

21) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/6/22.

22) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/9/12.

23) «مؤسسة الأقصى: تهويد الكتروني لحائط البراق»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/1/4.

24) أنظر الخبر وما أثاره من استنكار في التقرير الإخباري الأسبوعي لمؤسسة القدس الدولية، 11-2011/7/17، على الرابط التالي: http://www.alquds-online.org/index.php?s=34&ss=items&cat=6&subcat=38&id=300

البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى
ومحيطه حتى 2011/8/21
كنيس يهودي قيد التشييد
كنيس يهودي مكتمل
مركز أمني قيد التشييد
مركز أمني مكتمل
أبنية أخرى قيد التشييد
أبنية أخرى مكتملة
مؤسسة القدس الدولية
الجهة الغربية
الجهة الجنوبية
الجهة الشمالية
المسجد الأقصى
كنيس الخراب
كنيس "طرد إسرائيل"
مجسم الهيكل الثالث
كنيس "الهيكل"
كنيس "خيمة اجتماع"
كنيس معهد "المعبد الثالث"
كنيس المدرسة التنكزية
مركز شرطة شارع الواد
المركز الأمني الإلكتروني في محيط المسجد
مقبرة باب الرحمة
الشمال
الجنوب
الشرق
الغرب

الحفريات تحت المسجد الأقصى
ومحيطه حتى 2011/8/21
مؤسسة القدس الدولية
الجهة الغربية
الجهة الشمالية
الجهة الجنوبية
المسجد الأقصى
حفريات باب المغاربة
المعلم الرومساني
نفق "الحي اليهودي"
"قناة العصور"
نفق البلدة القديمة
حفريات ساحة البراق
نفق سلسلة الأبواق
"الممر السري"
قناة "الحائط الغربي"
"القبة العمرية"
الطريق الحجري القديم
بركة سلوان
حفريات العصور الأموية
"كنيس" قدس الأقداس
قناة العيلة
قناة سلوان "درقيال"
قناة العيلة السفلية
"القناة الكبرى"
بوابة "وارين"
"موقف جعفاني"
حمام العين
"نفق تزينور"
"المنبر"
"بركة الشيرة"
"القناة الكنعانية"
شبكة أنفاق الحائط الغربي
الجدار الكنعاني
"سرداب" وارين
حفريات باب حطة
عين سلوان
أنفاق مدينة داوود
"قصر داوود"
حفريات الباب الثلاثي
حفريات المصلى المرواني
الغرب
الشمال
الجنوب
الشرق

القدس...
نحميها معًا... نستعيدها معًا